

کاملے کتب خانے کے

مقالات

عن ابن جریر الطبرانی

ورضائل عمدت

صفحة المكتبة التاريخية اليمنية

۱۹۶۳

# صفحة المكتبة التاريخية اليمنية

<https://m.facebook.com/Yemeni.historical.library>

مختار محمد الضبيبي

## شكر وتقدير

ما أجمل وألطف هذه الوجوه التي تطالعني صباح كل يوم ، وجوه لفيف من اخواني العدنيين الأعزاء ، الذين يدرسون في معاهدنا ، يحيوني ويقدمون شكرهم وتقديرهم وحبهم لسيادة زعيم البلاد الأمين عبد الكريم قاسم ، ساحق الاستعمار الأول ، على رعايته وتبنيه قضايا العرب في كل مكان ، والذي أخذت قضايا النضال العربي تستمد منه قوتها ، وصلابتها ، واستمرارها .. فهم يحيونه ويشكرونه ويتمنون له النجاح والتوفيق لخدمة أمة العرب

هؤلاء الاخوان التمسوا مني ان أعيد طبع كتابي الأول حقائق عن الجنوب العربي بعد ان أضيفت اليه بعض البيانات والحوادث المهمة التي جرت على قضايا النضال العربي في الجنوب ، وخاصة قضية عدن ، نظراً لما لاقاه من سعة في الانتشار والاقبال الكبير في كل بلدة ، وتلبية لهم ، ولخدمة قضايا العرب ، أجيب مطلبهم العزيز ، وأهدي كتابي الى زعمي قائد ثورة تموز المجيدة وساحق الاستعمار الأول ... كما أهديه الى اخواني أصحاب الوجوه اللطيفة . واخيراً أهديه الى اخواني أبطال الكفاح من أبناء الجنوب العربي ... وخاصة عدن .

كامل المشاهدي

محامي عراقي

FREEDOM, UNITY & SOCIALISM

SOUTH ARABIANS LEAGUE, ADEN

CAIRO OFFICE

7, SHAREA AL ZAHRA - GARDEN CITY, CAIRO

CABLE : - ALOROUBAH -

PHONE : 33498

منظمة وطنية سياسية تهدف إلى التحرر والوحدة والاشتراكية

رابطة الجنوب العربي

مكتب الجنوب العربي بالقاهرة

عمارة الزمراء - جاردن سيتي

برقياً : « العروبة »

تلفون ٣٣٤٩٨

Ref. No.

Date :

الرقم : ٧٦/ع ق

التاريخ : ٩ سبتمبر ( الأول ) ١٩٦٢

السيد كامل المشاهدي الموتر  
مدير الاستعلامات ( سابقاً ) بوزارة الإرشاد

تحية طيبة واحتراماً فائقاً ، وبعد ،

فيمسرتنا أن نبعث إلى سيادتكم مكرراً خالص الشكر  
وعظيم التقدير للبراطية أو ليهتم سيادتكم هذه القضية  
قضية الجنوب العربي التي تفتقر دوماً إلى العناية والاهتمام  
من كل أجهزة النشر والدعاية نظراً لبعثها في ظل  
تحت ستار صفيق من الحجب والانغماس بفصل الحصار  
الطبيب عليه من الرجعية والاستعمار .

و إذ نشيد بالجهود التي تبذلونها سيادتكم نحو  
هذه القضية نسجل تطلعنا إلى مزيد من اهتمامكم وعنايتكم  
خاصة وقد شرفت تتخذ سبيلها إلى المناظر الدولية كالمسرح  
المتحد . . . . . وستجدون سيادتكم رفقى هذا مجموعة أغصان  
من البيانات والمذكرات التي تفتح تنديداً أدق للمطالب السياسية  
التي تعصت بها حركة تحرير الجنوب العربي رجاء التفضل بالعمل  
على ابلاغها الرأي العراقي الطام و ترددها .

و ننتهز هذه الفرصة للاعراب مجدداً عن عميق شكرنا وامتناننا

مع فائق تقديرنا واحترامنا

شيفان  
الأمين العام للرابطة



## مقدمة الطبعة الثانية

لم يشهد العالم اليوم قطراً كالجَنُوب العربي في قلة سكانه وصغر رقعته وتخلف نظمه الاقتصادية بهذه الدرجة من التعدد والتكاثر والانقسام فقد تكدست فيه ما يزيد على ثلاث وعشرين « دولة » من سلطنات وامارات ومشيخات يخضع كل منها لمستعمرة عدن البريطانية . والاستعمار البريطاني هو الذي افتعل هذا الوضع الشاذ وهو الذي اختلقه وتسبب فيه . . كما انه هو الذي تعهد بالابقاء عليه وتعميق جذوره واضفاء صفة الشرعية له (١) .

وكما يفعل اليوم في الكويت القضاء العراقي السليب والذي لم تفصله عن الوطن الام إلا الاتفاقيات الاستعمارية المزورة وإلا الحدود الوهمية المصطنعة التي شاء الانكليز واعوانهم ان يضعوها امام الاخوة الأشقاء غير ان الذهنية الاستعمارية لم تدرك بعد ان ما تقرره الطبيعة لا يمكن ان تفصمه الاعمال المصطنعة وان الكويت جزء لا يتجزأ من العراق .

فالاستعمار البريطاني اصبح يدرك أنه بالرغم من اتباع سياسة الوعد والوعيد والتهديد واستعمال كل وسائل الضغط والقمع والارهاب لفرض مجلسه التشريعي قولاً والاستشاري عملاً لعدن واتحاده الفدرالي لامارات الجنوب العربي فالشعب

١ - فقرات من البيان الذي اصدرته رابطة الجنوب العربي - عدن

العربي لم يزل غير معترف بها ومصمم على المضي في نضاله حتى يتحقق للشعب العربي في الجنوب العربي تحرره الكامل .

وهنا اعيد ما سبق ان بينته في مناسبات عديدة من ان قضية الجنوب العربي .. هي قضية العرب في كل مكان وهي معركة الشعب العربي .. وان انتصار الشعب العربي في عدن وعمان انتصار لنا وتدعيم لاستقلالنا وسيادتنا .. بل هو قوة الحركات الحرة في العالم لانه يضعف العدو الاكبر .. الاستعمار .

وان الامر الذي لا شك فيه ان ثورة الرابع عشر من تموز الخالدة بقيادة الزعيم العربي الامين عبد الكريم قاسم قد اخذت بيدها ناصرة هذه القضايا بالمال والسلاح وعرضها في المؤتمرات والمحافل الدولية لتأخذ مكانها في الكفاح وعلى مسرح السياسة العالمية ..

واخيراً اقدم شكري وتقديري لمكتب رابطة الجنوب العربي على تفضله بتوجيه كتاب شكر لي بمناسبة قيامي باصدار الطبعة الاولى من كراس حقائق في الجنوب العربي لابرار قضية الجنوب العربي التي تفتقر الى العناية والابرار ، متمنياً لاخواني كل توفيق في النجاح .

كامل مشاهدي

بغداد ١٧/١٠/٦٢

## توطئة

ما أشد حاجة القارىء العربي الى تفهم قضية الجنوب العربي الذي يعاني منذ زمن طويل صنوفاً من عنت المستعمر وجوره .

ما أشد حاجة القارىء العربي الى تفهم قضية الجنوب العربي ونحن في ظل حكم ديمقراطي متحرر ، يرعى قضايا العرب اينما وجدوا . وما أروع الكلمات التي نطق بها قائد ثورة ١٤ تموز ومفجرها الزعيم الامين عبد الكريم قاسم : « اننا لا ننسى اخواننا في الجنوب العربي ولا ننسى نضالهم فنحن معهم . ان الجمهورية العراقية الخالدة عندما تحررت ورسخ كيانها فقد طوحت بهيبة الاستعمار في بلدنا . وكان التطويح والتصدي الى هيبة الاستعمار سبباً في استمرار الكفاح والنضال واحياء الامل لدى الشعوب العربية قاطبة ولدى الشعوب الاخرى المكافحة في العالم . كان انبثاق الجمهورية العراقية الخالدة سبباً في التحرر والحرية وسبباً لاستمرار الكفاح الى هذه الشعوب التي تتعطش الى الحرية فنحن معهم . اننا لا ننسى كل مخلص في ارجاء الوطن العربي » .

لقد مضى ذلك الزمن عندما كانت معارك العرب بعيدة ، متفرقة لا سند لها ولا عون .. ولم يعد بإمكان الاستعمار ان يحقق مكاسبه لمجرد انه مسلح وان الشعب الذي يعتدي عليه اعزل من السلاح .. ان قائد نقطة الانطلاق في التحرر العربي الزعيم البطل عبد الكريم قاسم قال : اننا لا ننسى نضال اخواننا في الجنوب العربي اننا سند لهؤلاء .. اننا عون لهم .. فلم يعد اي جزء من اجزاء الوطن العربي ، يعيش في عزلة عن بقية الاجزاء مهما بعدت دياره او حبل بينه وبين بقية اجزاء وطنه .

ولكن معركة الاستعمار لم تنته بعد ..

فيجب ان تتحرر الجزائر .. وان تتحرر فلسطين وان تتحرر عُمان و عدن  
وامارات الخليج العربي .. وكل وطن من الاوطان التي غلب عليها الاستعمار  
ليستدل اهلها ، وينتهك حرمتهم ، ويسلبهم ارادتهم وكرامتهم .

ان معركة عدن العربية المجاهدة هي معركتنا .. معركة الشعب العربي في كل  
مكان .. معركة العروبة جمعاء .. وان انتصار الشعب العربي في عدن و عُمان  
وغيرها انتصار لنا .. تدعم لاستقلالنا وسيادتنا . بل قوة للحركات الحرة في  
العالم لانه يضعف العدو الاكبر .. الاستعمار .

اذن فاهدافنا واضحة .. واهداف الاستعمار واضحة . اهدافنا ان نتحرر ،  
فلا يكون لاحد سلطان علينا في ديارنا .. وان تكون خيرات بلاد العرب للعرب ..  
وان يتخلص ظل الاستعمار عن كل بلد يسطر عليه الاستعمار ظله ، ليعيش الناس  
جميعاً احراراً .

ان الامة العربية قد استيقظت من سباتها الطويل .. ان كل ابناء الامة العربية  
العريقة .. كل الذين يعيشون على ارض الوطن العربي الكبير قد اقساموا ان يعيشوا  
كما يريدون لانفسهم لا كما يريد لهم عدوهم ..

ومن هنا .. اراد زعيم العراق الملهم ان يضرب الاستعمار في كل بلد يجثم عليه ..  
وكانت الضربات قوية ، هائلة ، اطاحت به واطارت صوابه ..

وقضية الجنوب العربي .. احدى القضايا العربية .. التي ظلت محجوبة عن  
الرأي العام العربي ردحاً من الزمن . اذ كان الاستعمار البريطاني يستهدف اخفاء  
القضايا العربية .. لكي يظل رابضاً في الشرق العربي ، يستنزف خيراتاه ، وينهب  
موارده ويترك اهله في جهل مطبق وفقير مدقع .

بيد ان القضايا العربية اخذت تبدو على مسرح السياسة العالمية بوضوح ، منذ  
ان قامت ثورة الرابع عشر من تموز بقيادة أبي الاحرار عبد الكريم قاسم فاخذ  
يعمل جاهداً لنقل هذه القضايا الخفية الى عالم السياسة الخارجية .



## الشعب العربي في الجنوب يدمغ اتفاقية لندن

اصدر مكتب الجنوب العربي في القاهرة ، بياناً شاملاً ، تطرق فيه بكل قوة وجراءة الى رفض الاتحاد الفدرالي المزيف - الكنفدرالي - الاستعماري الذي فرضه الانجليز مع طرايطره . كما تطرق البيان الى اتفاقية لندن وشجبها من جميع النواحي وبالذات من الناحية القانونية فقال انها معاهدة باطلة .  
واوضح المكتب في بيانه كل ما يمكن ان يلتبس على افراد شعب الجنوب العربي حول وحدة الجنوب العربي التي يريدها الشعب ومطالب شعب الجنوب العربي القومية .

ويسر شباب حزب الرابطة ان يقدم بيان المكتب لكل افراد الشعب في الجنوب العربي حتى يدركوا الفرق بين الوحدة التي نريدها والاتحاد الاستعماري المفروض ، وفيما يلي نص بيان مكتب الجنوب العربي في القاهرة .

- كانت حركة تحرير الجنوب العربي ، منذ قيام هذه الرابطة ، ولا تزال هي :
- (١) انتهاء الاستعمار من كل الجنوب العربي ، بكل صورته واشكاله ...
  - (٢) ضمان وحدة اراضيه دون تقسيم او تجزئة .
  - (٣) نقل السيادة وسلطات الحكم اليه دون غيره .. ليتمكن من تنفيذ مصيره القومي العربي الذي قرره لنفسه من التحرر الكامل والتوحد الشامل مع الشعب العربي الواحد في كل مكان ...

وأي مشروع يتعارض مع أي من الأهداف المباشرة للفضال في هذه المرحلة...  
وهي أهداف وضعتها حركة التحرير في مستوى واحد وليس على الترتيب  
والترتيب... أي مشروع يتعارض معها يعتبر مرفوضاً رفضاً باتاً.  
وكما رفضنا الاتحاد الفدرالي من قبل... ورفضنا قبله أيضاً فكرة الحكم  
الذاتي لعدن...

نرفض اليوم ونرفض باصرار هذه الاتفاقية... اتفاقية لندن... وهي الاتفاقية  
التي أبرمتها الحكومة البريطانية بين « عمالها » .. ووزرائها « العدنيين » ...  
ووزرائها من العملاء السلاطين...

نرفضها باصرار .. لأنها « ضمت » عدن الى الجنوب العربي .. كما يقول  
الانفصاليون الضالون .. فالاتفاقية لم تضم عدن الى الجنوب .. انها في حقيقة  
الامر والواقع فصلت بينهما وجددت هذا الفصل ثم مدت غلالة رقيقة ربطتها  
ربطاً رقيقاً رقيقاً في « اتحاد كنفدرالي » تحت السيادة البريطانية .. مع ان عدن  
وبقية الجنوب .. دائماً ابدأ وحدة واحدة .. وقعا معاً وخضعا سوياً للاستعمار  
البريطاني .. نرفض هذه الاتفاقية لأنها ضمت عدن الى الجنوب .. فبدأ الضم  
امر مطلوب مرغوب .. نتمسك به ونناضل من اجله ... ولكننا نرفض هذه  
الاتفاقية .. نرفضها باصرار ... لأنها : -

اولاً - أيدت بقاء كل الجنوب العربي تحت السيادة البريطانية .. « مستعمرة »  
ضمت الى « محميات استعمارية » .. الاتفاقية ايدت هذه الصفة واكدتها ان لم  
تجددها وتمد في اجلها ..

ثانياً - هذه الاتفاقية ابرمت بين « طرفين » - كما زعمت - وهذان الطرفان  
لا ارادة لهما ولا اختيار .. فكلاهما تحت العبودية .. او في حكم الاسرى والعبيد  
للحكومة البريطانية .. فليست لأي منها الاهلية القانونية لابرامها عن شعب  
الجنوب العربي ..

فالاتفاقية ليست قانونية ولا مشروعة .. ولا تملك صفة الالتزام ..

ثالثاً - لقد اقامت هذه الاتفاقية ، زيفاً وزوراً وتضليلاً ، « اتحاداً » واتحاداً

كنفدرالياً راحياً واهياً بين « مستعمرة عدن » .. وبين « اتحاد الامارات » للتدليل على انفصالها عن بعض وتأكيد هذا الانفصال .. بينما يكون الاثنان .. عدن وبقية الجنوب العربي .. بلداً واحداً ووحدة واحدة بحكم الواقع الذي عاشه الجميع عبر العصور .. وبالذات منذ الاحتلال البريطاني الغادر عام ١٨٣٩ .

لذلك كله تكرر حركة التحرير التي قامت وتقوم بها هذه الرابطة رفضها لهذه الاتفاقية وتعلن تمسكها بالاهداف والمطالب السياسية التي حددها شعب الجنوب العربي لهذه المرحلة من نضاله . والتي يعلن في اصرار وعناد عزمه على مواصلة النضال حتى يتم تحقيقها وتحقيق كل اهدافها القومية العربية :

- (١) انتهاء الاستعمار البريطاني من كل الجنوب العربي بكل صورته واشكاليته .
- (٢) ضمان وحدة تلك البلاد « عدن ومحياتها » دون تقسيم ولا تجزئة .
- (٣) نقل السيادة وسلطات الحكم الى الشعب العربي فيها دون سواه ليتمكن بها من تنفيذ حقه في اختيار المصير العربي الواحد مع الشعب العربي الخالد الخلاق .

عدن في ١٢/٩/١٩٦٢ م

هيئة مكتب الجنوب العربي  
القاهرة

## الوثيقة رقم ٦٨ / ٥

البيان الذي أصدرته رابطة الجنوب العربي في المؤتمر الصحفي الذي عقد بمقر السكرتارية الدائمة لتضامن الشعوب الافريقية في ٢ يونيو ( حزيران ) ١٩٦٢ في يوم تضامن الشعوب الافريقية الآسيوية مع نضال شعب الجنوب العربي .

الجنوب العربي قطر من الاقطار التي انقسم اليها الوطن العربي اليوم بفعل الاستعمار وما افتعله من التجزئة وانشاءه من الانقسام .. ويضم هذا القطر نحواً من ١١٢٠٠٠ ميل مربع وما يزيد عن المليون والنصف من العرب المسلمين . ولم يشهد عالم اليوم قطراً كالجانب العربي في قلة سكانه وصغر رقعته وتخلف نظمه الاقتصادية بهذه الدرجة من التعدد والتكاثر والانقسام : فقد تكس فيها ما يزيد عن ثلاث وعشرين « دويلة » من سلطنات وامارات ومشيخات .. يخضع كل منها لـ « مستعمرة عدن » البريطانية في الوقت الذي مكن له ان يكون مستقلاً عن الآخر ومنفصلاً عنه .

والاستعمار البريطاني هو الذي افتعل هذا الوضع الغريب الشاذ ، وهو الذي اختلقه وتسبب فيه .. كما انه هو الذي تعهد بالابقاء عليه وتعميق جذوره واضفاء صفة الشرعية له .

فمنذ ان استولى على البلاد بالفتح العسكري قسراً وقهراً وعدواناً عام ١٩٣٨ احتفظ لنفسه بمدينة عدن وفرض على حكام الاقاليم الذين نصبهم وأقامهم ،

فرض عليهم معاهدات حرست عليهم وعلى حلفائهم القيام بأي اتصال مع العالم الخارجي أو تأسيس أية علاقة مع شعوبه .

وبعد ان اطمأن الى احتجازه للبلاد وحبسه لها في سجون تلك المعاهدات ، عمد الى ترك البلاد كما كانت مهمة . حرم عليها الضوء والهواء وحال بينها وبين مقومات النمو والارتقاء ، بل أشاع فيها عوامل التفسخ والانحلال وعرضها لتفشي القبلية الاقليمية ونعرات الانفصال ، فانتشر فيها الجهل والفقر واجتاحتها موجات من الأوبئة والمجاعات .

هذه هي كل منجزات الاستعمار البريطاني خلال حكمه الطويل لتلك البلاد بينما احتفظ لنفسه بمدينة عدن وأجأها الى « ملك ممتلكات التاج » كمستعمرة بريطانية ، اتخذ منها قاعدة للعدوان تمتد يده منها لتعتدي على الشعب العربي في الجنوب وفي الاقطار العربية المجاورة في كل الشرق الاوسط .

بل انه قد اتخذها اليوم مخزناً لتجميع كل اسلحة الرعب الذرية يستعد للاغارة والاعتداء منها على كل آسيا وافريقيا عندما تحين له ساعة الحساب والعقاب .

ولم يخلد شعب الجنوب العربي في كل تاريخه الى الرضوخ والاستسلام كما لم يتوقف لحظة عن القيام بالكفاح والنضال . فقام بسلسلة من أعمال المقاومة السلبية والايجابية والانتفاضات الشعبية كما قامت جماعات لترد العدوان المسلح بقوة السلاح .

وكانت سلطات الاستعمار تلجأ دوماً الى قواتها العسكرية ، وبما لها من تفوق كبير عمدت الى اخضاع المقاومة وضرب الحكومة بقسوة ووحشية يساعدها في عملياتها هذه ذلك الخشد من الحكام المأجورين والمأسورين ومن يلتف حولهم من المرتزقة ، كما أعانتها غفلة العالم الحر وانشغال العالم العربي بمعاركه القطرية ضد الاستعمار .

وفي عام ١٩٤٨ شرعت العناصر الوطنية المناضلة تنظم نفسها وتجمع القوى من حولها فقامت رابطة الجنوب العربي وشقت لنفسها ولجماهير الشعب طريق حركة التحرير الوطني ضد الاستعمار وضد التجزئة ومن أجل الوحدة القطرية فالوحدة العربية .

ولكن الاستعمار الذي قرر لنفسه اتباع العنف والقوة قبيل عدوانه على

السويس ، بادر باتباع القسوة والعنف في الجنوب العربي فقام بنفي قادة الرابطة وابعادهم عن بلادهم ، كما ضرب معاقل انصارهم بالقنابل ورشاشات الطائرات تحرق مساكنهم وتدمر قراهم وتقضي على مواشبيهم ومزارعهم .

أما في المدن ، وفي عدن بالذات ، فقد عمد الى تحريم التجمعات ومصادرة الحريات وتقييد التنقلات والتحركات .. فلما لم يفلح المستعمر في كل ما لجأ اليه من وسائل عمد الى محاصرة الحركة وحجبها بأن أغرق الحياة العامة بجاعات تحمل واجهات خداعه .. وأطلق لها العنان يغدق عليها من الحريات الواسعة المطلقة : حرية التشكيك في حركة التحرير والنيل من قيادتها تعميقاً للبليلة وتبديداً للجهد وإشاعة للظلام ليحول دون وضوح الرؤيا امام الاهداف الوطنية لحركة التحرير . لقد اتسعت حركة المقاومة وامتدت الى العواقر وبافع الضالع وبيحان وحضرموت وفي كل مكان من الجنوب العربي .. اما في المدن فقد هبت الجماهير تلبية نداء حركة التحرير حيث قامت بسلسلة من الاضرابات والاعتصامات وكل صور المقاومة السلبية السلمية اعراباً عن ارادتها في رفض الاستعمار ورفض كل مشاريعه .

وقابلت السلطات هذه الحركات السلمية بالقوة العسكرية .. بالقسوة والوحشية .. بالنفي والطرود والابعاد .. بالاغواء والاعراء والاضطهاد كما عمدت ايضاً الى مصادرة الحريات الفردية والحريات السياسية العامة صادرتها من كل الاحرار الشرفاء بينما أطلقتها واغدقتها على كل نفر يسهم في عملية الحصار ضد حركة التحرير والتشكيك في اهدافها والنيل من قيادتها .

وحركة التحرير في الجنوب العربي اذ تشهد الدنيا كلها على عزمه وتصميمه على مواصلة كفاحه العادل تطالب الشعب العربي وحكوماته المتحررة في كل جزء من اجزاء وطنه الكبير وتناشد الشعوب الافريقية الآسيوية وحكوماتها الرشيدة ان تضاعف من اهتمامها بنضال شعب الجنوب العربي وان تبذل جهداً لفك الحصار المضروب على قضيته في المجالات الدولية ليتمكن من اشهار الظلم الاستعماري الذي فرضه على تلك البلاد وكشف الاستعمار البريطاني الذي لا يزال قائماً فيها ضد

رغبات اهلها وضد ارادتهم بل ضد قرارات الامم المتحدة .

ان ما ادعته بريطانيا بتوحيد امارات الجنوب العربي في اتحاد رسمي ليس إلا تركيزاً لسلطاتها في ايدي اسراها وعبيدها ... فهذا الاتحاد الفدرالي ليس إلا تزيفاً لأرادة الشعب وتزييفاً لرغباته ومشئته ... فقد ابقى الاتحاد على كل المعاهدات التي سبق ان فرضتها بريطانيا على تلك البلاد .. كما لم يكن الاتحاد إلا تقسيماً للبلاد الى ثلاث كيانات جديدة او تزيد .. كيان لعدن ، وكيان للاتحاد ، وثالث لامارات و سلطنات حصر موت .. ثم لقد فرض على هذا الاتحاد ان يكون اداة للسلطين الاسرى والحكام العبيد وليس للشعب فيه اي وجود او رقابة ... وفوق ذلك كله قبل الاتحاد على نفسه التحريم المفروض عليه بالألا يقوم بأي صورة من صور الاتصال مع اية هيئة ولا مراسلات او علاقات مع اية دولة دون رضی سابق من الحكومة البريطانية .

انه اتحاد للسلطين الاسرى ... اتحاد عديم الشخصية ... عديم الارادة ... عديم الاهلية .. منعدم السيادة غير السيادة البريطانية .

لقد قامت الرابطة التي تحملت قيادة حركة التحرير بتحديد الاهداف الاساسية من حركتها التحررية وتقدمت فعلا الى الأمم المتحدة ولجانها المختصة وبالذات لجنة تصفية الاستعمار بمطالب سياسية محددة تتلخص في : -

١ - حمل حكومة المملكة المتحدة على تنفيذ قرار الامم المتحدة القاضي بتسليم السيادة ونقلها الى شعب الجنوب العربي ليتمكن بعد ذلك من تقرير مزاولة حقه في تقرير مصيره ، طبقاً لنص القرار المذكور .

٢ - ضمان وحدة الجنوب العربي « عدن ومحياتها » دون تجزئته او تقسيمه طبقاً لنص القرار المذكور .

كما طالبت الرابطة بما يلي : -

١ - وضع البلاد فوراً تحت اشراف هيئة دولية محايدة من الدول غير المنعازة لمدة لا تزيد عن سنتين .

- ٢ - الغاء قرارات النفي والابعاد واطلاق سراح المعتقلين وتسهيل عودة اللاجئين مع ضمان امنهم وسلامتهم .
- ٣ - اطلاق الحريات الفردية والحريات السياسية العامة في كل الجنوب .
- ٤ - تسليم ادارة البلاد الى ابنائها تحت اشراف الهيئة الدولية المحايدة .
- ٥ - تقوم الهيئة المذكورة بالاشراف على اعداد وتحضير مجلس تأسيس ينتخب اعضاؤه من الشعب ويتولى هذا المجلس استلام حقوق السيادة ومزاولتها ووضع دستور للبلاد .

ان الرابطة اذ تقدم هذه المطالب السياسية التي حددتها طبقاً لاجماع الشعب العربي في تلك البلاد تعلنها في صراحة ووضوح انها لن تتوقف عن مواصلة النضال بكل وسائله ولن تكف لحظة عن المضي في طريقها التحريري ضد الاستعمار البريطاني حتى يحقق النضال كل اهدافه الوطنية ضمن المبادئ القومية العربية .

وهي تناشد مرة اخرى شعوب افريقيا وآسيا الى اخطار الوجود البريطاني في تلك المنطقة والتغاضي عن ذلك الوجود بعد ان اتخذت من مدينة عدن مركزاً حربياً خزنت فيه كل ادوات الافناء للملايين في آسيا وافريقيا لتسلب منها مكاسبها التي انتزعتها بالنضال الطويل وتلقت النظر الى ضرورة قيام الحكومات المتحررة بمد يد العون والنجدة الى المناضلين في الجنوب ليتمكنوا من تخلص بلادهم من قاعدة العدوان .

شيخان الحبشي

امين عام

رابطة الجنوب العربي

تحريراً في ٢/٦/١٩٦٢



## « اهداف حركة رابطة تحرير الجنوب العربي »

كانت اهداف حركة تحرير الجنوب العربي . منذ قيام هذه الرابطة ، ولا تزال ، هي :

- (١) انتهاء الاستعمار من كل الجنوب العربي ، بكل صورته وأشكاله ..
  - (٢) ضمان وحدة اراضيه دون تقسيم او تجزئة .
  - (٣) نقل حقوق السيادة وسلطات الحكم اليه هو دون غيره .. ليتمكن من تنفيذ مصيره القومي العربي الذي قرره لنفسه من التحرر الكامل والتوحد الشامل مع الشعب العربي الواحد في كل مكان ..
- وأي مشروع يتعارض مع اي من هذه الأهداف المباشرة للنضال في هذه المرحلة .. وهي اهداف وضعتها حركة التحرير في مستوى واحد وليس على الترتيب او التدرج .. اي مشروع يتعارض معها يعتبر مرفوضاً رفضاً باتاً .
- وكما رفضنا الاتحاد الفدرالي من قبل ... ورفضنا قبله ايضاً فكرة الحكم الذاتي لعدن ..

نرفض اليوم ونرفض باصرار هذه الاتفاقية .. اتفاقية لندن ... وهي الاتفاقية التي ابرمتها وعقدتها الحكومة البريطانية بين « عيالها » .. وزرائها « العدنيين » .. ووزرائها من العملاء السلاطين ...

نرفضها باصرار .. لا لأنها « ضمت » عدن الى الجنوب العربي .. كما يقول  
الانفصاليون الضالون .. فالاتفاقية لم تضم عدن الى الجنوب ... إنها في حقيقة الأمر  
والواقع فصلت بينهما وجددت هذا الفصل ثم مدت غلالة رقيقة ربطتهما ربطاً  
رقيقاً رقيقاً في « اتحاد كنفدرالي » تحت « السيادة البريطانية » مع أن عدن وبقية  
الجنوب .. دائماً أبدأ ووحدة واحدة .. وقعا معاً وخضعاً سوياً للاستعمار البريطاني.  
نرفض هذه الاتفاقية لأنها ضمت عدن الى الجنوب .. فبدأ الضم أمر  
مطلوب مرغوب .. نتمسك به ونناضل من اجله .

ولكننا نرفض هذه الاتفاقية .. نرفضها باصرار .. لأنها : -

اولاً - أيدت بقاء كل الجنوب العربي تحت السيادة البريطانية ... « مستعمرة »  
ضمت الى « محميات استعمارية » .. الاتفاقية ايدت هذه الصفة وأكثرت  
ان لم تجدها وتمد في أجلها .

ثانياً - هذه الاتفاقية ابرمت بين « طرفين » - كما زعمت - وهذان الطرفان لا  
ارادة لهما ولا اختيار .. فكلاهما تحت العبودية .. او في حكم الاسرى  
والعبيد للحكومة البريطانية .. فليست لأي منهما الاهلية القانونية لبرامها  
من شعب الجنوب العربي .

فالاتفاقية ليست قانونية ولا مشروعة .. ولا تملك صفة الالتزام

ثالثاً - لقد اقامت هذه الاتفاقية ، زيفاً وزوراً وتضليلاً ، « اتحاداً »  
واتحاداً كنفدرالياً راخياً واهياً بين « مستعمرة عدن » . وبين  
الامارات « للتدليل على انفصالها عن بعض وتأكيد هذا الانفصال  
بيننا يكون الاثنان .. عدن وبقية الجنوب العربي .. بلداً واحداً ووحدة  
واحدة بحكم الواقع الذي عاشه الجميع عبر العصور .. وبالذات منذ  
الاحتلال البريطاني للغادر عام ١٨٣٩ .

لذلك كله تكرر حركة التحرر التي قامت وتقوم بها هذه الرابطة رفضها  
لهذه الاتفاقية وتعلن تمسكها بالأهداف والمطالب السياسية التي حددها شعب

الجنوب العربي لهذه المرحلة من نضاله . . والتي يعلن في اصرار وعناد عزمه على مواصلة النضال حتى يتم تحقيقها وتحقيق كل اهدافها القومية العربية : -

(١) انتهاء الاستعمار البريطاني من كل الجنوب العربي بكل صورته واشكاله .

(٢) ضمان وحدة تلك البلاد « عدن ومحياتها » دون تقسيم ولا تجزئة :

(٣) نقل حقوق السيادة وسلطات الحكم الى الشعب العربي فيها دون سواه

ليتمكن بها من تنفيذ حقه في اختيار المصير العربي الواحد مع الشعب

العربي الخالد الخلاق .

## بيان من حزب رابطة ابناء الجنوب العربي

حول مفاوضات لندن بين وزراء عدن ووزراء اتحاد الجنوب العربي  
عدن بين البقاء ضمن الجنوب العربي والانفصال عنه

ان حركة تحرير الجنوب العربي التي قامت وتقوم بها الرابطة انما تناضل ضد الاستعمار والوجود البريطاني وضد الرعية المتحكمة في المنطقة كما تناضل ضد التجزئة التي مزقت وحدة البلاد وتهدها بمزيد من التمزيق والتقسيم .  
ولذلك فحركة التحرير منذ وجودها تصر على اعتبار عدن جزءاً لا يتجزأ من الجنوب العربي كله لا ينبغي فصلها عنه، والرابطة اذ تعترض وتؤيد الاعتراضات التي قامت بها بعض الهيئات في عدن على محاولات الاستعمار البريطاني لخلق ما اسماه ( ارتباط اوثق ) بين عدن وبين اتحاد امارات الجنوب العربي، تعلن للشعب العربي في الجنوب خصوصاً وفي كل مكان عموماً بان اعتراضها انما يوجه الى المخطط الذي وضعته السلطات البريطانية لهذا الارتباط الاوثق والى المشروع الذي وضعته بالتواطؤ مع مصنوعيها وزراء عدن والاتحاد .. لا .. الى المبدأ الذي تمسكت به حركة التحرير وهو المبدأ القاضي باعتبار عدن جزءاً لا يتجزأ من الجنوب العربي كله .

وما لم يوضح هذا في الاعتراضات التي قامت بها بعض الهيئات المحلية في عدن فان حركة التحرير تسجل قلقها بل واعتقادها بأن سلطات الاستعمار هي التي

او عزت باثارة تلك الاعتراضات بتلك الكيفية التي يمكنها من اتخاذها ذريعة قوية لابقاء عدن معزولة عن الجنوب العربي ومفصولة منه لتبقى كمنظيراتها هونكونغ ، وجبل طارق ، مستعمرة بريطانية حتى ولو تمتعت بالحكم الذاتي الذي يطالب به الانفصاليون في عدن ، ودفعاً للالتباس وتوضيحاً للشعب العربي في الجنوب وفي كل مكان ترى الرابطة لزاماً ان تجدد الاعلان عن اهدافها القومية وتؤكد تمسكها بالمطالب السياسية المحددة التي اجمعت عليها كافة الهيئات والفئات والجماعات في الجنوب العربي والتي قدمتها الرابطة الى الامم المتحدة في وجوب انهاء الاستعمار البريطاني من كل الجنوب العربي والحفاظ على وحدة اراضيها دون تجزئة ولا تمزيق ووجوب اتخاذ الخطوات العاجلة فوراً لنقل سلطات الحكم وحقوق السيادة الى الشعب العربي فيه ليتمكن بمزاولته لها من اختيار مصيره وتقريره ضمن اهداف القومية العربية وغاياتها الاساسية وعلى ضوء من مبادئها .

والرابطة تلفت انظار جميع المشتغلين بقضية الجنوب العربي والجهات والدوائر والمنظمات العربية الرسمية والشعبية وتدعوها الى المساهمة بما لديها من الوسائل والصلات في مجهودات حركة التحرير الرامية الى تخليص تلك البلاد من الاستعمار وضمان وحدة اراضيها كما تطالبها بالمشاركة في النضال من اجل نقل سلطات الحكم الى الشعب العربي في تلك البلاد... لا... الى العملاء وعبيد السلاطين والانفصاليين.

---

الرابطة تبرق الى لجنة تصفية الاستعمار التابعة للجمعية العامة  
للأمم المتحدة وتطالبها اهمال اي مطلب انفصالي لعدن

وعلى اثر وصول وفد من الانفصاليين العدنيين الى الامم المتحدة في محاولة استعمارية لفصل عدن عن الجنوب بادرت الرابطة بارسال البرقية التالية الى لجنة تصفية الاستعمار في نيويورك :

السيد رئيس لجنة تصفية الاستعمار - الامم المتحدة - نيويورك . . ان شعب

الجنوب العربي عدن ونمحياتها يعارض اية محاولة استعمارية لفصل عدن عن بلادهم  
المذكورة وسوف يقاومون اي مشروع يتعارض مع مطالبهم الاجماعية الموحدة  
التي تقدمت بها رابطة الجنوب العربي في وجوب انهاء الاستعمار ونقل حقوق  
السيادة وسلطات الحكم الى الشعب مع ضمان وحدة اراضيه طبقاً لما أمرت به  
الجمعية العامة في قرارها الصادر في ١٤ ديسمبر ١٩٦٠ واية هيئة تطالب بخلافاً  
لذلك لا تمثل الشعب ويجب اهمالها .

١٤ أغسطس ١٩٦٢ م

محمد علي الجفري وشيخان الحبشي رئيس  
وامين عام رابطة الجنوب العربي

## بيان للرأي العام

### حزب الرابطة يقدم نص مذكرة المجاهدين في يافع الى حكومة عدن

( تلقى حزب رابطة انباء الجنوب العربي المذكرة التالية من المجاهدين الأحرار في يافع العليا وعليها توقيع اكثر من مئتي مجاهد من رجالات يافع من ذوي الرأي والنفوذ فيها . وقد ارسل حزب الرابطة بالمذكرة الى حكومة عدن بتكليف من المجاهدين ، ويسرنا اطلاق الرأي العام بمحتويات هذه المذكرة التي بعث بها مواطنون تعرضوا - ولا زالوا يتعرضون - للغارات الجوية البريطانية ويتكبدون الخسائر في الاموال والارواح لأنهم تمسكوا بحبل الله وآمنوا بعدالة قضيتهم وبحقهم في الحياة الحرة الكريمة ، ورفضوا ان يبيعوا بلادهم للشيطان ويعيشوا فيها كالعبيد .

ان مذكرة المجاهدين الاحرار في يافع لتعتبر صرخة جديدة يبعث بها هؤلاء الأحرار لكل اصحاب الضمائر الحرة في كل مكان . انها تسجيل صريح لوجهة نظر هؤلاء المواطنين في الاوضاع القائمة وفيما يدبر ويحاك ضدهم من قبل قوات الاحتلال البريطانية . ويسر حزب الرابطة ان يرفع صوت هؤلاء الى مسامع الحكومات العربية ودول وشعوب آسيا وافريقيا ولكل الاحرار في كل مكان . . . ليدركوا ان في هذا الجزء من الوطن العربي شعباً يناضل من اجل حريته وكرامته ويتطلع الى حياة افضل . وليدركوا بالتالي واجبهم الانساني نحو هذا الشعب الأعزل الذي تمطره الطائرات البريطانية بمئات القنابل المحرقة لأنه تجراً وطالب بالحرية والحياة الكريمة ) .

١٩٦١/٥/١٥

بسم الله الرحمن الرحيم

حرر في يافع العليا ١٤ ذو القعدة ١٣٨٠ الموافق ٢٩ ابريل ١٩٦١

مذكرة باسم الشعب اليافعي غير المصادقين لحكومة بريطانيا

سعادة الحاكم العام بعدن المحترم

بعد التحية

نرفق الى سعادتكم بهذه المذكرة نعبّر فيها عن وجهة نظر الشعب اليافعي  
بأكمله :

اولاً - فيما يتعلق بالمعاهدة التي سبق ابرامها مع السلاطين والمشايخ نشعركم  
ان اولئك الاشخاص لا يمثلون إلا أنفسهم ومع ذلك ان الشعب اليافعي غير ملتزم  
او معترف او مؤيد لتلك المعاهدة لأنها أبرمت دون ان يوافق عليها الشعب  
وتعرض عليه بوقتها .

ثانياً - نحيطكم علماً ان الشعب اليافعي بادية بدوية مشتركة بين الجميع ولا  
لأحد فيها سلطة ولا نفوذ ولا ملكية ولا تصرف بل يحكم نفسه بموجب العادة  
التي اختارها لنفسه منذ زمن بعيد ، سواء عرفتم الحقيقة ام لم تعرفوها .

ثالثاً - ان حكومتكم خولت نفسها ، تحت ظل الحماية ، حق تهديم المدن  
وتدمير القرى وتقتيل النساء والاطفال واحراق المنازل والمزارع بالقنابل  
والصواريخ التي تشنها طائراتكم الحربية على قرى يافع دون ان يكون لتلك  
الأعمال العدوانية ما يبررها من الحجج والبراهين .

رابعا - ان الشعب اليافعي ، وهو صاحب الكلمة الاخيرة ، لا يقبل او  
يرضى بأية معاهدة جديدة تفرض عليه بقوة الحديد والنار من قبل حكومتكم  
او الحكومة التي فرضتموها على شعب الجنوب باسم الاتحاد الفدرالي أو أي  
حكومة أخرى .

خامساً - ان أية محاولة من جانب حكومتكم او بما تسمونها حكومة الاتحاد



الفيدرالي للتدخل في شؤون يافع أو حدوده نعتبره اعتداء صارخاً على أرضنا ،  
ونؤكد لكم اننا لن نقف مكتوفي الأيدي وسوف نقاوم ونقاتل عن كل شبر  
من أرضنا مهما كلفنا الثمن .

سادساً - ان من حق الشعوب الصغيرة او الكبيرة ان تقرر مصيرها بنفسها،  
وحكومتكم تنادي بحق الشعوب في تقرير مصيرها وتعهدت بذلك في ميثاق الامم  
المتحدة . ومع ذلك نناشدكم باسم الحقوق الانسانية ان تحترموا ارادة الشعب وان  
لا تحولوا أرضنا الى منطقة حرب لتجربة اسلحتكم .

سابعاً - نؤكد لكم من جديد انكم اذا صمتم واعتمدتم على عملائكم وما  
يزيفون لكم من الكذب والزور والبهتان فان الشعب اليافعي لن ينخدع ولن  
يقف وحده في المعركة ما دامت شعوب العالم تنادي بالحرية وتندد بالاستعمار .

ودمتم

## دعوة لتوحيد « مطالبنا السياسية »

واتخاذ موقف موحد لإنهاء الاستعمار والتجزئة في الجنوب العربي

السيد المحترم

تحية طيبة واحتراماً ، وبعد ،

ندرج رفق هذا نسخة من « المطالب السياسية المحددة » التي سبق ان قدمناها الى السكرتارية العامة للامم المتحدة لتحيلها بدورها الى اللجان المختصة وبالذات لجنة السبعة عشر عضواً ( لجنة تصفية الاستعمار ) التي كلفتها الجمعية العامة للامم المتحدة بتنفيذ قرارها الصادر في ١٤ ديسمبر ١٩٦٠ القاضي بانهاء الاستعمار وتصفيته وتسليم سلطات الحكم الى الشعوب والاقطار غير المستقلة في اي مكان من العالم .

٢ - وستجدون عند دراستكم لتلك المطالب والمقترحات المقترنة بها انها ليست الا تنفيذاً اميناً للأرادة العامة التي أجمع عليها شعب الجنوب العربي :  
إرادته في التحرر من الاستعمار البريطاني وانهاء خزي الخضوع له ..  
إرادته في القضاء على التجزئة التي يرزح تحتها ويتخبط في مآسيها ،  
إرادته في الخلاص من الرجعية التي استند اليها المستعمر فتمسكت به وتشبثت فيه واستبقت وجوده ،

إرادته في استرجاع سيادته المغتصبة واسترداد حرياته السلبية ،  
إرادته في الانضمام الى موكب الاحرار مع الشعب العربي الحر في كل مكان .  
٣ - اننا نلفت انظاركم الى حقيقة خطيرة كبرى كثيراً ما تغيب عن بال  
المشتغلين بقضية الجنوب العربي، وهي ان الشعب فيه يعاني ويواجه مشكلة مركبة  
اذ انه وهو يقاسي ويلات الاستعمار يرزح في نفس الوقت تحت مآسي التجزئة  
حيث ينقسم هو وارضه الى نحو ثلاث وعشرين سلطنة وامارة ومشيخة ومنطقة  
جميعها وكل منها يخضع لتاج عدن المستعمرة . ولكل منها ملامح « الدولة »  
المنفصلة المتميزة ، فبات شعب الجنوب العربي ينوء بتعدد سلطاته وتكاثر  
حكوماته .

ولذلك فان علاج قضية الجنوب يجب ان يتجه اولا الى القضاء على الوجود  
الاستعماري وعلى التجزئة التي افتعلها وعمقها وأبقاها . حتى اذا ما استرد  
الشعب سيادته واستعاد وحدة اراضيه أمكنه الانطلاق وهو مستقل موحد نحو  
مشاركة الامة العربية كلها في تحقيق أهدافها العريضة في وحدة عربية شاملة تتحمل  
مسؤولياتها الانسانية كاملة .

٤ - إننا لا نطمع في الوقت الحاضر في توحيد الاحزاب والهيئات السياسية  
كما لا ندعو الى إلغائها .. ولكن الذي وجدناه واقتنعنا به ان اختلاف النظرات  
وتباين المفاهيم والقيم وحتى المعتقدات .. كل هذا لا ينبغي ابدأ ان يحول دون  
ان نرفع صوتاً واحداً ونتخذ موقفاً موحداً من الاستعمار البريطاني لا رغامه على  
تنفيذ قرار الامم المتحدة والالتزام به .

٥ - ولكن الذي ندعوكم اليه ونطالبكم به هو ان تتضامنوا معنا لنلتقي  
معاً في رفع الصوت الواحد واتخاذ الموقف الموحد من الحكم البريطاني الذي  
فرض نفسه على بلادنا فزق وحدتها واغتصب سيادتها وأرسى دعائم الرجعية فيها .  
ندعوكم ونطالبكم بالتضامن معنا في تبني تلك « المطالب السياسية المحددة »  
والمقترحات المرتبطة بها حول الاجراءات ، ليمكن بعد ذلك ان يسعى كل منا  
بما لديه من الوسائل وما يطرقة من سبل نحو تلك المطالب والظفر بها كخطوة

اولى لا بد منها ولا مناص لانهاء الاستعمار والقضاء على التجزئة .. وما لم يشرده  
شعب الجنوب العربي سيادته ويضمن وحدة اراضيه فانه لن يمكنه الانطلاق لتحقيق  
المصير الذي يختاره ويرتضيه .. مصير الشعب العربي الحر الواحد في كل مكان .  
٦ - ان تضامننا في التمسك بتلك « المطالب السياسية المحددة » والجهز بها  
خطوة لا بد منها لأرغام المستعمر على احترام ارادتنا التي دعمتها ارادة الدنيا  
كلها كما تمثلت في قرار الامم المتحدة ، ولا يعني ذلك بحال من الأحوال ان  
نتوقف عن النضال بكافة الوسائل التي اقترتها كافة الشرائع وأباحت دنيا اليوم  
للمظلومين اللجوء اليها واتخاذها ضد المعتدين الظالمين .. كما ولا يعني ذلك عن  
مواصلة النضال بكافة تلك الوسائل والمضي في هذا الكفاح والنضال حتى بلوغ  
اهدافه واغراضه .

٧ - انه من دواعي الخزي والألم معاً ان لم يبق في كل آسيا وافريقيا شعب  
مستعبد غير الشعب العربي في الجنوب .. ولا شك في ان مسؤولية ذلك تقع  
عليه وحده اولا وبالذات .. ولكنها تقع بالدرجة الاولى على كل من اوتي  
حظاً من التمييز والادراك .. على من تمتع بالعلم والمعرفة .. على كل ذي  
بصيرة ومقدرة .. على من يملك وسيلة التعبير والتأثير بالكتابة والخطابة وكل ذي  
كلمة تسمع ورأي يطاع .

انتم ونحن معكم ، تتحملون القسط الاكبر من المسؤولية امام الله والتاريخ  
امام الشعب العربي في الجنوب وفي كل مكان ، وامام الشعوب الآسيوية والافريقية  
وكل الشعوب النزاعة الى الحرية والرخاء والسلام .

٨ - ولذلك كله ، ندعوكم ونناشدكم ونطالبكم : -

١ - ان تتمسكوا بتلك « المطالب السياسية المحددة » وتتبناها فتعملوا  
على ترويجها واشاعتها بين الافراد والجماعات .

٢ - ان تعلنوا تضامنكم معنا فيها وتأييدكم لها وتعينونا على نيلها .

٣ - توجيه كل القوى وتسليطها ضد الحكومة البريطانية لأرغامها على  
احترام تلك المطالب والالتزام بها تنفيذاً لواجباتها والتزاماتها .

٤ - مطالبة السكرتارية والجمعية العامة للأمم المتحدة بحمل الحكومة البريطانية على تنفيذ القرار والشروع فوراً في اتخاذ الاجراءات التي تكفل ذلك .

٥ - اشعار الدول العربية وجامعتها بتمسكهم بتلك المطالب ومطالبتها بمراجعتها وتبنيها وان تعمل كل منها منفردة او مجتمعة على تحقيقها .  
ونرجو ان نتيح بهذا فرصة الاعراب عن ارادتنا المشتركة في تحرير بلادنا الجنوب العربي وتوحيد اجزائها .. كما نبدي حرصنا على استجابتكم لدعوتنا في توحيد مطالبنا السياسية وتضامنكم معنا فيها .

وتقبلوا خالص تحياتنا مع أطيب تمنياتنا .. والمجد لشعبنا والنصر لنا .

شيخان عبدالله الحبشي

محمد علي الجفري

الامين العام لرابطة الجنوب العربي

رئيس رابطة الجنوب العربي

### المطالب السياسية

التي تقدمت بها الرابطة الى السكرتارية العامة واللجان المختصة وبالذات لجنة تصفية الاستعمار المنبثقة من الجمعية العامة للأمم المتحدة

في يناير ١٩٦٢

١ - حمل حكومة المملكة المتحدة على تنفيذ وتطبيق قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٥١٤ (١٠) الصادر في ١٤ ديسمبر ١٩٦٠ وإلزامها بتسليم السيادة او نقلها الى الشعب العربي في المنطقة ليتمكن بعد ذلك من مزاوله حقه في تقرير المصير .

ونشير بالذات الى الفقرة (٥) من ذلك القرار والتي تنص على ما يأتي :

« يجب اتخاذ الخطوات العاجلة في المناطق الموضوعه تحت الوصاية وغيرها من المناطق غير المستقلة لنقل سلطات الحكم الى شعوب تلك المناطق بدون اية قيود او تحفظات وطبقاً لمطلق الحرية التي يعبرون بها عن ارادتها ومشيتها وبدون أي تمييز او تفریق بسبب العرق او العقيـدة او اللون لتتمكن تلك الشعوب من

التمتع بكامل الحرية والاستقلال .

٢ - ضمان وحدة المنطقة « عدن ومحمياتها » الغربية والشرقية والحيلولة دون تجزئتها او تقسيمها تنفيذاً لاحكام الفقرة (٦) من ذلك القرار وهي الفقرة التي تقضي :

« أن اية محاولة تستهدف التمزيق الجزئي او الكلي للوحدة الوطنية او الوحدة الاقليمية لاي قطر من الاقطار يعتبر مناقضاً وانتهاكاً لاغراض ومبادئ ميثاق الامم المتحدة » .

ولضمان تحقيق المطالب الاساسية اعلاه تطالب لجنة السبعة عشر عضواً المنبثقة من الجمعية العامة للامم المتحدة والمكلفة من قبلها بتنفيذ قرارها القاضي بمنح الاستقلال لكافة الاقطار والشعوب غير المستقلة . . . نطالبها باتخاذ ما يأتي :

١ - وضع البلاد فوراً تحت اشراف هيئة دولية محايدة من الدول غير المنحازة لمدة لا تزيد عن سنتين .

٢ - الغاء كل اوامر النفي والابعاد واطلاق سراح المعتقلين السياسيين وتسهيل عودة اللاجئين وتعويضهم عن الاضرار المادية التي لحقت بهم وبممتلكاتهم مع ضمان أمنهم وسلامتهم .

٣ - اطلاق الحريات السياسية العامة وضمان الحرية الشخصية في كافة انحاء المنطقة .

٤ - تسليم ادارة المنطقة الى ابنائها تحت اشراف الهيئة الدولية المحايدة على ان تنحصر مهمتها في تسيير الشؤون الادارية فقط .

٥ - تقوم الهيئة الدولية المحايدة باعداد وتحضير مجلس تأسيسي يمثل كل المنطقة وينتخب اعضاؤه من ابنائها انتخاباً مباشراً ويتولى هذا المجلس استلام حقوق السيادة ومزاوتها ووضع دستور البلاد .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام .

شيخان الحبشي

محمد علي الجفري

الامين العام

رئيس رابطة الجنوب العربي

## بيان الى الراي العام

لقد كنا وسنظل نعتقد ، ان الوحدة الوطنية ، وحدة جميع الوطنيين على اختلاف هيئاتهم واتجاهاتهم ، هي السبيل الوحيد والضمانة الأساسية لانتصار شعبنا في كفاحه العادل من أجل التحرر والوحدة والاشتراكية .

وكنا وسنظل نعتقد ان الموقف الصحيح الذي يجب ان نقفه من انتفاضات الشعب وحر كاته الاضرابية سواء كانت عمالية او طلابية او فلاحية هو تدعيم هذه الحركات والانتفاضات ومدتها بأقوى وأوسع ما يمكن من التأييد والتضامن الشعبي وتطويرها الى حركة وطنية وشاملة . وذلك باعتبار ان كفاح اية فئة شعبية انما هو جزء من كفاح الشعب العام ضد السيطرة الاستعمارية وباعتبار ان الاهداف البعيدة لهذه الفئة أو تلك من فئات الشعب لا يمكن ان تتحقق إلا بالضغط على الاستعمار عن طريق النضال الجماهيري ووحدة وتلاحم جميع الفئات الشعبية في العمل .

أما وقوف جزء من فئة أو فئة لوحدها في الميدان فان ذلك يسهل للاستعمار عزلها ثم ضربها .

وانطلاقاً من هذا المفهوم ايدنا الانتفاضة الطلابية الخالدة التي وقعت في أول فبراير من هذا العام وطلابنا بدعمها وربطها باطارها الوطني وتطويرها الى حركة عامة على نطاق الشعب كله . ولكن ذلك لم يحدث في حينه ويا للأسف . وليس مرد ذلك الى الشعب فان هذا الشعب العظيم قد برهن دائماً عن روح كفاحية ولم

يتخلف في أي يوم من الايام عن اي عمل يطلب منه مهما كلفه ذلك من تضحيات .  
ولكن ذلك يرجع الى المسلك الخاطيء الذي تسلكه بعض الفئات الوطنية .

وهكذا وقف الطلاب والطالبات وحيدين في الميدان مما شجع الاستعمار على  
الامعان في تحدي الشعب الى حد الاصرار على بقاء المسز بيتري واغلاق كلية  
البنات حتى اكتوبر القادم أي حرمان طالباتنا من عام دراسي كامل عقاباً لمن على  
صمودهن البطولي وموقفهن العادل .

ثم عندما دعتنا الرابطة الطلابية العربية في الاسبوع الماضي الى اجتماع للهيئات  
يعقد في نادي الاصلاح مساء الجمعة ٢٧ | ٤ لمناقشة القضية واتخاذ الموقف المناسب ،  
لبينا الدعوة بفرح عميق واخلاص . ولكننا اكتشفنا منذ الجلسة الاولى ان «قيادة»  
المؤتمر العمالي التي اضطرت كما يبدو بقبول الدعوة عقدت العزم على تخريب الاجتماع  
من الداخل ومنعه من اتخاذ مواقف ايجابية فعالة بحيث ينتهي الى نتائج هزيلة  
تجعل الشعب يفقد ثقته بنفسه ويفقد كل أمل له في هيئاته ووحدة قواه  
وعناصره الوطنية .

فقد امتنعت قيادة المؤتمر عن الحضور وارسلت مندوبين آخرين من غير  
العناصر القيادية . ورغم كل الوان الاستفزاز والتهجم التي وجهها إلينا هؤلاء  
المندوبون فقد استمررنا في الاجتماع . وبينما راحوا يتحمسون لمقترحات  
غير عملية وغير ممكنة التنفيذ أو مقترحات بسيطة مثل ارسال مذكرة الى الحكومة  
فقد رفضوا اقتراحاً تقدمنا به لاعلان الاضراب العام الشامل تعبيراً عن سخط  
الشعب على موقف الحكومة وتأييده لقضية الطالبات وكلنا يعلم مدى تأثير فعالية  
هذه الخطوة في الضغط على الحكومة . وكان رفضهم لهذا الاقتراح بحجة انه  
احراج للمؤتمر وخطر عليه . وهي حجة تلجأ اليها قيادة المؤتمر دائماً لتبرير تهربها  
من العمل الجاد وعزل العمال عن النضال الوطني العام .

وعبئاً حاولنا ان نوضح لهم ان الاعداد للاضراب والاعلان عنه ستقوم به  
لجنة منبثقة من اجتماع الهيئات وليس المؤتمر . وبالتالي فليس هناك خطر عليه واذا  
كان هناك خطر فهو خطر بالدرجة الاولى على سلامة اعضاء اللجنة التي ستقوم



بالدعوة للاضراب . ومن جانبنا فقد ابدينا استعدادنا لتحمل جميع النتائج المترتبة على ذلك . فالقضية ليست قضية الطالبات فقط ولكنها قضيتنا . ولا سبيل لارغام الاستعمار على التراجع إلا بحشد الشعب كله في المعركة مع الطلاب والطالبات . وإذا ذلك فلا خطر على المؤتمر وإنما الخطر في الواقع على الاستعمار وعلى الاتجاه الخاطيء الذي تسير فيه قيادة المؤتمر العمالي منذ زمن طويل والذي يتمثل في حصر اهتمام العمال في مطالبهم الاقتصادية المباشرة وعزلهم عن النضال الوطني العام وبالتالي اضعاف الحركة الوطنية . ومثل هذا الاتجاه لا يخدم إلا الاستعمار وعملائه واحتكاراته سواء ارادت قيادة المؤتمر ام لم ترد . ولهذا استحق هذا الاتجاه الثناء والتقدير من السير توم هيكنبوثم - حاكم عدن الأسبق - في كتابه المعروف « عدن » ( صفحة ١٩٧ ) .

ان المؤتمر العمالي عزيز علينا وعلى الشعب كله ولا يمكن لاحد منا ان يسمح لنفسه بالخفاق الاذى به . ولكن اولئك الذين يتباكون على المؤتمر ويدعون الحرص عليه ويعتبرون كل نقد لاخطائهم الخاصة نقداً للمؤتمر ، هؤلاء يعملون باتجاهاتهم الخاطئة ومواقفهم السلبية على هدم المؤتمر وتجريده من كل روح وتحويله الى مجرد جهاز للمفاوضات بين النقابات والشركات .

وهنا نحن نرى الآن كيف تتوالى الضربات والطعنات على العمال والطلاب والطالبات وكل الشعب كل يوم وكيف يعمل الاستعمار على تحقيق مشاريعه بهدوء واطمئنان . وهنا نحن نرى كيف اصبحت قيادة المؤتمر لا عمل لها سوى القيام بالرحلات السنديادية واستقبال مندوبي الاتحاد الدولي « الحر » الذي لا تنقطع زيارتهم المشبوهة كل اسبوع تقريباً وهذا الاتحاد هو اتحاد استعماري صهيوني يضم بين صفوفه منظمة « المستدروت » الصهيونية ويقوم بدور شنيع في تخريب الحركات الوطنية وشق وحدة العمال ولقد آن الاوان لكي يخرج المؤتمر من هذا الاتحاد .

ومن المؤسف « ان قيادة المؤتمر » تحاول أن تنسب الى نفسها وعلى الخصوص في الخارج فضل الاضرابات التي تقوم من حين لآخر . وهذا كذب وافتراء على

الحقيقة . فالواقع ان هذه الاضرابات تقوم بارادة عمالنا البواسل واصرارهم وبدون رضاء او موافقة « قيادة » المؤتمر بل ورغم انفها وأنف قانون منع الاضراب ولو لم يكن الامر كذلك لما انها اضراب اكتوبر ٥٨ والاضراب العام في اغسطس . بتلك الصورة المخجلة المعروفة للجميع . ولو لم يكن الأمر كذلك لما وقفت هذه « القيادة » موقفاً سلبياً من هذه الاضرابات وحالت دون تضامن العمال كلهم والشعب كله مع العمال المضربين الذين يضطرون للوقوف لوحدهم في الميدان مما يؤدي الى سجن وتسفير العديد منهم وفك اضرابهم بالقوة وتجميد مطالبهم التي اضر بوا وضحووا من أجلها . ومعنى ذلك كله ان قيادة المؤتمر تعارض قانون منع الاضراب بالكلام فقط وتعترف به عملياً .

وفي صباح الاحد الماضي ١٩٦٢/٤/٢٩ وقبل أن نذهب الى الجلسة الثانية لاجتماع الهيئات الشعبية خرجت جريدة « قيادة » المؤتمر مليئة بالاستفزازات والتهجمات علينا دون تقدير للمسؤولية ودون حرص على وحدة الصف الوطني . وقد حرقت الجريدة كلام مندوب الطالبات التي طالبت بان تدعو الى الاضراب لجنة منتخبة من الهيئات وهو الكلام الذي ايدناه تأييداً تاماً ولكن الجريدة اوردته بصورة محرقة مشوهة .

ولم تكذبداً الجلسة الثانية حتى اعترض مندوب « قيادة » المؤتمر على حضور مندوب لجنة مقاطعة اسرائيل بحجة انه لم يحضر في الجلسة الاولى وهدد بالانسحاب اذا لم يخرج المندوب الاخير من قاعة الاجتماع . وقد حاولنا ان نوضح لمندوب « قيادة » المؤتمر ان الدعوة الموجهة من الرابطة الطلابية العربية ونشرتها الصحف تركت المجال مفتوحاً لجميع الهيئات والمنظمات الوطنية . زد على ذلك ان اتفاقاً تم في الجلسة الاولى بهذا المعنى وبناء عليه حضر مندوب لجنة مقاطعة اسرائيل الاجتماع وعلى اساس ان العمل ليس حكراً لفئة دون فئة اخرى واننا كوطنيين يجب ان نرحب بأي وطني آخر يبدي استعداداً للعمل معنا .

ولكن مندوب « قيادة » المؤتمر اصر على الانسحاب او اخراج مندوب لجنة مقاطعة اسرائيل من الاجتماع دون اي اعتبار لكرامة الانسان ودون اي

اعتبار للمبدأ الوطني العام مبدأ اشتراك جميع الوطنيين في العمل الوطني .  
وهكذا لم نجد بدأ من الانسحاب من الاجتماع بعد ان تبين لنا ان مندوبي  
قيادة المؤتمر سيستمرون في اثاره المشاكل والاستفزازات والعراقيل لكي  
يتخرب الاجتماع وينتهي الى أهزل النتائج وهو امر لا يمكن ان نرضى به  
او نساهم فيه .

واننا اذ نعلن هذه الحقائق على الشعب ندين بشدة مسلك قيادة المؤتمر  
واتجاهاتها الخاطئة التي تعوق قيام الوحدة الوطنية وتغرر ابلغ الغرر بحياة الشعب  
والشعب كله . ونحملها مسؤولية فشل اجتماع الهيئات الشعبية ونؤكد اننا سنستمر  
في مساندة القضية الطلابية ودعمها ومدتها بكل عون ممكن . كما نؤكد ان وحدة  
جميع الفئات والعناصر الوطنية قادرة على تحقيق اهداف شعبنا وطموحه العادل  
الى التحرر والوحدة والاشتراكية ، واننا لسنا وحدنا بل معنا جميع الشعوب  
العربية وجميع الدول العربية المتحررة ومعنا شعوب آسيا وافريقيا واميركا اللاتينية  
وجميع قوى التحرر والسلام في العالم . وهي قوى هائلة جبارة أعظم وأكبر من  
قوى الاستعمار المحتضر المنهار .

- |                           |   |                                       |
|---------------------------|---|---------------------------------------|
| محمد سالم باوزير          | : | مندوب حزب رابطة ابناء الجنوب العربي . |
| عبدالله عبدالرزاق باذيب   | : | مندوب الاتحاد الشعبي الديمقراطي .     |
| عبدالله عبد الحميد السلفي | : | مندوب المنظمة المتحدة للشباب اليمني . |
| احمد سعيد با خضيرة        | : | مندوب لجنة آباء الطالبات والطلبة .    |
| فيصل علي طاهر             | : | مندوب لجنة مقاطعة اسرائيل .           |

اول مايو سنة ١٩٦٦

## بيان للرابطة حول مفاوضات لندن

بين وزراء عدن ووزراء اتحاد الجنوب العربي

عدن بين البقاء ضمن الجنوب العربي والانفصال عنه

ان حركة تحرير الجنوب العربي التي قامت وتقوم بها الرابطة انما تناضل ضد الاستعمار والوجود البريطاني وضد الرجعية المتحكمة في المنطقة كما تناضل ضد التجزئة التي مزقت وحدة البلاد وتهدها بمزيد من التمزيق والتقسيم .  
ولذلك فحركة التحرير منذ وجودها تصر على اعتبار عدن جزءاً لا يتجزأ من الجنوب العربي كله لا ينبغي فصلها منه أو عزلها عنه .

والرابطة اذ تعترض وتؤيد الاعتراضات التي قامت بها بعض الهيئات في عدن على محاولات الاستعمار البريطاني لخلق ما أسماه « ارتباط أوثق » بين عدن وبين اتحاد امارات الجنوب العربي ، تعلن للشعب العربي في الجنوب خصوصاً وفي كل مكان عموماً بأن اعتراضها انما يوجه الى المخطط الذي وضعت السلطات البريطانية لهذا الارتباط الأوثق والى المشروع الذي وضعت مع مصنوعات وزراء كل من عدن والاتحاد لا الى المبدأ الذي تمسكت به حركة التحرير وهو المبدأ القاضي باعتبار عدن جزءاً لا يتجزأ من الجنوب العربي كله .

وما لم يوضع هذا في الاعتراضات التي قامت بها بعض الهيئات المحلية في عدن فان حركة التحرير تسجل قلقها بل واعتقادها بأن سلطات الاستعمار هي التي أوعزت باثارة تلك الاعتراضات بتلك الكيفية التي يمكنها من اتخاذها ذريعة قوية لابقاء عدن معزولة عن الجنوب العربي ومفصولة منه لتبقى كمنظيراتها هونغ كونغ وجبل طارق ، مستعمرة بريطانية حتى ولو تمتعت بالحكم الذاتي الذي يطالب به الانفصاليون في عدن .

ودفعاً للالتباس وتوضيحاً للشعب العربي في الجنوب وفي كل مكان ترى الرابطة لزاماً ان تحدد الاعلان عن أهدافها القومية وتؤكد تمسكها بالمطالب السياسية المحددة التي أجمعت عليها كافة الهيئات والفئات والجماعات في الجنوب العربي والتي قدمتها الرابطة الى الامم المتحدة في وجوب انهاء الاستعمار البريطاني من كل الجنوب العربي والحفاظ على وحدة اراضيه دون تجزئة ولا تمزيق ووجوب اتخاذ الخطوات العاجلة فوراً لنقل سلطات الحكم وحقوق السيادة الى الشعب العربي فيه ليتمكن بمزاولته لها من اختيار مصيره وتقريره ضمن أهداف القومية العربية وغاياتها الأساسية وعلى ضوء من مبادئها .

**الرابطة تبرق الى لجنة تصفية الاستعمار التابعة للجمعية العامة**

**للأمم المتحدة وتطالبها باهمال اي مطلب انفصالي لعدن**

على اثر وصول وفد من الانفصاليين العدنيين الى الامم المتحدة في محاولة استعمارية لفصل عدن عن الجنوب بادرت الرابطة بارسال البرقية التالية الى لجنة تصفية الاستعمار في نيويورك :

« السيد رئيس لجنة تصفية الاستعمار - الامم المتحدة - نيويورك  
ان شعب الجنوب العربي : عدن ومحياتها يعارضون اية محاولة استعمارية لفصل عدن عن بلادهم المذكورة وسوف يقاومون اي مشروع يتعارض مع مطالبهم الاجتماعية الموحدة التي تقدمت بها رابطة الجنوب العربي في وجوب انهاء الاستعمار ونقل حقوق السيادة وسلطات الحكم الى الشعب مع ضمان وحدة اراضيه طبقاً لما أمرت به الجمعية العامة في قرارها الصادر

في ١٤ ديسمبر ١٩٦٠ وأية هيئة تطالب خلافاً لذلك لا تمثل الشعب  
ويجب اهمالها .

محمد علي الجفري وشيخان الحبشي رئيس  
وامين عام رابطة الجنوب العربي

والرابطة تلفت أنظار جميع المشتغلين بقضية الجنوب العربي والجهات والدوائر  
والمنظمات العربية الرسمية والشعبية وتدعوها الى المساهمة بما لديها من الوسائل  
والصلات في مجهودات حركة التحرير الرامية الى تخليص تلك البلاد من الاستعمار  
وضمن وحدة اراضيها كما تطالبها بالمشاركة في النضال من اجل نقل سلطات الحكم  
الى الشعب العربي في تلك البلاد لا الى العملاء وعميد السلاطين والانفصاليين .  
مكتب الجنوب العربي

## المؤامرة الكبرى

بيان سياسي مؤرخ اوكتوبر ١٩٦١

صادر عن حزب رابطة ابناء الجنوب العربي

واخيرا قرر العسكريون الانكليز ان يتخذوا من عدن قاعدة عسكرية ذرية وان تكون عدن المركز الرئيسي للقيادة البريطانية في الشرق الأوسط ، وعليه قررت الحكومة البيطانية قيام حكومة لعدن قبل نهاية هذا العام . ومن الأهداف الكبرى لهذه الحكومة البيطانية توقيع وثيقة تخول للمشاريع الأنجليزية العسكرية منها الاقتصادية والبتروولية ، الصفة الشرعية وتكون بمثابة الصك الشرعي والقانون لحماية الاستعمار الأنجليزي في شكله الجديد . هذه ترجمة أمينة للواقع المرير المائل أمامنا ، والشعب كل الشعب في الجنوب العربي يشاهد هذه الأمور تمثل عنوة وقهرا ويشاهد أفرادا من أبناء عدن تنحدر بهم الخيانة ليجعلوا من انفسهم ستارا للاستعمار الجديد الهادف الى تقرير سابقة انفصالية رسمية خطيرة في هذا الجزء من العالم العربي ، وامعانا منهم في التضييل والتنويه سوف يطلقون على هذه الحماقة الأنجليزية اسما رنانا براقا " كالحكم الذاتي لعدن " او " الحكومة الوطنية لعدن " في الوقت الذي تطالب فيه الشعوب - كل الشعوب - بتصفية الاستعمار من العالم بجميع أشكاله وصوره والوانه وقواعده .

كما ان الشعب يشاهد أفرادا من لون آخر - وهم سلاطين الاتحاد الفيدرالي يقفون مواقف ، أبسط وصف لها انها لا تناسب ومواقف الرجال . وبالرغم من

ان السلاطين يحتفظون بتأكيدات مكتوبة ومحاضر جلسات مسجلة بينهم وبين  
الانجليز بعدم تنفيذ أي مشروع خطير في عدن من شأنه الفصل بين عدن وبقية  
امارات الجنوب العربي الاخرى، وبالرغم من لمسهم لنوايا الانجليز في المحادثات  
الآخيرة بينهم وبين وزراء عدن بصدد إيجاد ما سمي بعلاقات أوثق بين عدن  
وامارات الأتحاد الفيدرالي، وبالرغم من هذا كله، نراهم ساكتين وكأن الامر  
لا يعنيههم في قليل او كثير. ولكن وراء هذا السكوت المريب سفرة جديدة الى  
بريطانيا يرأسها احدهم وهو محمد بن فريد لاستلام مبلغ من المال وصفت بانها  
مساعدات بريطانية لسلاطين الأتحاد للأربع السنوات القادمة في الوقت الذي  
تعاني فيه بريطانيا من انهيار اقتصادي فظيع . ويهمس الناس هنا عن وجود  
اتفاق سري بين الانجليز والسلاطين ، وما هذه الأموال الا نصيبهم من ايجار  
القاعدة في عدن وما حوالها من مناطق امارات الجنوب العربي .

ومطلوب من السلاطين ابراء لدمتهم امام شعوبهم صانعة التاريخ .

١ - الامتناع عن ذهاب البعثة المالية الى بريطانيا ورفض المعونة الانجليزية .

٢ - الغاء الأتحاد الفيدرالي الزائف .

هذان الشرطان كفيلان بازالة كل لبس وغموض واعادة الثقة الى النفوس

كخطوة اولى اساسية نحو وحدة الصف الوطني اللازمة لاحباط كل مشاريع

الانجليز .

اما انتم يا وزراء عدن يا من يتستزخلفكم الانجليز مطلوب منكم باسم الشعب

العربي الامتناع عن التعاون في اقامة الوضع الاستعماري الجديد، وراقبوا الله في

ارواح الشعب الذي لا بد وان يتعرض لفناء محقق اكيد نتيجة هجوم سوفيتي

مبيد دفاعا عن النفس ضد جميع قواعد العدوان المحيطة والمتربصة بسلامة الشعوب

الحبة للسلام .

اما انتم يا من بايديكم مقاليد الامور في اليمن المتوكلية فلن نخاطب فيكم غير

الجانب امامي من الموضوع فنلت نظركم للحادث المشؤوم الذي راح ضحيته

الامام الشهيد يحيى بن حميد الدين سنة ١٩٤٨ و كيف ان ذلك الحادث الاليم قد



سبقه التفاف هنا في عدن القاعدة والمستعمرة الانجليزية ثم لحقه زحف منظم مدبر الى قلب اليمن المتوكلية في صنعاء والحديدة وتعز وكان منطلق ذلك الزحف عدن في اقصى الجنوب . وماذا يضمن للابناء والاحفاد عدم تكرار ما حل بالشهداء الغابرين من الاجداد وطالما ان عدن العربية لا تزال قاعدة للعدوان والطغيان على سلامة الوادعين الامنين المؤمنين ؟

واخيراً بعد هذا العرض المبسط الامين مطلوب من الشعب العربي في هذا الجزء من العالم العربي ان يعي مسئوليته في احباط كل المشاريع الاستعمارية لينسنى له حق تقرير المصير في جو خال من الاستعمار ونفوذ الاستعمار وقواعد الاستعمار واعوان الاستعمار . والنصر للشعوب .

## بيان للرأي العام

من حزب رابطة أبناء الجنوب العربي  
السلاح ... السلاح ... السلاح ...

مؤرخ المنظمة ١٩٦١

في أواخر شهر يونيه صدرت الأوامر الانجليزية الخمسة من الوزراء العدنيين بالتوجه الى لندن سرأ وسريعاً ليلاحقوا بمجموعة من السلاطين لاجراء محادثات تتعلق بمستقبل عدن والامارات برئاسة وزير المستعمرات الانجليزي . ولم يراع الانجليز أي عرف دستوري لأحاطة جو المحادثات ولو حتى شكلياً ، مما أدى الى فشل الخطة المدبرة . وقد فوجيء أغلب اعضاء المجلس التشريعي بل وأخرج هؤلاء الأعضاء لجهلهم ببيعةاد سفر زملائهم الوزراء العدنيين وبالغرض الذي من أجله توجهوا الى لندن بالرغم من انهم كانوا مجتمعين سوية قبيل السفر بيوم واحد مما أظهرهم أمام الرأي العام بمظهر الذين لا يعتد بأمرهم ولا يحسب لهم أي حساب من قبل سلطات الاحتلال الانجليزية والتي تتصرف وكأنها لا تعترف بوجودهم . مما أكد اعتقاد الناس ورسخ في أذهانهم الحقيقة التي طالما آمنوا بها وهي ان الانجليز لا يقيمون وزناً لآراء الناس حتى ولو كان هؤلاء ممن يتعاونون معهم اذا كانت تلك الآراء تتعارض مع مصالحهم . ولم يكف الانجليز

أنفسهم حتى مجرد اشعار اعضاء المجلس التشريعي بسفر الوزراء العدنيين الى لندن مما دفع بهم الى الاحتجاج على تلك التصرفات التي تتنافى مع أبسط الأسس الديموقراطية بل والكرامة الشخصية . فأمر تلك مقدماته لا بد وان تكون خاتمة فشلاً وخسراً . وفعلاً عاد الوزراء والسلاطين ، ثم أذيع بأنهم سوف يواصلون محادثاتهم هنا في عدن في شهر أغسطس الجاري ١٩٦١ م ، كما أذاعت أجهزة الحكومة بأن حكومة الاتحاد الفيدرالي تلقت معونة قدرها اربعمائة الف جنيه سنوياً عوضاً عن مائتين وخمسين الف جنيه التي كانت تعطى لها سابقاً . هذا هو الجانب العلني من اتصالات السلاطين الخمسة بحكومة لندن كما نشر رسمياً . اما الجانب السري فقد ظل مكتوماً الى ان انتشرت الانباء هنا في بلادنا بأن السلاطين حصلوا من الانجليز على أسلحة خفيفة اوتوماتيكية سريعة الطلقات . وفعلاً وصلت الباخرة ( مروري ) وفيها هدية الحكومة البريطانية من السلاح للسلاطين والتي سلمت فعلاً للسلاطين في الشهر الماضي .

هنا يتوجب ان نقف طويلاً . سلاح يوزع لخمسة قليلة من الافراد رضي عنهم الانجليز فأكرمهم به . وبالأمس القريب أصدرت الحكومة البريطانية بلندن نداء الى جمع الانجليز بتسليم الاسلحة النارية التي في حيازتهم ولو كانت بترخيص . وقد علق المستر مكميلان رئيس الوزراء البريطاني على ذلك بقوله : « لئلا تتجمع تلك الأسلحة بأيدي أناس مجرمين فيضطرب الأمن في البلاد » . وهنا في عدن يوجد قانون بتحريم حمل السلاح أو حتى حيازته ومخالفة هذا القانون عقوبتها شديدة تصل الى حد الاعدام ، وفي مختلف مناطق الجنوب العربي كياض والعوالق وبادية حضرموت تقوم الطائرات البريطانية بعمليات حصد وإبادة تدك فيها معاقل القبائل المسلحة الشجاعة . ومع ذلك قدمت الباخرة ( مروري ) وعلى ظهرها تلك الشحنة من السلاح منحة وهدية من حكومة صاحبة الجلالة البريطانية الخمسة من السلاطين يعتبرهم الانجليز من الانصار المخلصين . تناقض غريب ولكنه منطوق الاستعمار يقر المتناقضات اذا اقتضت الضرورة ذلك ، وعليه سيظهر ان الانجليز في هذه المرة كعادتهم خانهم التوفيق . فتوقيتهم لوصول السلاح الى أيدي

السلطين في الوقت المحدد لاجراء المحادثات مع الوزراء العدنيين تحت اشراف صاحب السعادة حاكم عدن هو توقيت له ما وراءه ومن شأنه ان يخلق جواً من التهديد والتوتر في البلاد ويشير الشكوك والريب لدى الكثيرين لاسباب والاستعمار الغربي له سوابق مروعة دامية من هذا القبيل ، وليست مذابح الكونجو وانجولا ببعيدة .

وحزب الرابطة يهمنه ان يكشف للرأي العام النوايا الاستعمارية ، والشعب كفيل باحباط جميع المؤامرات الانجليزية التي تدبر ضده وضد بلاده ، وسوف لا يستقيم أي وضع في هذه البلاد العربية طالما انه يتمشى مع ارادة ورغبات الشعب تتلخص في جلاء القوات البريطانية من بلادنا جلاء تاماً كاملاً حتى يتسنى للشعب تقرير مصيره في جو حر خال من الاسلحة والارهاب والتهديد .

الامانة العامة

حزب رابطة ابناء الجنوب العربي

## بيان عام من حزب رابطة ابناء الجنوب العربي

### حول منع الاضراب

مؤرخ ١٠ اغسطس ١٩٦٠

عدن هذا الجزء الهام من العالم العربي يتمتع بمركز عظيم وبمركز استراتيجي ممتاز استولى عليه الانجليز في غفلة من الزمن . فترا كضت عليه رؤوس الاموال الاجنبية المتمثلة في الشركات الانجليزية التي تحتكر التجارة والمواصلات والمصاريف وباختصار تستولي هذه الشركات الاجنبية على كل مرافق الاقتصاد في هذه البلاد . وهي مرافق ضخمة فتجد من منطقة عدن نقطة ارتكاز لتنتقل وتمتد كالاخطبوط الى مختلف المناطق الواقعة على البحر الاحمر يضاف الى هذه الأهمية تمركز قوات ضخمة بريطانية بمطاراتها وثكناتها وقواعدها البحرية الجوية والبرية ومنشآتها العسكرية والتي أعدت خصيصاً لآخاد الانتفاضات الوطنية المتكررة في الامارات والاعتداء على الحدود اليمنية واللاغارة على شعوب آسيا وافريقيا المجاورة لعدن كـشعب كينيا الشجاع وعلى الشعب العربي المناضل في مدخل الخليج العربي في عمان . والانجليز في تسييرهم لهذا الدولار الضخم في القطاعين الاقتصادي والعسكري محتاجون الى عشرات الألوف من العمال والموظفين على شرط ان تسخر هذه الايدي العاملة وتدفع دفعاً للعمل المتواصل بطريقة استغلالية مهنية لا تليق بالمستويات الانسانية والوقت حسب خبرة الانجليز من واقع الحال في بلادنا .. نقول الوقت فعلا من ذهب . فهم بواسطة شركاتهم وما اسموه بامانة الميناء يكسبون من هذه الطيبة في كل ساعة بل وفي كل دقيقة

اطناناً من الذهب ترحل رأساً الى بريطانيا ولهذا لا يتصور الانجليز ان يتوقف العمل ولو للحظة واحدة ولهذا السبب يحرص الانجليز هنا ان يكبلوا العمال والموظفين بالتشريعات المجحفة . فظننوا علينا اخيراً ( بالمرسوم الانتزاعي الجديد ) الذي يحرم العمال من حق الاضراب . . . هذا الحق المعترف به في جميع اعمال العالم المتمدين وحددوا يوم ١٥ اغسطس ١٩٦٠ م لتمير هذا المشروع بقانون في مجلسهم التشريعي ليصبح سيقاً مصلتاً على رقاب العمال . وهذه العملية التي تمثل ابتداء من نشر المشروع بقانون ثم تحديده يوم ٢٥ اغسطس ١٩٦٠ م لمناقشته في مجلسهم التشريعي ما هي إلا من الاعمال الشكلية الروتينية اما الحقيقة فتلخص في ان الانجليز قرروا ان يفرضوا هذا القانون واعدوا العدة لتنفيذه حتى قبل ان يجيزه مجلسهم التشريعي مما يدل دلالة واضحة على الاستهانة بأمر هذا المجلس واظهاره بمظهر المنفذ لسياسة الحكومة وتشريعاتها . . . وإلا ما معنى ان تعين الحكومة رئيس المحكمة الصناعية التي سوف تشكل لفض المنازعات العمالية بعد اجازة المشروع بقانون لمنع الاضراب ؟ . وما معنى اعلان اسم بروفيسور جالتس ريتاردسون من محطة عدن الرسمية كقاض لهذه المحكمة ؟ معناه باختصار اما التقليل من شأن اصحاب الشرف اعضاء المجلس التشريعي او استفزاز العمال وتحدي مشاعرهم وكلا الامرين امر من بعض .

كلمة اخيرة نوجهها للعمال وهي تتلخص في الثبات والتصميم على استخلاص الحقوق المشروعة . ولا تهتموا يا معشر العمال الشرفاء بحملات الهمس المثبطة للهمم والتي يبثها الانتهازيون الانهزاميون عبيد الاستعمار والاستغلال . فالتضامن التضامن . وما ضاع حق وراءه مطالب .

اما المفضلون من فئات العبيد والقائلون ان مثل هذه التشريعات معمول بها في ج . ع . م . فردنا عليهم ان كل القطاعات الاقتصادية هناك سواء كانت زراعية او تجارية او صناعية او مصرفية أو مواصلات، كل هذه القطاعات تسير لخدمة الاقتصاد الوطني وبالتالي لمصلحة المواطن العربي ولرفع مستواه الى مرتبة المستويات الانسانية الكريمة وفي نطاق الاشتراكية الديمقراطية التعاونية . اما هنا

في بلادنا فالامر يسير حسب المخططات الاستعمارية الاستغلالية التي تنظر الى  
العامل كأداة من أدوات الاستغلال لدفع دولابها الاقتصادي الى الامام .  
اما انت يا مستر لوس فوصيتنا الوداعية لك بمناسبة سفرك في الشهر القادم  
ان شئت حملتها معك الى وزارة المستعمرات البريطانية وان شئت تركتها لخلفك  
من بعدك .. وصيتنا هذه ( مزيداً من القوانين المكبلة للحريات ) معناه اقتراباً من  
التحرر والانعقاد والخلاص من العبودية والاستغلال . هذه حقيقة أو قل معادلة  
معادلة مرت بها الشعوب كل الشعوب في آسيا وافريقيا .. وشعبنا واصل باذن الله  
الى مصيره المحتوم ليلحق بالركب العربي وينعم بالتحرر والوحدة والاشتراكية .  
وعاش نضال الشعب ، والله أكبر ، والنصر لنا .

بيان للرأي العام من حزب رابطة ابناء الجنوب العربي

موقفنا من قضية الوحدة مع اليمن وقضية التطور والحرية فيها

يروج الاستعمار والرجعية والعملاء الكثير من الاشاعات والاراء عياف حول الحركة الوطنية في الجنوب المتمثلة في حزب الرابطة وموقفها من قضية الوحدة مع اليمن . ومن قضية الحرية والتطور فيها .

ويهم الرابطة التي تولت ولا تزال قياد الكفاح في الجنوب ان تضع النقط فوق الحروف وتؤكد ما اعلنته مراراً في بياناتها ونشراتها وكتيباتها :

١ - ان الرابطة هي اول هيئة في الجنوب اعلنت بوضوح ايمانها بوحدة الجنوب العربي (اليمن الطبيعية) ضمن الوحدة العربية الشاملة . وخطت كفاحها على اساس هذا الايمان ونادت بها عندما كانت الانفصالية هي السائدة في المنطقة وان الجماعات التي تتظاهر اليوم بالدعوة الى هذه الوحدة انما هي عالة على الرابطة تردد دعوتها بطريقة مشوهة خادعة .

ومن هؤلاء ذلك النفر الغر المتوقع في عدن والمدعي الايمان والعمل لوحدة اليمن وما هم في الحقيقة إلا انفصاليون اقليميون ضالعون مع الاستعمار ، تفضحهم اعمالهم ومواقفهم كاتصالاتهم الوثيقة بمكاتب الاستعمار في عدن ولندن .

ودعوة الرابطة الى الوحدة يشهد عليها دستورها المعلن عام ١٩٥٠



وبياناتها السياسية المتعاقبة خاصة بيانها عامي ١٩٥٦ و ١٩٥٨ كل ذلك يعلن صراحة ايمانها بهذه الوحدة . هذا الايمان الذي يستمد مقوماته ودوافعه من :

- أ - الايمان بالوحدة العربية الشاملة من المحيط الى الخليج .
- ب - الايمان بوحدة هذا الأقليم من أقاليم العروبة ايماناً تفرضه طبائع الاشياء كما تفرضه المصلحة المشتركة ، فعلى الرغم من ان هذه الاجزاء الجنوبية من الوطن العربي لم تتحد سياسياً في عصور التاريخ المختلفة سوى في فترات نادرة الا ان ذلك لا يحجب ضرورة وحدتها لما ذكرنا.
- ٢ - ان الايمان بوحدة الجنوب العربي « اليمن الطبيعية » لا يعني اطلاقاً ان هذه المنطقة تابعة لتلك او ان تلك المنطقة تابعة لهذه ، كما لا يعني اطلاقاً اعتراف الحركة الوطنية في الجنوب بهذه الحكومة او تلك من الحكومات القائمة كحكومة لسائر المنطقة . فإيماننا بوحدة الجنوب العربي وعموم اليمن الطبيعية « ايمان مجرد عن ذلك وتخطيطاتنا تهدف عملياً الى تحقيق هذه الوحدة ضمن الوحدة العربية ، وحدة يتفق عليها الطرفان - الشمال والجنوب اتفاقاً حراً قائماً على أسس تقدمية شعبية سليمة . كما ان وحدة الجنوب العربي الكبير ( اليمن الطبيعية ) لا يمكن ان تكون على حساب انفصاله عن وحدة الوطن العربي الواحد ، لا على أساس اذكاء روح القومية اليمنية التي يروج لها فريق مدسوس منحرف .
- ٣ - ان تشويه عملاء الاستعمار والرجعية لأهداف الحركة الوطنية في الجنوب رغم وضوح هذه الاهداف انما يقصد منه تعميق التجزئة وتمكين الاستعمار من تنفيذ مخططاته ، فالحركة الوطنية في الجنوب متمثلة في الرابطة تأمل ان تتمعن الجهات المعنية في المملكة اليمنية المتوكلية وان تبصر لما يحكيه العملاء ، كما تأمل ان تكون هذه الجهات أكثر واقعية في معالجتها لهذا الموضوع وأكثر تفهماً لاتجاهات الشعب في الجنوب العربي المحتل .
- ٤ - ان الحركة الوطنية في الجنوب المتمثلة في الرابطة في نفس الوقت الذي تؤمن فيه بقضية الحرية والتطور بالنسبة لليمن المتوكلية ترى ان مهمتها

بالدرجة الاولى في هذه المرحلة هي الكفاح ضد الاستعمار البريطاني في الجنوب العربي حتى تتحرر هذه المناطق منه ومن عملائه المتآمرين معه فأية محاولة لانخراط الرابطة عن هذا التخطيط إنما هي محاولة يقوم بها عملاء الاستعمار لأضعاف كفاحها وبالتالي ليطول بقاء الاستعمار البريطاني في المنطقة .

٥ - على ان هذا لا يعني عدم ضرورة مساهمة الحركة الوطنية في الجنوب المتمثلة في الرابطة في سبيل تطوير وتقديم اليمن المتوكلية في هذه المرحلة لان هذه المنطقة جزء من الجنوب ولأنها بالتالي جزء من الوطن العربي الكبير ، ولكن الرابطة - بعد تجارب مريرة ومحاولات من قبلها مخصصة وجدت مع مزيد الأسف ان كثيراً ممن يتظاهرون بالكفاح في سبيل حرية اليمن قد وضعوا تخطيطاتهم بالتواطؤ مع الحكومة البريطانية في عدن التي تسعى الى تحقيق اهدافها الاستعمارية في المنطقة . وكان لا بد لهم لتحقيق هذه الاهداف من شن حملاتهم المركزة لجر الرابطة الى مخططهم ولما لم يوفقوا سعوا للتشهير بها - بغية النيل منها .

والحركة الوطنية في الجنوب ممثلة في الرابطة تؤمن ان المستعمرين لا يمكن ان يكونوا بحال من الأحوال نصراء للحرية ، بل هم أعدائها في كل مكان . ولذلك فان الرابطة تربأ بنفسها ان تمكن المستعمر من التآمر ضد أي جزء من أجزاء الوطن العربي مهما كانت حاجة هذا الجزء الى التطور والحرية . كما ان الرابطة تؤمن بان العمل في سبيل تطوير أية منطقة إنما يجب ان يكون من داخلها لا دخيلاً عليها .

٦ - هذه اضواء رأت قيادة الرابطة ضرورة تسليطها لتوضيح موقفها امام الشعب العربي في الجنوب قاطبة ولئن تهمه قضايا العروبة ويسهم فيها ، والله ولي التوفيق .

محمد سالم باوزير

عدن ٧ أكتوبر ١٩٦٠ م

الامين العام بالنيابة

حزب رابطة ابناء الجنوب العربي

## بيان من حزب الرابطة للرأي العام

### مستقبل الجنوب يقرره شعب الجنوب

في الوقت الذي قفزت قضية الجنوب العربي الى مصاف القضايا الكبرى التي تشغل الرأي العام العالمي واهتمت بها المؤتمرات والصحافة الدولية . وفي الوقت الذي نادى فيه الاتحاد السوفياتي بتصفية الاستعمار من العالم وتبنت هذا النداء دول آسيا وأفريقيا في هيئة الامم المتحدة . وفي الوقت الذي اصدر فيه مجلس الامة العربي قراراته المؤيدة لنضال شعبنا ولحقه في التحرر .

في هذا الوقت بالذات رأى الاستعمار البريطاني في منطقتنا بانه في سباق مع الزمن وان كل يوم يمر ليس في مصلحته ، اندفع متلهفاً لايجاد اي شكل من اشكال الحكم يحميه من الأضواء القاهرة المسلطة عليه فقرر اجتماعاً ابتداء من ٧ ديسمبر ١٩٦٠ يحضره طغمة من الموظفين . وحرص ان ينوعهم حتى يظهرهم امام الناس بمظهر المجموعة التي تمثل مختلف مناطق الجنوب العربي . والانجليز يعتقدون ان الجنوب العربي تسكنه جاليات مختلفة فأتى بمن يمثل الانجليز وبمن يمثل الهندوك وبمن يدين بالعدنية الضيقة وبمن يمثل السلاطين . مع انهم كلهم على اختلاف نزعاتهم وميولهم ورغباتهم موظفون يتقاضون مرتبات شهرية من الحكومة البريطانية ولهم علاواتهم واجازاتهم السنوية يقضونها في انجلترا . هذا الخليط العجيب يجتمع ابتداء من ٧ ديسمبر ١٩٦٠ لايجاد نوع من الكيان لعدن وما يسمونه بالمحميات .

لذلك يود حزب رابطة ابناء الجنوب العربي ان يعلن بأن هؤلاء الموظفين الحكوميين الرسميين وامثالهم لا يمثلون الشعب باي حال من الاحوال وبالتالي فانهم لا يحق لهم اطلاقاً ان يتكلموا باسمه او يتصرفوا بحقه او مصيره . فشعبنا في الجنوب هو وحده صاحب الحق الشرعي في كل شبر في ارضه .. وله حق التصرف في ممتلكاته وخيراته وثرواته الزراعية والمعدنية والبتروولية .. ووحده صاحب الحق في تكييف مستقبله وتقرير مصيره كيفما يتفق ورغباته وامانيه ومصالحه القومية وعلى هدى مبادئ قوميته العربية .

وبناء عليه فحزب رابطة ابناء الجنوب العربي باسم الشعب العربي في الجنوب العربي يعلن بانه لا يعترف بمن انتدبتهم الحكومة البريطانية لاجراء مباحثات ابتداء من ٧ ديسمبر ١٩٦٠ كما يعلن - الحزب - انه لا يقر ولن يقر اية مباحثات ومحادثات او مفاوضات يجريها هؤلاء وامثالهم من الموظفين الحكوميين الرسميين كما ان الشعب في الجنوب لن يكون ملزماً باية اتفاقيات او معاهدات او ارتباطات تتمخض عن اية مباحثات او مفاوضات يجريها موظفون حكوميون لا يملكون الحق في التكلم باسمه ونياية عنه .

وقد آن لبريطانيا ان تدرك مسؤولياتها والتزاماتها امام الرأي العام العالمي تجاه شعب جنوبنا العربي وان تسلم بحقه الشرعي في تكييف مستقبله ومصيره كيفما يتفق ورغباته وامانيه ومصالحه القومية .

محمد سالم باوزير

الامين العام بالنيابة

حزب رابطة ابناء الجنوب

٦ ديسمبر ١٩٦٠

منظمة وطنية سياسية تهدف الى التحرر والوحدة والاشتراكية

دعوة ونداء الى شعب الجنوب العربي  
لتنسيق الجهد وضم الصف وتوحيد الكلمة

يهدي مكتب الجنوب العربي بالقاهرة تحياته وأخلص تمنياته الى شعب الجنوب العربي . حيثما كانوا وأينما استقروا ، هيئات وجمعيات وافراداً ، ويسره ان يعرض عليكم مرفقاً بهذا النص الكامل للقرارين اللذين أصدرتهما الجمعية العامة للامم المتحدة بالاجماع ، أولهما في ١٤ ديسمبر ١٩٦٠ ويقضي بانهاء الاستعمار بكافة صورته وأشكاله في أي جزء من انحاء العالم والثاني في ٢٨ نوفمبر ١٩٦١ ويقضي باقامة لجنة من سبع عشرة دولة تتولى تنفيذ وتحقيق ذلك القرار . . . ويلفت النظر خاصة الى :

الفقرة ( ٥ ) من القرار الاول - يجب اتخاذ الخطوات العاجلة في المناطق الموضوعه تحت الوصاية وغيرها من المناطق غير المستقلة لنقل سلطات الحكم الى شعوب تلك المناطق ، بدون أية قيود أو تحفظات ، طبقاً لمطلق الحرية التي يعجزون عنها بمحض ارادتها ومشيتها . . . لتمكن تلك الشعوب من التمتع الكامل بالحرية والاستقلال .

والى الفقرة ( ٢ ) من القرار الثاني - ان الجمعية العامة للامم المتحدة تناشد الدول المعنية بأن تتخذ الاجراءات العاجلة لتنفيذ القرار السابق تنفيذاً اميناً وتطبيقه .

ويعرب المكتب عن رجائه في اهتمامكم البالغ لتفهم ما تضمنه القرار من المبادئ والأهداف وما قضيا به من إلزام الحكومة البريطانية بمغادرة بلادنا وتسليم سلطات الحكم الى شعبنا العربي فيها دون ابطاء او تأخير ، وارغامها ايضاً على احترام وحدة بلادنا والامتناع عن تمزيقها أو تقسيمها والكف عن سلب ارادة أهلها او قمع حركاتها وكبت حرياتنا .

ويلفت الانظار الى ان عالم اليوم قد شهد انبثاق شعوب افريقيا وآسيا وتحررها واستقلال كل اقطارها فانضمت ٣٠ ( ثلاثون ) دولة منها في السنتين الماضيتين الى الأمم المتحدة وتكرمت بعضوية الأسرة الدولية الحرة ، بينما بقينا نحن الشعب العربي في هذه البلاد نتجرع غصص الحكم الاجنبي ، إرادتنا مسلوقة وحقوقنا منهوبة ، وحكامنا رهائن اسرى عند أعدائنا قد استكانوا للذل وارتضوا بالعبودية ، وهؤلاء هم الذين جلبوا لنا الخزي حيث اختاروا لأنفسهم البقاء في مستوى العبيد . وحيث ناهضوا حركة الاحرار .

وقد آن لنا اليوم ، نحن معشر الشعب العربي في تلك البلاد ان نصحو ونستيقظ ، وان نسعى بمزيد من الجهد والصدق والاخلاص لانهاء الاستعمار ، بكل صورته وأشكاله الظاهرة والمستورة ، من بلادنا وان نناضل ونطالب بحقنا في انتقال سلطات الحكم الى شعبنا .

ونناشدكم جميعاً ، هيئات وجمعيات ، أندية ومبارز وافراداً ، ضباطاً وعرفاء وجنوداً ، حيثما كنتم في بقاع الجنوب العربي وأقاليمه ، وأينما كنتم في مهاجر ابنائه ، نناشدكم ونطالبكم ونخص بالذكر منكم كل ذي تمييز اكثر وادراك اكبر من العقلاء والمفكرين ، وكل ذي قلم شريف من الكتاب والصحفيين ، من الوعاظ والمرشدين ورجال الدين ، نطالبكم ونهيب بكم ان تعرفوا الحاضر والغائب بتلك القرارات وتبلغوها القاصي والداني ليكونوا على بيثة من أمرهم والتمسك بحقهم وان تنسقوا جهوداتكم في غير ابطاء ولا تأخير لتضموا صفوفكم وتلهوا جموعكم وتوحدوا كلمتكم وتبادروا بالالتفاف حول القائمين على حركة تحرير بلادنا العاملين على استرداد سيادتنا المغتصبة وحقوقنا المنهوبة .

ان الرابطة التي نادى مبكراً ودعت الى حركة تحرير الجنوب العربي وحملت لواءها منذ بدايتها ، وطالبت بتوحيد رقعتها الممزقة واجزائه المنشورة المبعثرة ، والتي تحملت من أجل دعوتها تلك أشكالاً من الظلم والعدوان فتعرض رجالها وانصارها للنفي والتشريد والابعاد .. ثم ركّز المستعمرون ضدها قواهم وسخروا عملاءهم لشن حملات الكذب والفساد والتشهير لأنها كرها والقضاء عليها .

هذه الرابطة التي بايعت شعب الجنوب العربي واثمنت على حقوقه فلم تفرط في أمانتها فكانت سباقة دوماً لاذكاء ارادته في التحرر وانماء عزمه وتصميمه على انتزاع سيادته واستعادتها اليه متحررة من كل قيد متجردة من كل شرط ، فنالت ثقتكم وتشرفت بها .

تجدد بيعتها لكم معشر الشعب في الجنوب العربي وتؤكد ولاءها لأهدافكم ووفاءها لأمانتكم من أجل بلوغكم السيادة .. من أجل تحرير البلاد من أكبالها وأغلالها ، من أجل تعميرها وتوفير الرخاء لأبنائها ، وتدعوكم جميعاً للوقوف معها والالتفاف حولها ومناصرتها لتحقيق أهدافها لأنها اهدافكم ، ولأنها منكم وأليكم ولن تكون إلا بكم شعب الجنوب .

نص القرار الذي اتخذته الجمعية العامة للأمم المتحدة بانتهاء الاستعمار  
ومنح الاستقلال لكافة الاقطار والشعوب  
غير المستقلة في اي مكان من العالم

ان الجمعية العامة :

واضعة نصب عينيها العزم الذي أعلنته شعوب العالم في ميثاق الأمم المتحدة على تأكيد الايمان بالحقوق الأساسية للانسان ، وبكرامة الفرد الانساني وقيمه ، وبتساوي الحقوق فيما بينهم رجالا كانوا او نساء ، وبتساوي حقوق الأمم كبيرة او صغيرة ، وعلى تعجيل التقدم الاجتماعي ومستويات أفضل للحياة في حريات اوسع .

شاعرة في الحاجة الى خلق احوال من الاستقرار والرضى والى علاقات الصداقة والسلام المبنية على احترام مبادئ التساوي في الحقوق والواجبات وحق تقرير المصير لكل الشعوب ، وعلى احترام حقوق الانسان وحرياته الاساسية ولزوم مراعاتها بالنسبة للجميع بدون تمييز او تفریق بسبب الجنس او العرق ، او اللغة او الدين .

واعترافاً منها بالتهف البالغ لدى الشعوب غير المستقلة على نيل الحرية وبالذور الحاسم الذي تقوم به تلك الشعوب للحصول على استقلالها .  
واذ أحيطت علماً بالخلافات المتزايدة الناجمة عن انكار ذلك الحق لتلك الشعوب او اعاققتها عن نيلها والحصول عليها وما ينجم عن ذلك من تهديد خطير لسلام العالم وأمنه .

واذ تضع في اعتبارها اهمية الدور الذي تلعبه الامم المتحدة لمساعدة حركة الاستقلال في المناطق الموضوعه تحت الوصاية والمناطق غير المستقلة الاخرى .  
واذ تعرف بأن شعوب العالم ترغب رغبة شديدة في انهاء الاستعمار بكافة صورته وأشكاله .

واذ تبدي اقتناعها بأن استمرار بقاء الاستعمار يحول دون تطور التعاون في الاقتصاد العالمي ، ويعيق النمو الاجتماعي والثقافي والاقتصاد للشعوب غير المستقلة وينتهك الهدف الاسمي للامم المتحدة في السلام العالمي .

واذ تؤكد ان من حق الشعوب ان تتصرف بمحض الحرية بثرواتها الطبيعية ومواردها بدون اخلال لأي من الواجبات التي تملئها مقتضيات التعاون الاقتصادي الدولي ، والمبني على مبادئ المنفعة المتبادلة والقانون الدولي .

واعتقاداً منها بأن منهاج التحرر لا يمكن قمعه او ارجاعه ، وانه لتجنب نشوء أزمات حادة، فلا بد من وضع حد للاستعمار وكل عمليات التمييز العنصري التي اقترنت به .

واذ ترحب بظهور كثير من المناطق غير المستقلة وبلوغها السيادة والاستقلال في السنوات الاخيرة ، وتعترف بالاتجاهات المتزايدة نحو الحرية في المناطق التي



لم تنل بعض استقلالها .

واقتناعاً منها بأن لجميع الشعوب حقاً غير قابل للتنازل او الاسقاط في الحرية المطلقة ، وفي مزاوله حقوق السيادة والحفاظ على وحدة اقليمها القومي **تعلم في تأكيد** مسيس الحاجة الى تعجيل انهاء الاستعمار بدون قيد او شرط وبأية صورة من صوره وأشكاله .

ومن اجل ذلك ، **تعلم** :

١ - ان اخضاع الشعوب لحكم اجنبي عنها ، والسيطرة عليها واستغلالها تكون انكاراً لحقوق الانسان الاساسية ، ومخالفة لميثاق الامم المتحدة واعاقة للتعاون العالمي وسلامه .

٢ - لكافة الشعوب حق تقرير مصائرهما ، وطبقاً لذلك الحق فان لهم اختيار النظم السياسية بمطلق الحرية كما ان يطوروا وينموا احوالهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

٣ - ان سوء التقابلية السياسية او الاقتصادية او الاجتماعية او الثقافية لا ينبغي أبداً ان يتخذ ذريعة لتأخير الاستقلال .

٤ - يجب ان تتوقف جميع العمليات المسلحة والاجراءات القهرية التي تتخذ ضد الشعوب غير المستقلة لتمكين من مزاوله حقها في الاستقلال الكامل مزاوله سلمية حرة ، كما يجب احترام وحدة اقليمها القومي .

٥ - يجب اتخاذ الخطوات العاجلة في المناطق الموضوعه تحت الوصاية وغيرها من المناطق غير المستقلة ، لنقل سلطات الحكم الى شعوب تلك المناطق ، بدون أية قيود او تحفظات ، طبقاً لمطلق الحرية التي يعبرون عنها بمحض ارادتها ومشيتها ، وبدون اي تمييز بسبب العرق ، او العقيدة او اللون ، لتمكين تلك الشعوب من التمتع بكامل الحرية والاستقلال .

٦ - ان أية محاولة تستهدف التمزيق الجزئي او الكلي للوحدة الوطنية او الوحدة الاقليمية لأي قطر من الاقطار تعتبر مناقضة لأغراض ولمبادئ ميثاق الامم المتحدة .

٧ - على كافة الدول ان تراعي بدقة وبأخلاص أحكام ميثاق الأمم المتحدة وميثاق حقوق الإنسان وأحكام هذا الاعلان على أساس من المساواة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وان تحترم حقوق السيادة لكافة الشعوب ولوحدتها الإقليمية .

نص القرار الذي أصدرته الجمعية العامة للأمم المتحدة  
( A/L. 366 & Add. 1 - 3 )

الموقف المتعلق بتنفيذ الاعلان القاضي  
بمنح الاستقلال للاقطار والشعوب غير المستقلة

ان الجمعية العامة :

اذ تشير الى الاعلان القاضي بمنح الاستقلال للاقطار والشعوب غير المستقلة الذي تضمنه قرارها ١٥١٤ ( ١٥ ) الصادر في ١٤ ديسمبر ١٩٦٠ .  
وتضع في اعتبارها اغراض ومبادئ الاعلان ..  
وتشير بصفة خاصة الى الفقرة ٥ من الاعلان والتي تقضي بأن :  
« تتخذ الاجراءات العاجلة ، في المناطق الموضوعة تحت الوصاية وفي الاقطار غير المستقلة وغيرها من الاقطار الاخرى التي لم تنل استقلالها ، لنقل جميع سلطات الحكم الى شعوب تلك المناطق والاقطار ، بدون اي شروط او تحفظات ، طبقاً لأرادتها ورغبتها التي يعربون عنها بحرية وبدون اي تمييز او تفريق بسبب الجنس او المعتقد او اللون ، لتمكينها من التمتع بمطلق الحرية والاستقلال .  
واذ تسجل اسفها ، لان احكام الفقرة السالفة الذكر من الاعلان ، عدا قليل من الاستثناءات ، لما تنفذ بعد الى الآن .

واذ تسجل انه ، انتهاكاً لأحكام الفقرة ٤ من الاعلان ، لا تزال العمليات المسلحة والاجراءات التعسفية مستمرة في مناطق معينة بمزيد من القسوة ضد

الشعوب غير المستقلة ، لتحرم عليها حقوقها الأساسية الطبيعية في المزاولة السلمية لحقها في الاستقلال الكامل .

وإذ تبدي بالغ اهتمامها ، حيث أنه انتهاكاً لأحكام المادة ٦ من الإعلان ، فلا تزال هناك تصرفات تستهدف التمييز الجزئي أو الكلي للوحدة الوطنية والوحدة الإقليمية في اقطار معينة في مراحل انتقالها إلى الاستقلال .

وإذ تعرب عن اقتناعها بأن أي مزيد من التأجيل في تنفيذ الإعلان إنما هو سبب مستمر للخلافات الدولية وعدم الوفاق بينها ، ويعيق جدياً التعاون الدولي ويخلق مزيداً من خطورة الموقف في أجزاء كثيرة من العالم مما قد يهدد السلام الدولي وأمنه .

وإذ تؤكد أن سوء القابلية السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية أو الثقافية لا ينبغي أبداً أن يتخذ ذريعة لتأخير الاستقلال .

١ - يكرر بامعان ويؤكد أغراض الإعلان ومبادئه والقاضي بمنح الاستقلال للاقطار والشعوب غير المستقلة وهو الإعلان الذي تضمنه قرارها المرقم ١٥١٤ ( ١٠ ) الصادر في ١٤ ديسمبر ١٩٦٠ .

٢ - تناشد الدول المعنية بأن تتخذ الاجراءات العاجلة لتنفيذ القرار تنفيذاً أميناً وتطبيقاً .

٣ - تقرر إقامة لجنة خاصة من سبعة عشر عضواً يعينها رئيس الجمعية في دورتها الحاضرة .

٤ - ترجو من اللجنة الخاصة أن تبحث تنفيذ الإعلان ، وأن تقدم مقترحاتها وتوصياتها عن سير تنفيذ الإعلان ومداه ، وأن ترفع تقريراً إلى الجمعية في دورتها السابعة عشرة .

٥ - توجه اللجنة الخاصة نحو تحقيق مهمتها باتباع كافة الوسائل التي تحت تصرفها ضمن نطاق الاجراءات والنماذج التي تتبعها لاداء وظائفها .

٦ - تفوض اللجنة الخاصة بأن تجتمع في أي زمان ومكان يقتضي الاجتماع لإمكان قيامها بواجباتها بصورة فعالة ، بالتشاور مع السلطات ذات الشأن .

٧ - تدعو السلطات المعنية ان تقدم اللجنة الخاصة تعاونها الكامل في تحقيق مهامها .

٨ - تـرجو مجلس الوصاية ولجنة المعلومات عن المناطق غير المستقلة والوكالات الخصوصية المعنية ان تساعد اللجنة الخاصة في قيامها بعملها ضمن كلامها ، ضمن مجالاتها .

٩ - وترجو الامين العام ان يزود اللجنة الخاصة بكافة التسهيلات وبالشخصات اللازمين لتنفيذ هذا القرار .

٢٧ نوفمبر ١٩٦١

## معاهدة انضمام عدن الى اتحاد الجنوب العربي

الرسائل المتبادلة بين وزراء الاتحاد وعدن

ووزير الدولة لشؤون المستعمرات

لقد أتم عرضها على البرلمان وزير  
الدولة لشؤون المستعمرات بأمر  
صاحبة الجلالة .

في أغسطس ١٩٦٢

## رسالة من وزراء الاتحاد وعدن الى سكرتير الدولة لشؤون المستعمرات

نحن وزراء اتحاد الجنوب العربي ووزراء عدن عقدنا خلال بضعة اشهر اجتماعات فيما بيننا في عدن لبحث أوامر المستقبل بين عدن والاتحاد . ان سكان عدن والاتحاد هم غالباً عرب ومسلمون لغتهم مشتركة ويعتبرون انفسهم شعباً واحداً . وميناء عدن يعتبر المنفذ الرئيسي للمناطق المحيطة التي تشكل اراضيها الداخلية ومصالحها الاقتصادية مرتبطة ببعضها ارتباطاً وثيقاً . ولهذا الاسباب تعتبر عدن والاتحاد متصلتين ببعضهما حتماً . وبناء على ذلك فاننا مقتنعون بان انهاء الانقسام الشاذ بينهما والذي يرجع سببه لصدف التاريخ سيكون حقاً في صالح جميع الذين يقطنون هذه الأرض وسيساهم مساهمة كبرى في ازدهار احوالهم وسلامتهم .

وبالإضافة الى ذلك نأمل عن طريق زيادة قوتهم الاقتصادية واستقرارهم السياسي أن تفرب الوحدة بين عدن والاتحاد نيل الاستقلال التام الذي نعلق عليه اعظم الاهمية . وعليه نرجو الحكومة البريطانية رجاء جاداً ان تنظر بعين التشجيع الى دخول عدن في الاتحاد . اننا نعتز بان عدن قد تقدمت في مضمار الانظمة السياسية والاجتماعية تقدماً يختلف عن بقية الاتحاد وانها تحتل مركزاً ذا اهمية تجارية بارزة . ونظراً لهذه الاسباب وغيرها نرى ان عدن ستكون مستحقة من نواح معينة لمعاملة خاصة بما في ذلك تمثيل أوسع في الاتحاد مما تتمتع به الولايات الأعضاء الحالية . وقد أوضحت لنا الحكومة البريطانية بأن اية مقترحات قد نرغب في تقديمها يجب ان لا تمس السيادة العامة البريطانية على عدن او سلطات الوالي الاحتياطية . ونحن ندرك ان بريطانيا ، نظراً لأهمية عدن الاستراتيجية بحاجة لأوفى الضمانات لتسيير منشآتها الدفاعية بصورة غير مقيدة ، الامر الذي لا بد منه للنهوض بمسؤولياتها العالمية وكذلك لحماية سكان هذه الأرض . وفوق ذلك فاننا متفقون بمناسبة دخول عدن في الاتحاد ان قسطاً آخر من التقدم الدستوري فيها سيكون ملائماً . وبوضع هذه الاعتبارات نصب أعيننا اعدنا معاً في عدن مسودة مشروع وضعناه في اطاره النهائي بعد التشاور معكم . وتوصياتنا المتفق عليها مدرجة في الوثائق التالية الملصقة كملاحق : -

أ - مسودة معاهدة بين حكومة المملكة المتحدة وحكومة اتحاد الجنوب العربي تنص على انضمام عدن الى الاتحاد .

ب - مقترحات لتعديل دستور الاتحاد وتطبيقه في عدن .

ج - مقترحات للتقدم الدستوري في عدن وادخال قانون حقوق الانسان .

د - مقترحات تخص مسؤولية الأمن الداخلي في عدن .

هـ - مقترحات تخص الشؤون الادارية والموظفين والمالية .

اننا نقدم هذه التوصيات راجين باخلاص موافقة الحكومة البريطانية على دخول عدن في الاتحاد وانهاء شريطة مصادقة البرلمان وهيئتي تشريع الاتحاد وعدن ، ستكون راغبة في عقد معاهدة بهذا المعنى .

وقعها :

|   |                                 |
|---|---------------------------------|
| وزراء اتحاد الجنوب العربي               | وزراء عدن                       |
| محمد فريد العولقي                       | عبد الله سالم باسندوة           |
| ( وزير المالية ورئيس المجلس الاعلى )    | ( وزير الصحة والهجرة )          |
| حسين بن احمد الهبيلى                    | حسن علي بيومي                   |
| ( وزير الداخلية )                       | ( وزير العمل والحكومة المحلية ) |
| احمد بن عبد الله الفضلي                 | محمد سعيد الحصيني               |
| ( وزير الزراعة والتنمية الاقتصادية )    | ( وزير المعارف والاعلام )       |
| صالح بن حسين العوذلي                    | ف . ك . حوشي                    |
| ( وزير الأمن الداخلي )                  | ( وزير الاشغال والطيران )       |
| فضل بن علي العبدلي                      | علي عبد الله الصافي             |
| ( وزير الدفاع ومستشار الشؤون الخارجية ) | ( وزير الكهرباء )               |

١٦ اغسطس ، ١٩٦٢

مسودة معاهدة بين حكومة المملكة المتحدة وحكومة اتحاد الجنوب العربي تنص على انضمام عدن الى الاتحاد الفيدرالي

اتفقت حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ( المشار اليها فيما يلي « بالمملكة المتحدة » وحكومة اتحاد الجنوب العربي ( المعروف سابقاً باتحاد امارات الجنوب العربي والمشار اليها فيما يلي « بالاتحاد » على المسائل التالية:

#### المادة الاولى

تعتبر هذه المعاهدة ملحقاً وجزءاً من معاهدة الصداقة والحماية بين المملكة

المتحدة والاتحاد المؤرخة في ١١ فبراير ١٩٥٩ (المشار إليها فيما يلي «بمعاهدة  
سنة ١٩٥٩» .

### المادة الثانية

لا شيء في هذه المعاهدة يمس السيادة البريطانية على عدن .

### المادة الثالثة

عرضة لنصوص هذه المعاهدة ، سوف تصبح مستعمرة عدن ولاية في الاتحاد  
تعرف باسم عدن ، وذلك في اول مارس ١٩٦٣ أو في ميعاد قبل ذلك التاريخ  
يعين بمقتضى أمر في المجلس ، ( ويشار إليه فيما يلي « بتاريخ الانضمام » ) .

### المادة الرابعة

تستثنى ميون وجزر كوريا موريا من الاتحاد .

### المادة الخامسة

ستضمن حكومة الاتحاد تعديل دستور الاتحاد ابتداء من تاريخ الانضمام  
بالطريقة المتفق عليها بين حكومة الاتحاد وحكومة عدن والمصادق عليها من قبل  
حكومة المملكة المتحدة .

### المادة السادسة

سترتب حكومة المملكة المتحدة اعطاء دستور الاتحاد ، كيفما يعدل بمقتضى  
المادة الخامسة ، فعالية القانون في عدن في تاريخ الانضمام شريطة النصوص الخاصة  
المتفق عليها بين حكومة الاتحاد وحكومة عدن والمصادق عليها من قبل حكومة  
المملكة المتحدة .



## المادة السابعة

عرضة لنصوص هذه المعاهدة فان معاهدة ١٩٥٩ ابتداء من تاريخ الانضمام ستطبق على عدن كولاية تشكل جزءاً من الاتحاد .

## المادة الثامنة

بصرف النظر عن المادة الثانية تتعهد حكومة المملكة المتحدة بعدم ممارسة سلطاتها الخاصة بالسيادة لسحب عدن من الاتحاد خلال فترة سريان هذه المعاهدة عدا بمقتضى المادتين التاسعة والعاشره .

## المادة التاسعة ( مهمة )

يجوز لحكومة المملكة المتحدة ان تبعد او تسحب في اي وقت من الاتحاد اي منطقة او مناطق داخل عدن اذا رأت ذلك مرغوباً فيه لاغراض مسؤولياتها العالمية للدفاع .

## المادة العاشرة

بصرف النظر عن اي شيء في دستور الاتحاد وفي خلال الاثني عشر شهراً التي تلي نهاية العام السادس بعد تاريخ دخول عدن في الاتحاد ، اذا ما اجاز مجلس عدن التشريعي قراراً باغلبية ثلثي اعضائه يسجل شكوى بان الاتحاد قد عمل بطريقة تضر بصورة غير عادلة بمصالح عدن فعندئذ تتعهد حكومة المملكة المتحدة بعقد مؤتمر برئاسة وزير تابع للمملكة المتحدة ، لممثلي الاتحاد وعدن من اجل محاولة حسم المسألة بالاتفاق . وان لم يك بالامكان التوصل الى اتفاق واذا ما اقتنعت حكومة المملكة المتحدة بان الاتحاد قد عمل بطريقة تضر بصورة غير عادلة بمصالح عدن فستطلب من حكومة الاتحاد اتخاذ اي عمل ( لا يتضمن تعديل دستور الاتحاد ) يكون في نظر حكومة المملكة المتحدة ضرورياً لمعالجة الوضع . وفيما لو عجز

الاتحاد عن اتخاذ ذلك العمل فسيجوز لحكومة المملكة المتحدة ان تسحب عدن من الاتحاد .

### المادة الحادية عشرة

يسري مفعول المعاهدة الحالية عند توقيعها .

### مقترحات لتعديل دستور الاتحاد وتطبيقه في عدن

تتضمن هذه المذكرة خلاصة للمقترحات الرئيسية من اجل تعديل دستور اتحاد الجنوب العربي فيما يتعلق بانضمام عدن الى الاتحاد .

٢ - ستجري التعديلات في دستور الاتحاد بواسطة قانون اتحادي . وسيعطي الدستور فعالية القانون في عدن بواسطة أمر صاحبة الجلالة في المجلس ، عرضة للنصوص الخصوصية الواردة في الفقرة ٣٥ .

#### المقدمة :

٣ - سيكون انضمام عدن الى اتحاد الجنوب العربي موضوع معاهدة بين حكومة صاحبة الجلالة وحكومة الاتحاد . وتتضمن هذه المعاهدة ( التي تتقدم مسودتها هذا الملحق ) شروطاً عمومية معينة بشأن انضمام عدن وليتسنى الاعتراف بهذه الترتيبات الخاصة بانضمام عدن يتحتم ان يتضمن القانون المعدل للدستور من اجل انضمام عدن على مقدمة تشير الى المعاهدة .

#### انضمام عدن :

٤ - يحتوي الدستور الحالي على اجراءات لانضمام ولايات عضوة جديدة

ليست مناسبة لانضمام جزء من اقاليم صاحبة الجلالة . وعليه يجب تعديل الدستور لينص بصورة مباشرة على ان تكون عدن عضواً في الاتحاد .  
وعليه لن تغير اجراءات الانضمام الحالية . ولسوف يوضح ايضاً ان الدستور عند تطبيقه في عدن ، كان عرضه لنصوص خصوصية ينص عليها الأمر في المجلس المشار اليه في الفقرة ٢ أعلاه .

### تشكيل المجلس الاعلى :

٥ - يجب تعديل الدستور كما يلي : -

(أ) يجب ان تمنح كل ولاية في الاتحاد ، فيما لو رغبت في ذلك . وظائف وزارية في المجلس الأعلى بنسبة واحدة لكل ستة من الأعضاء الممثلين للولاية في المجلس الاتحادي وعرضة لذلك يجب ان يستمر تحديد عدد الوزراء بمقتضى قانون اتحادي .

(ب) يجب ان يكون عدد اعضاء المجلس الاعلى الذين يمكن ان يعينهم الوزراء بموافقة المجلس الاتحادي محدداً بثلاثة .

(ج) يجب ان يكون الوزراء ، عند تعيين اعضاء المجلس الأعلى ، مخولين بسلطة فرض شروط على التعيين ويجب ان يكون المجلس الاتحادي عند موافقته على التعيين ، مخولاً بسلطة المصادقة على أو تعديل هذه الشروط .

### التمثيل في المجلس الاتحادي :

٧ - يجب تعديل الدستور لينص على تمثيل عدن بأربع وعشرين عضواً في المجلس الاتحادي . ويجب ان تظل العضوية الحالية للولايات الاخرى دون تغيير .

### نصاب المجلس الاتحادي :

٨ - يجب تعديل الدستور لينص على ان يشكل نصف عدد كافة أعضاء

المجلس النصاب القانوني للمجلس ( بدلاً من النصاب الحالي بثلاثين ) .

### امتيازات المجلس الاتحادي :

٩ - يجب تخويل المجلس بسلطة سن القوانين لضمان حصانته وامتيازاته .

### عرض مشاريع القوانين :

١٠ - لا يجوز ، بمقتضى الدستور الحالي ، عرض مشاريع القوانين على المجلس الاتحادي إلا من قبل المجلس الأعلى .

١١ - يجب تعديل الدستور لتمكين أي عضو في المجلس الاتحادي من عرض مسودة قوانين على المجلس عرضة للشروط التالية .

(أ) حظر عرض مسودة قوانين حول مسائل خارجة عن نطاق اختصاص الاتحاد أو متعارضة مع التزامات معاهدة الاتحاد أو قانون حقوق الانسان الأساسية المبينة في دستور أي ولاية .

(ب) عدم عرض مسودة قوانين لتعديل الدستور أو لفرض الضرائب أو مصروفات من الإيرادات الاتحادية بدون موافقة المجلس الأعلى .

### المصادقة على مسودة القوانين :

١٢ - يجب تعديل الدستور لتخويل السلطة للمجلس الأعلى من أجل المصادقة أو عدم المصادقة على مسودة القوانين أو أجزاء من مسودة القوانين المجازة من قبل المجلس الاتحادي .

### لجنة الخدمة العامة :

١٣ - يجب تعديل الدستور لينص على تأسيس لجنة خدمة عامة لتقديم النصح للمجلس الأعلى حول مسائل التعيين والنظام وابعاد ضباط الخدمة العامة للاتحاد . وسيعين أعضاء اللجنة وستنظم اللجنة وفقاً لقانون اتحادي يسن لهذا الغرض .

## اقتسام السلطات :

- ١٤ - يتمتع الاتحاد ، بموجب الدستور الحالي ، بسلطة تشريعية وتنفيذية مطلقة بشأن قائمة المسائل الوارد ذكرها في الجدول التابع للدستور .
- ١٥ - يجب تعديل الدستور لمنح السلطة بشأن مسائل معينة للاتحاد دون الولايات ومنح الاتحاد سلطة في مسائل أخرى معينة بالاشتراك مع الولايات . ويجب ان ينص ايضاً على ان تغطي القوانين الاتحادية المشرعة بصورة قانونية على قوانين الولاية .

## المسائل الاتحادية الصرفة :

- ١٦ - يجب أن تقع المسائل التالية تحت سلطة الاتحاد المطلقة :
- ( أ ) الشؤون الخارجية .
  - ( ب ) الدفاع والأمن الداخلي للاتحاد والولايات والقوات التي سيحتفظ بها من اجل تحقيق ذلك الغرض .
  - ( ج ) اقتراض الأموال من اجل تحقيق اغراض الاتحاد .
  - ( د ) الطيران والمطارات والخدمات الثانوية بما في ذلك سلامة الطائرات .
  - ( هـ ) البريد والتلغراف والتليفون واللاسلكي ( بما في ذلك الاذاعة والتليفزيون ) وغير ذلك من وسائل المواصلات .
  - ( و ) علاقات الاتحاد الفيدرالي العامة .
  - ( ز ) اشغال الاتحاد الفيدرالي العامة .
  - ( ح ) الخدمة العمومية للاتحاد .
  - ( ط ) تشييد وتعديل وصيانة وتحسين الطرقات المصروح بأنها طرق فيدرالية من قبل المجلس الأعلى .
  - ( ي ) المعارف .
  - ( ك ) الصحة .
  - ( ل ) العملة وصك النقود والأوراق المالية الشرعية .

( م ) البنوك ( بما في ذلك بنوك التوفير ) والأعمال المصرفية .

( ن ) مراقبة النقد .

( ص ) الضرائب الجمركية بما في ذلك ضرائب الصادرات ( شريطة ألا يمنح هذا السلطة للاتحاد من أجل فرض أو جمع أي ضريبة صادرة على أي منتوجات زراعية أو معدنية أو زيوت معدنية مصدرها الاتحاد ) .

( ع ) الضرائب على العربات أو الأشخاص الذين يستخدمون ، أو البضائع التي تنقل على أي طريق في الاتحاد .

( ف ) تسجيل السيارات ( شريطة ألا يمنح هذا السلطة للاتحاد

( أ ) للمطالبة بتسجيل أي سيارة في أكثر من ولاية واحدة

( ب ) لتحديد عدد السيارات التي يمكن تسجيلها في أي ولاية أو

( ج ) لفرض رسوم تسجيل مستحقة الدفع لأي سلطة عدا سلطات

الولاية التي سجلت فيها السيارة أو رسوم لا تكون موحدة في مختلف

انحاء الاتحاد ) .

( س ) مقر حكومة الاتحاد ويقصد بذلك مساحة الأرض المخولة للاتحاد

كيفما يعينها المجلس الأعلى لتصبح مقراً لحكومة الاتحاد والسلام

والنظام والحكم الصالح لمقر الحكومة .

( ق ) الضرائب على دخول الوزراء الاتحاديين والأشخاص العاملين في

الخدمة العامة للاتحاد ( بما في ذلك القوات الاتحادية المسلحة وقوة

الشرطة الاتحادية ) .

( ر ) المواطنة الاتحادية ( بشرط ألا يمنح ذلك أي ولاية من وضع قانون

لاعتبار الأشخاص كمواطنين في تلك الولاية من أجل تحقيق الأغراض

الداخلية للولاية ) .

( ش ) الاعتراف باحكام محاكم أي بلد خارج الاتحاد وتطبيقها .

( ت ) العطل العمومية للاتحاد .

- (ث) الاجراءات القانونية المتخذة من قبل الاتحاد او ضده او اي ضابط او سلطة في الاتحاد .
- (خ) تسليم الجناة والأشخاص المتهمين بين الاتحاد والاقطار الواقعة خارج الاتحاد .

### المسائل المشتركة :

- ١٧ - يجب ان تكون المسائل التالية تحت السلطة المشتركة للاتحاد والولايات .
- ( أ ) تسليم الجناة والأشخاص المتهمين بين الولايات .
- (ب) تطبيق الاحكام وتنفيذ الأوامر وخدمات الاجراء فيما بين الولايات .
- (ج) الهجرة الى أو المهاجرة من الاتحاد أو أي ولاية .
- ( د ) السجون ( شريطة ألاّ يمنح هذا السلطة للاتحاد لمطالبة أي ولاية باستبقاء أي شخص عدا الشخص المدان بارتكاب جناية ضد قانون الاتحاد أو قانون تلك الولاية في احد سجونها بدون موافقة الولاية .
- ( هـ ) أوراق التداول النقدي وأوراق التعهد والوثائق القابلة للتداول .
- ( و ) الشركات .
- ( ز ) المساهمات والجمعيات غير المتحدة الأخرى .
- ( ح ) الافلاس .
- ( ط ) التحكيم ( عدا في المسائل العمالية ) .
- ( ي ) حقوق النقل والطباعة والماركات التجارية والعلامات المميزة التجارية الخاصة بالبضائع .
- ( ك ) الموازين والمعايير .
- ( ل ) الجمعيات التعاونية .
- ( م ) تسويق المنتوجات الزراعية والأسمك .
- (ص) العقاقير الضارة .
- ( ع ) المتفجرات .

- (ف) مراقبة المطبوعات الضارة بالنظام والحكم الصالح ورفاهية الأتحاد .  
(س) مراقبة الواردات والصادرات .  
(ق) قانون التعاقد بما في ذلك بيع البضائع .  
(ر) الملاحة واجور السفر وسلامة الأرواح والممتلكات في البحر  
فيما عدا الموانئ والمرافئ .  
(ش) التجارة والصناعة ( عدا المسائل العمالية ) .  
(ت) تنظيم حركة المرور على الطرقات .  
(ث) التأمين .  
(خ) الزراعة ( بما في ذلك تربية الحيوانات وحماية الحيوانات والنباتات  
ضد الحشرات والأمراض وتوفير واستغلال الخدمات الزراعية  
والبيطرية ) .  
(ذ) مصايد الأسماك .

### الضرائب الجمركية :

١٨ - يجب، بالإضافة الى المسائل المذكورة في الفقرة ١٦، أن تكون للاتحاد  
ايضاً السلطة المطلقة لاصدار القوانين الخاصة بفرض الضرائب على البضائع والسلع  
المصنوعة في الاتحاد. ويجب على كل حال أن تكون السلطة لفرض هذه الضرائب  
عرضة للتقييد بالا يتعدى معدل الضريبة المفروضة على البضائع المصنوعة محلياً  
بصورة جوهرية من منتوجات زراعية أو معدنية أو زيت معدني أو خامات  
مصدرها الاتحاد على معدل الضريبة المفروضة على أي من البضائع الماثلة المستوردة  
الى الاتحاد أو البضائع الماثلة المصنوعة في الاتحاد من خامات مستوردة  
الى الاتحاد .

### المسائل العارضة :

١٩ - يجب أن تشمل السلطة الاتحادية على المسائل المطلقة والمشاركة السلطة



على المسائل العارضة . ويجب ان يكون القانون الاتحادي ، على سبيل المثال ، قادراً على ادخال نصوص للجنايات ( بما في ذلك الجنايات ضد الاتحاد وممتلكاته ) وصلاحيات المحاكم وفرض الرسوم والاجور الخاصة بالمسائل المتعلقة بها . ويجب ان يكون الاتحاد قادراً ايضاً على ادخال نصوص لتضارب القانون وصلاحيات المحاكم في الاتحاد بشأن هذه المسائل .

### تحويل سلطة الاتحاد :

٢٠ - يجب ان يخول المجلس الأعلى بالسلطة لتمويل السلطة التنفيذية للاجهزة أو الضباط التنفيذيين لأي ولاية . ويجب أن يخول المجلس الاتحادي ( بالاضافة الى تمويل السلطات التشريعية لسلطاته أو ضباطه الخصوصيين ) السلطة لتحويل سلطات اصدار القوانين لأي جهاز مناسب لأي ولاية في الاتحاد . ويمكن ان يكون التحويل بموجب هذه الترتيبات مشروطاً أو غير مشروط ويمكن سحبه في أي وقت .

### المحكمة العليا الاتحادية :

٢١ - يجب تعديل الدستور لتأسيس محكمة عليا اتحادية تتمتع بالصلاحيات المبينة ادناه :

#### ( أ ) المحكمة العليا الاتحادية كمحكمة اولية

يجب ان يكون للمحكمة صلاحية أصلية ، باستثناء تلك التي تتمتع بها اية محكمة اخرى ، في المسائل التالية :

(١) تفسير الدستور الذي يطلب بموجب قانون اتحادي باحاليته اليها من المحاكم الاخرى .

(٢) الخلافات بين الاتحاد واي ولاية والخلافات بين الولايات و

(٣) محاكمة اي مسؤول حكومي لاجباره على القيام بعمل رسمي او منعه من القيام بذلك العمل .

ويجب ان يكون للمحكمة العليا الاتحادية ايضاً صلاحية اصلية في القضايا

الأخرى التي تخول بشأنها الصلاحية اليها بموجب قانون اتحادي .

(ب) المحكمة العليا الاتحادية كمحكمة استئناف :

يجب ان يكون للمحكمة العليا الاتحادية صلاحية النظر في الاستئناف ضد اي قرارات اخرى بشأن المسائل الواقعة ضمن اختصاص سلطة اتحادية او ، بموافقة الاتحاد ، بموجب قانون اتحادي :

(ج) المحكمة العليا الاتحادية بصفة استشارية

يجب ان يخول المجلس الأعلى بسلطة احالة المسائل حول تفسير الدستور الى المحكمة العليا الاتحادية للحصول على نصحتها .

قضاة المحكمة العليا الاتحادية :

٢٢ - يجب ان يحدد عدد قضاة المحكمة العليا الاتحادية بموجب قانون عرضة لحد اقصى قدره ثلاثة . ويجب تعيين القضاة من قبل المجلس الأعلى بعد قيام المجلس باستشارة لجنة الخدمة العامة . ويجب ألا يكون الشخص مؤهلاً للتعيين كقاض للمحكمة ما لم :

( أ ) يكن قاضياً لمحكمة تتمتع بصلاحيات جنائية ومدنية غير محدودة مثلما يعينها قانون اتحادي او محكمة استئناف من مثل تلك المحكمة او  
(ب) يكن قد نال ، لمدة لا تقل عن سبع سنوات ، المؤهلات القانونية التي تؤهله ، بموجب قانون اتحادي ، لممارسة المهنة امام المحكمة العليا الاتحادية .

٢٣ - يجب ألا يبعد القاضي من منصبه ما لم يكن غير قادر او مذنباً باسائة السلوك وذلك بعد ان تكون لجنة مستقلة معينة من قبل المجلس الأعلى قد قامت بالتحقيق في الادعاء ضده وأوصت بابعاده . ويجب ان تتألف اللجنة المستقلة من قضاة مؤهلين للتعيين في المحكمة العليا الاتحادية .

## الاستئنافات الصادرة من المحكمة العليا الاتحادية :

٢٤ - يجب ان يخول الاتحاد بسلطة بايجاد نص لاحالة القرارات النهائية للمحكمة العليا الاتحادية الى اي محكمة مناسبة بخارج الاتحاد .

## صلاحيات محاكم الولايات بشأن المسائل الاتحادية :

٢٦ - يجب تعديل الدستور حتى يمكن الحصول على الممتلكات غير المنقولة التي يحتاج اليها الاتحاد في اي ولاية من قبل سلطات الولاية . وعندما يقوم الاتحاد باخطار اي ولاية بحاجته الى الارض في الولاية فسيتحتم على الولاية ( في حالة موافقتها بأن الأرض تعتبر صالحة للأغراض التي طلبها من اجلها الاتحاد ) بمنح الارض الى الاتحاد او في حالة عدم امتلاك الولاية للارض ، بالحصول عليها ومنحها للاتحاد . ويجب ألا تحصل الارض من قبل الاتحاد من دون موافقة الولاية . ويجب ان يكون الاتحاد ملزماً بدفع تعويض عادل للولاية ويجب ان يقدر هذا التعويض ، في حالة عدم الموافقة ، من قبل المحكمة العليا الاتحادية ان تدخل في اعتبارها نصوص القوانين الخاصة بالحصول الاجباري على الممتلكات غير المنقولة في الولاية عند تقدير التعويض .

## الترتيبات المالية :

٢٧ - يجب على كل ولاية ( فيما عدا عدن ) أن تقدم مساهمة للاتحاد بالمبلغ السنوي الذي سيدكر في الدستور .

٢٨ - يجب على الاتحاد أن يدفع لكل ولاية ( فيما عدا عدن ) المبلغ السنوي الذي يحدده الدستور ( كتعويض لانتقال السلطة التشريعية المطلقة بشأن الضرائب والعوائد الجمركية الى الاتحاد ) . ويجب ان تدفع المبالغ المستحقة الدفع بموجب هذه الفقرة بموجب الدستور وبدون الحاجة لقانون اعتماد مال اتحادي ويجب أن تعادل المبالغ المستحقة بموجب هذه الفقرة وفقرة ٢٧ مقابل بعضها البعض .

## العلاقات المالية بين عدن والاتحاد :

٢٩ - يجب ان تكون الترتيبات لدفع المنح المالية بين الاتحاد وعدن مثلما اتفقت عليها حكومة الاتحاد وحكومة عدن . وسيحدد، بموجب هذه الترتيبات، المبلغ المستحق دفعه من قبل الحكومتين ( والمحسوب وفقاً للمبادئ المتفق عليها ) في تاريخ انضمام عدن الى الاتحاد . وفيما لو كان مستحقاً من الاتحاد فسيُدفع هذا المبلغ المحدد بموجب الدستور وبدون الحاجة لقانون اعتماد مالي اتحادي . ويجب اعادة النظر في المبلغ عند انتهاء ثلاث سنوات من تاريخ انضمام عدن الى الاتحاد .

## القروض الخارجية :

٣٠ - يجب أن تطالب أي ولاية تسعى للحصول على قرض خارجي بابقاء الاتحاد على علم تام بتطورات المحادثات .

## حرية التجارة والتنقل بين الولايات :

٣١ - يجب تعديل الدستور لينص على اعتبار قوانين اي ولاية يكون لها أثر في تحديد حرية تنقل البضائع أو الاشخاص بين الولايات لاغياً . كما يجب حظر الضرائب والعوائد الجمركية بين الولايات .

٣٢ - يجب ان تكون للاتحاد نفس الحصانة فيما يتعلق بالضرائب والعوائد والاجور والالتزامات الأخرى في أي ولاية كما تتمتع بها حكومة الولاية .

## تعديل الدستور :

٣٣ - يتضمن الدستور الحالي على اجراءات لتعديله . وتتطلب هذه الاجراءات وجوب حصول القانون المعدل للدستور ، فيما لو أريد اجازته ، على مصادقة ثلثي عدد كافة اعضاء المجلس الاتحادي ، ولا يمكن ان يصبح نافذ المفعول لفترة ٢٨ يوماً بعد اجازته . وسيحق لأي ولاية خلال هذه الفترة ان تعترض على القانون وفي حالة وجود معارضة فيجب احالة القانون مرة اخرى الى المجلس الاتحادي

لاعادة النظر فيه . وفيما لو أجزى مرة اخرى بثلاثي عدد كافة أعضاء المجلس الاتحادي  
فلسوف يصبح نافذاً بصرف النظر عن أي معارضة اخرى .

٢٤ - ويجب ان تنقض هذه الترتيبات بالاجراءات المعدة التالية :

( أ ) يجب عرض مسودة القوانين لتعديل الدستور بموافقة المجلس الأعلى  
فقط ( راجع الفقرة ١٩ ( ب ) اعلاه ) .

( ب ) يجب على المجلس الأعلى ، قبل عرضها ، ان يرسل الى كل ولاية  
نسخة من أي مسودة قانون من شأنها ان :

( ١ ) تعدل تمثيل اي ولاية في المجلس الاتحادي ،

( ٢ ) تعدل المدفوعات المالية المشار اليها في الفقرات ٢٧ و ٢٨ و ٢٩ .

( ٣ ) تنمي السلطة التشريعية او التنفيذية للاتحاد او

( ٤ ) تعدل النصوص المعدلة للدستور .

وفي حال معارضة اي ولاية ، في خلال ٢٨ يوماً ، لأي من المقترحات  
التشريعية في مسودة القانون فلا يجب ان تعرض تلك المقترحات ، طالما  
بقي الاعتراض ، على المجلس الاتحادي . وفيما لو لم تكن هناك في اي  
وقت اي معارضة قائمة ضد مسودة القانون فيمكن عرضها على المجلس  
الاتحادي إلا انها ستتطلب تأييد ثلثي عدد كافة أعضاء المجلس لإجازتها .  
( ج ) تتطلب مسودة القانون المعدلة للدستور في اي نواح اخرى تأييد  
ثلثي عدد كافة الأعضاء . وفي حالة اعتراض ثلاث ولايات بعد  
اجازته فيجب الا يصادق على القانون ما لم يكن قد حصل على  
تأييد أربعة أخماس عدد كافة أعضاء المجلس .

نصوص خاصة بشأن تطبيق دستور الاتحاد في عدن :

٣٥ - يجب ان ينص أمر صاحبة الجلالة في المجلس الذي يعطي فعالية القانون

لدستور الاتحاد في عدن على انه فيما يتعلق بعدن :

( أ ) ستطغى السلطة التنفيذية والتشريعية للوالي على تلك الخاصة بالاتحاد

حول المسائل المتعلقة بالدفاع والشؤون الخارجية والأمن الداخلي

( بما في ذلك قوات الدفاع والأمن ) .

(ب) ستكون اللجنة القضائية التابعة لمجلس مستشاري صاحبة الجلالة

محكمة الاستئناف النهائية للنظر في قرارات المحكمة العليا الاتحادية .

١ - في القضايا الدستورية التي تؤثر على عدن .

٢ - في القضايا المتعلقة بالخلافات بين عدن والاتحاد او اي ولاية عضوة .

٣ - في القضايا التي استؤنفت الى المحكمة العليا الاتحادية من محكمة عدن العليا .

(ج) سيكون دستور الاتحاد عرضة لقانون حقوق الانسان الاساسية

التي يضمنها دستور عدن .

اعادة النظر في دستور الاتحاد :

٣٦ - يجب ان يعقد المجلس الأعلى للاتحاد في سيعاد لا يسبق ثلاث سنوات

ولا يتعدى ثلاث سنوات ونصف بعد دخول عدن الى الاتحاد مؤتمراً بناء على

طلب اي ولاية يتألف من مبعوثين من كل ولاية تكون في ذلك الوقت عضوة

في الاتحاد ويختارون من قبل حكوماتهم المعنية لغرض اعادة النظر في الدستور

الاتحادي وتقديم توصيات ، ان كانت ضرورية ، لتعديل ذلك الدستور وفقاً

للجراءات المحددة في الدستور .

مقترحات التقدم الدستوري في عدن

خلاصة النصوص الرئيسية

يجب تعديل دستور عدن بالطريقة الملخصة أدناه :

( أ ) يجب مد فترة الحد الأقصى للمجلس التشريعي من ٤ الى ٥ سنوات

(ب) يجب انتخاب اربعة اعضاء اضافيين للمجلس التشريعي من قبل

المجلس نفسه .

( ج ) يجب ان ينسحب كافة الاعضاء بحكم مناصبهم ( فيما عدا المدعي

العام ) من المجلس التنفيذي ومن المجلس التشريعي .

( د ) يجب ان يعين الوالي عضو المجلس التشريعي الذي يبدوله ان من الأكثر احتمالاً ان يحظى بتأييد أغلبية المجلس التشريعي رئيساً للوزراء .

( هـ ) يجب تغيير تسمية المجلس التنفيذي ليعرف « بمجلس الوزراء » ويجب ان يتألف من رئيس الوزراء والمدعي العام وما لا يقل عن ستة اعضاء يعينهم الوالي بناء على نصيحة رئيس الوزراء .

( و ) يجب على الوالي ( عرضة للاحتفاظ بسلطاته الاحتياطية ومسؤوليته عن الشؤون الخارجية والدفاع والأمن الداخلي والبوليس وتجنيد الموظفين في الخدمة العامة ) ان يعمل بناء على نصيحة مجلس الوزراء .

( ز ) يجب ادراج قانون حقوق الانسان في الدستور .

ويجب ، بعد مصادقة مجلس عدن التشريعي ، ان تصدر التعديلات المقترحة لدستور عدن التي نلخصت نصوصها الرئيسية اعلاه ، بواسطة أمر في المجلس . ويجب ان يسري مفعول النصين (أ) و (ب) فوراً . ويجب ان يسري مفعول النصوص الاخرى في تاريخ الانضمام حتى يتسنى التوفيق بينها وبين التغييرات الادارية الاخرى التي سيقترضها دخول عدن الى الاتحاد .

### تسمية الوالي :

ابتداء من تاريخ انضمام عدن الى الاتحاد يجب ان تغير تسمية الوالي بتسمية « المندوب السامي » فيما يتعلق بكافة مهامه في كل من الاتحاد و عدن . ولن يؤثر هذا التغيير للتسمية على سلطات الوالي بأي حال من الاحوال .

### مقترحات عن المسؤولية في الامن الداخلي في عدن :

يجب ان يكون الامن الداخلي ، عرضة وبدون المساس بسلطات الوالي ، بعد دخول عدن الى الاتحاد ، مسؤولية اتحادية . ويجب ان تكون الشروط التي

ستمارس بموجبها تلك المسؤولية من قبل الحكومة الاتحادية في عدن ، عرضة على الدوام لاحتفاظ الوالي بالسلطات المذكورة اعلاه ، يلي :

(١) يجب ان تحول سلطات الاتحاد في عدن الى حكومة عدن بنفس الطريقة ونفس المدى اللذين منحت بموجبهما الولايات في الاتحاد السلطات بشأن الأمين الداخلي بواسطة التحويل الى الاتحاد .

(٢) يجب ان تنقل شرطة عدن المسلحة الى الاتحاد كما يجب ان يعتمد لها في الميزانية الاتحادية إلا انها يجب ألا تكون معرضة للخدمة خارج خارج عدن في الاتحاد .

(٣) يجب ان يحول المجلس الأعلى الاتحادي سلطاته بشأن شرطة عدن المسلحة الى حكومة عدن بنفس مدى تحويل سلطاته الى الولايات الاتحادية فيما يتعلق بالحرس الاتحادي الثاني ويجب الا يستعيد هذه السلطات المخولة بدون موافقة الحكم كما يجب ألا يسعى المجلس الأعلى الاتحادي في خلال مدة سنتين من تاريخ دخول عدن الى الاتحاد للحصول على موافقة الحاكم لاستعادة تلك السلطات .

(٤) ستظل شرطة عدن المدنية من مسؤوليات عدن ، ويجب ان يعتمد لها في ميزانية عدن ، ويجب ألا تكون معرضة للعمل خارج عدن للعمل خارج عدن إلا انه يجب اعادة النظر بعد انتهاء فترة ثلاث سنوات من تاريخ دخول عدن الى الاتحاد في مسألة ما إذا كانت يجب ان تظل شرطة عدن المدنية من مسؤولية عدن او تنقل الى الاتحاد . وبالتالي يجب ايضاً اعادة النظر في موضع قوات الشرطة المدنية التابعة للولايات ككل .



## مقترحات بصدد الشؤون الادارية وموظفي الحكومة والمالية

### الشؤون الادارية :

١ - شكل عدد من الجماعات العاملة في عدن لتقديم النصح حول الترتيبات المطلوبة لنقل المسؤوليات الادارية والخدمات الادارية بعد انضمام عدن الى الاتحاد . ويقترح المضي بموجب الخطوط العامة التي اوصت بها .

### موظفو الحكومة :

٢ - اوصي بوضع كافة الضباط المعنمين بموجب مشروع اعانة خدمة ما وراء البحار والعاملين حالياً في عدن او الاتحاد وعن تصرف الوالي ، بموجب أمر في المجلس ، الذي سيوفرهم حسب الطلب للخدمة مع حكومة الاتحاد أو حكومة عدن أو حكومات الولايات .

٣ - سوف تكون نية حكومتي الاتحاد وعدن ، فيما يتعلق بمسائل الموظفين الأخرى وعلى الاخص فيما يتعلق بالموظفين المجندين محلياً ، معالجة هذه الوسائل بموجب الخطوط العامة التي اوصى بها في تقرير راماج الذي سينشر قريباً في عدن . الا ان حكومتي عدن والاتحاد لن تقترحا أية قرارات نهائية قبل استشارة ممثلي اولئك الذين سيتأثرون .

٤ - اوصى بوجوب تأسيس لجان خدمة عامة استشارية لتقديم النصح الى الحكومة الاتحادية والوالي حول مسائل الخدمة العامة .

٥ - اوصى بأن ترسم حكومتا الاتحاد وعدن ، في اسرع وقت ممكن ، سياسة موحدة بشأن تقريب الخدمة العامة على اساس التعريفات التي ستضعها اللجنة المشتركة .

## المالية :

٦ - أوصي بأن تعتمد الترتيبات المالية للاتحاد بصورة عامة على تقرير بيرل الذي سينشر قريباً في عدن .

٧ - أوصي بأن تصبح الضرائب والعوائد الجمركية من مسؤوليات الاتحاد المطلقة حتى يتسنى تمكين التجارة من الانتقال بحرية في مختلف أنحاء الاتحاد ولتوفير مصدر دخول للحكومة الاتحادية . ويجب ان تدفع الحكومة الاتحادية ، لتعويض الولايات الاعضاء ، فيما عدا عدن ، عن خسارة الإيرادات المشتملة ، مبالغ سنوية تعتمد على الإيرادات التي حصلت عليها من هذه المصادر خلال عام ١٩٦١ - ٦٢ تحسب من قبل لجنة تشكل لهذا الغرض .

٨ - أوصي ، على اساس تقرير بيرل ، بأن تنقل مصادر إيرادات ومصروفات معينة من ميزانية عدن الى ميزانية الاتحاد . وسينطوي هذا التدبير على دفعة معادلة سنوية لعدن من الاتحاد تحدد مقدماً للسنوات الثلاث الأولى . ويجب إعادة النظر في هذا بعد ثلاث سنوات الا انه يقترح بوجوب مطالبة عدن بدفع مبلغ ١٠٠،٠٠٠ جنيه للاتحاد مثلما أوصى بذلك في تقرير بيرل فيما يتعلق بالبضائع التي تفرض الضرائب عليها من قبل عدن والتي تستهلك في الاتحاد القائم . اقترح ان يظل فرض وجمع رسوم الطوابع ضمن مسؤولية الولاية شريطة ان تكون اية إيرادات يحصل عليها من بيع طوابع البريد من اجل رسم الطوابع إيرادات اتحادية .

---

رد وزير الدولة لشؤون المستعمرات على وزراء الاتحاد وعدن

أود ان أشكركم على رسالتكم المؤرخة في ١٦ أغسطس ١٩٦٢ . لقد أدركت الحكومة البريطانية على الدوام بأن شعوب عدن والولايات المجاورة

تربطهم روابط قوية في الدم والعقيدة وأن اقتصادياتهم متممة لبعضها حتماً .  
وهذا هو السبب الذي من أجله ظل يداعبنا منذ تشكل الاتحاد عام ١٩٥٩ بأن  
عدن في الوقت المناسب سوف تنضم اليه . ولذلك يسرني ان أعلم بان حكومتكم  
تشارك في هذا الرأي وتعتبر ان الوقت قد حان لتنفيذ الوحدة . ان المقترحات  
الدستورية والادارية التي اعدتموها معاً بالتشاور مع الوالي مقبولة لدينا ويسرني  
ان أشعركم ، شريطة مصادقة البرلمان وهيأتي تشريع الاتحاد وعدن ، بان الحكومة  
البريطانية سوف تكون مستعدة لعقد معاهدة مع الاتحاد بالشروط المقترحة .  
ولاني أرحب بهذه الفرصة لأؤكد نية الحكومة البريطانية المصريح بها في مواصلة  
منح الاتحاد المساعدة المالية والفنية في تطوير اقتصادياته والسير بشعبه بأسرع  
ما يكون ذلك عملياً الى الاستقلال ذي السيادة . وبهذا الخصوص فأنا على يقين  
بانكم على حق في ظنكم بأن القوة الزائدة التي ستندفق من جراء انضمام عدن  
تساعد على تعجيل الوقت الذي يصبح فيه الاتحاد قادراً على تولي مسؤوليات  
المقومات القومية التامة .

التوقيع  
دنكان ساندرز

١٦ أغسطس ١٩٦٢

## تبادل الرسائل الخاصة بالمعونة المالية

رسالة من وزير الدولة لشؤون المستعمرات الى وزراء الاتحاد وعدن

في خلال المحادثات التي جرت بيننا ابلغني وزراء عدن ان المعادلات المؤقتة التي سينطوي عليها انضمام عدن يحتمل ان تورط حكومة عدن في مصروفات اضافية ولمواجهة هذه المشكلة فان الحكومة البريطانية مستعدة لتقديم منحة مالية خصوصية لعدن قدرها ٥٠٠,٠٠٠ جنيه تدفع بالتقسيط خلال السنوات الثلاث الأولى بعد دخول عدن الى الاتحاد .

وبالمثل فقد لفت وزراء الاتحاد نظري الى الالتزام الذي سيتحتم على الاتحاد الاضطلاع به بموجب الدستور المعدل لتعويض حكومات الولايات عن خسارة الإيرادات الناتجة عن نقل واجبات الجمارك الى الاتحاد . ولمساعدة الحكومة الاتحادية في هذه المسألة تنوي الحكومة البريطانية ان تدفع للاتحاد منحة مالية خصوصية اقصاها ١٠٠,٠٠٠ جنيه في السنة الاولى بعد انضمام عدن . وفيما لو وجد الالتزام ، بعد التحري ، عالياً فسنكون على استعداد لاعادة دراسة المسألة . وفي السنوات التالية سندخل في اعتبارنا التزام الاتحاد في هذه المسألة عند تقرير ميزانية مساعداتنا العمومية لحكومة الاتحاد .

التوقيع

دنكان ساندز

١٦ أغسطس ١٩٦٢

## رد وزراء الاتحاد وعدن

تلقينا مع الشكر رسالتكم المؤرخة في ١٦ اغسطس ١٩٦٢ ، ونود ان تعبر عن تقديرنا لهذه المساعدة الاضافية التي تنوي الحكومة البريطانية توفيرها من أجل تذليل المشاكل المالية الناشئة عن انضمام عدن الى الاتحاد .

### التوقيعات :

| وزراء اتحاد الجنوب   | وزراء عدن                                       |
|--|---|
| محمد فريد العولقي<br>( وزير المالية ورئيس المجلس الأعلى )      | عبد الله سالم باسندوة<br>( وزير الصحة والهجرة ) |
| حسين بن احمد الهبيلي<br>( وزير الداخلية )                      | حسن علي بيومي<br>( وزير الصحة والهجرة )         |
| احمد بن عبدالله الفضلي<br>( وزير الزراعة والتنمية الاقتصادية ) | محمد سعيد الحصيني<br>( وزير المعارف والاعلام )  |
| صالح بن حسين العوذلي<br>( وزير الأمن الداخلي )                 | ف . ك . جوشي<br>( وزير الأشغال والطيران )       |
| فضل بن علي العبدلي<br>( وزير الدفاع ومستشار الشؤون الخارجية )  | علي عبدالله الصافي<br>( وزير الكهرباء )         |

## المامة

### عدن والامارات الشرقية والغربية :

عدن والامارات الشرقية والغربية او عدن ومحياتها كما يسميها الانكليز سلسلة من المناطق الممتدة جنوب بلاد العرب . تحد من الشمال بالمملكة اليمينية المتوكلية والمملكة العربية السعودية ومن الجنوب ببحر العرب . ومن الغرب بالبحر الاحمر . ومن الشرق بعمان ، وهذه المناطق تنقسم الى ثلاث مناطق رئيسية ، هي : منطقة عدن ، والامارات الشرقية ، والامارات الغربية .

### منطقة عدن :

تحد من الشمال بسلطنة لحج ، ومن الغرب بسلطنة لحج والبحر ، ومن الجنوب بالبحر ، ومن الشرق بالسلطنة الفضلية وسلطنة لحج ايضاً . وهذه المنطقة يفرض عليها الانكليز الاستعمار ويحكمونها حكماً مباشراً وفيها مجلس تنفيذي اعضاؤه من الانكليز عدا واحداً من العرب الموالين لهم وهو مدير بدون ادارة ومجلس يسمونه تشريعياً بينما هو في الواقع ليس الا مجلساً استشارياً عديم السلطة نصف اعضائه من الرسميين الانكليز وهم تسعة ، والنصف الآخر خمسة منهم معينون من الانكليز ومن الجاليات الاجنبية واربعة منتخبون احدهم ليس عربياً ويوجد في عدن مجلس بلدي نصف اعضائه منتخبون . ورغم كل هذا فان لوالي عدن صلاحية مطلقة تعطيه حق الفيتو تجاه اي قرار يتخذه المجلس التشريعي او التنفيذي او البلدي ، ويبيده صلاحية ادارية مطلقة ويبيده حق النفي

والاعتقال بدون ابداء الاسباب .

وسكان عدن يزيدون على المائة والستين الفاً . والعرب في عدن اكثرية وان تكن الجاليات الاخرى اكثر منهم نشاطاً وثقافة وتماسكاً وتمتع بكافة التسهيلات والمساعدات والتأييد من قبل الحكام . على انه بالرغم من ذلك ايضاً فان حكومة عدن قد سنت من القوانين ما يكفل فقدان العرب للقيمة الحقيقية لهذه الكثرة ، فان القوانين التي سنتها والتي تحدد المواطن العدني الذي يحق له التمتع بالحقوق السياسية قد عزلت مجموعة ضخمة من الشعب العربي في عدن واعتبرتهم اجانب . وقد شرعت قوانينها معتمدة على قاعدتين :

الاولى : ان ابن عدن هو مولود عدن من كل جنس ولون .

والثانية : ان ابن الكومنواث والمحميات البريطانية يعتبر عدنياً اذا اقام فيها سنتين .

وبهذا فان كل عربي بل كل فرد من ابناء المملكة اليمنية المتوكلية يقطن عدن وهو غير مولود فيها فانه لا يتمتع بتلك الحقوق ولو عاش عشرات السنين في عدن .

وبذلك ضمن زوال الخطورة المتأتمية من الاغلبية العربية ومهدت لتحويل عدن الى مجموعة جاليات متنافرة حتى تنفذ سياستها التي تهدف اليها . ورغم السياسة الانكليزية ورغم الضغط والعنف والخطط الملتوية التي تسير عليها ويؤيدها فيها فريق من الخونة فان عدن اليوم هي مركز الاشعاع لا بالنسبة لعدن والامارات فقط بل بالنسبة للجنوب العربي قاطبة ، اذ تتجمع عناصر عربية قومية من ابناء عدن وابناء الامارات وابناء المملكة اليمنية المتوكلية تعتبر طليعة الحركة الوطنية الصاعدة في هذه الاجزاء من الارض العربية الحبيبة ..

الامارات الشرقية او حضرموت :

وهي اربع سلطنات :

سلطنة حضرموت الساحل ، السلطنة القعيطية ، وعاصمتها « المسكلا » وهي

أكبر سلطنة من حيث المساحة والعدد والمورد ومن مدنها ( الشحر ) و ( بثام ) .  
وسلطنة حضرموت الداخل - السلطنة الكثيرة - وهي أكثر السلطنات  
احتشاداً بالرجال ذوي الفكر والرأي وعاصمتها « سيون » ومن مدنها ( تريم )  
عاصمة حضرموت كلها فيما يروي التاريخ ، وتعتبر السلطنة الكثيرة من أقدم  
سلطنات الجنوب العربي فعمرها نحو ستمائة عام تقريباً .

والسلطنة الثالثة هي سلطنة ( المهرة ) وهي منطقة تقع شرقي حضرموت يحدها  
من الشرق عمان وتتبعها جزيرة ( سقطرة ) والمهرة نسبة الى القبيلة المسماة بهذا  
الاسم والتي تقطن هذه المنطقة وهم الى البداوة اقرب ولغتهم ليست واضحة  
العروبة . ويقال ان كلماتها من اللغة الحميرية وغيرها من لغات القبائل العربية  
القديمة ، ومن مدنها ( قشن ) و ( سيجوت ) اما السلطنة الرابعة فهي السلطنة  
( الوحديّة ) وعاصمتها ( عزان ) ومن مدنها ( حبان ) و ( الحوطة ) و ( بير علي )  
وهي على ساحل البحر وتقع السلطنة هذه غربي حضرموت على ساحل بحر  
العرب وهذه السلطنة ايضاً من السلطنات القديمة في الجنوب .

#### الامارات الغربية :

وهي كثيرة العدد نذكر المهم منها :  
سلطنة لحج - وهي أهم هذه الامارات وتقع حاجزاً بين منطقة عدن والمملكة  
اليمنية المتوكلية وعاصمتها ( الحوطة ) وتسمى لحجاً ايضاً ومن مدنها ( الوهط )  
و ( طور الباحة ) وكانت عدن قبل احتلال الانكليز تكون جزءاً منها ومن  
موانئها ( عمران ) و ( العارة ) .

#### السلطنة الفضلية .

وتقع شرقي عدن ولحج وعاصمتها ( زنجبار ) ومن مدنها ( الوضيع ) وميناء  
( شقره ) وهي العاصمة الاصلية .

#### السلطنة الحوشبية :

وهي تقع شمال شرقي لحج وغربي سلطنة يافع وأغلبها جبلي وعاصمتها  
( المسيمير ) .



## امارة الضالع :

وتقع بين الحوажب ولحج وبين المملكة اليمانية المتوكلية من الشمال وعاصمتها ( مدينة الضالع ) .

## سلطنة يافع الساحل :

وهي تقع شرقي لحج والسلطنة الحواشبية وشمالى السلطنة الفضلية وعاصمتها ( جعار ) وكانت مشهورة في التاريخ باسم ( خنفر ) ومن مدنها ( الحصن ) و ( القارة ) .

## سلطنة يافع :

وعاصمتها ( المحجبة ) ومنطقة يافع العليا ويافع الساحل اغلبها جبلي وتسكنها قبائل يافع الشهيرة في تاريخ الجنوب وينتسب اليها كثير من حكامه الآن وهي قبائل معروفة بشدة المراس والبأس .

## العوالق السفلى :

تقع شرقي السلطنة الفضلية ومنها الجبلي ومنها الساحلي وعاصمتها « احور » ومن مدنها ( المحفد ) و ( العرق ) .

## العوالق العليا :

كانت سلطنة واحدة مضافاً اليها منطقة قبائل خليفة من بني هلال ولكن الانكليز نتيجة لعدم انصياع سلطانها لسياستهم قسموها الى قسمين تركوا السلطان على قسم منها والقسم الآخر اسموه مشيخة معن وخليفة . عاصمتها ( انصاب ) ومن اهم مدنها ( يشيم ) و ( الصعيد ) و ( عتق ) و ( خوره ) و ( المصيفه ) و ( واسط ) .

## سلطنة العواذل :

وعاصمتها ( لورد ) ومن مدنها ( مكيراس ) وتقع شرقي يافع ومجاورة للمملكة اليمانية المتوكلية من الشمال .

## امارة بيحان :

وعاصمتها (بيحان) وهي تجاور المملكة اليمنية المتوكلية وهناك مناطق اخرى غير ما ذكرنا اهمها ( منطقة دثينة ) تتنازعها العوالق والفضلي والعودلي فجعل منها الانجليز منطقة مستقلة وعاصمتها (موديه) ومنطقة العلويين ومنطقة ردخان ومنطقة قطيب .

## معلومات عامة عن جنوب الجزيرة العربية :

ذكرنا باختصار اسماء هذه المناطق وسنحاول في هذا الفصل ان نذكر بعض المعلومات الاجتماعية عنها :

١ - عدد سكان هذه الامارات جميعاً يتراوح بين المليون نسمة بما في ذلك سكان عدن ولا يوجد احصاء رسمي فيما عدا عدن .

٢ - الامارات فيما عدا المناطق التي سيأتي ذكرها فيما بعد - هذه الامارات فرضت عليها بريطانيا معاهدات الحماية والاستشارة .

٣ - لم تكتف بريطانيا بما منحت نفسها من حقوق بمقتضى هاتين المعاهدتين بل استباححت لنفسها عملياً ما لم تنص عليه هاتان المعاهدتان .

٤ - يمكن القول بان هناك نوعاً من الادارة بشكل بدائي في أغلب هذه المناطق وبدرجة أرقى نوعاً في السلطنات الآتية : السلطنة الكثيرة - السلطنة الفضلية - سلطنة يافع الساحل . كما يوجد نوع من الادارة بشكل أكثر انتظاماً في السلطنة اللحجية والقعيطية ( سلطنة حضر موت الساحل ) .

٥ - يوجد مجلس للدولة معين في كل من السلطنة الكثيرة والسلطنة القعيطية وتوجد بعض القوانين المنظمة للجهاز الحكومي .

٦ - تمتاز السلطنة اللحجية وحدها بدستور مكتوب كونت بمقتضاها حكومة يسمى اعضاؤها بالمديرين ويتكون من مجموعهم مجلس المديرين كما تمتاز بمجلس تشريعي من حقه طبقاً للدستور ان يسن القوانين ويراقب اعمال

الحكومة كما انه لا بد من موافقته على الميزانية العامة وعلى أي قانون تريد الحكومة سنه . على ان العيب في هذا المجلس حتى الآن هو ان عضويته بالتعيين من قبل السلطان وهناك مطالبات قوية من الشعب بحق الانتخاب

٧ - سيطرة الانكليز على الادارة الداخلية في كل سلطنة تكاد تكون تامة رغم ان المعاهدات لا تخول لهم ذلك . وهناك نوع من المقاومة ضد هذه السيطرة في كل من السلطنة الكثيرة والسلطنة الواحدة وسلطنة يافع الساحل . اما بالنسبة للسلطنة الاحجية فان حكومة عدن بذات حتى الآن محاولات عديدة لتدعيم سيطرتها على الادارة الداخلية ولم تتمكن من احراز نجاح كبير ، والذي ساعد المسؤولين في لحج على مقاومتهم ضد هذه المحاولات هو ان الانكليز احتلوا لحجاً ، وهناك دستور مكتوب تقرر ان يطبق في لحج ولم تستطع محاولات الانكليز الغاء هذا الدستور على ان الانكليز لا يناهض اليأس فهم مستمرين في محاولاتهم ، وما لم تبرز المقاومة الشعبية بشكل ملموس وبطريقة تتمكن بها من توجيه دفعة السياسة في المنطقة فان الانكليز ولا شك واصلون الى ما يرغبون .

٨ - نهج الانكليز في أغلب المناطق الى ابراز شخصية ما بجانب سلطان المنطقة او اميرها يكلون اليها ادارة البلاد ويسمون بها النائب ويتخذون من هذا النائب سلاحاً لتهديد السلطان كما يهدونه هو بالسلطان . وهكذا ينالون اغراضهم او يثرون الخلافات فيما بين الاثنين ويضعفون ثقتها في بعضها البعض .

٩ - سلطنة لحج والفضلي ويافع الساحل ومنطقة أحور من العوالق السفلى ومنطقة خوره وأنصاب من العوالق العليا من أنحصب البقاع وقد نشأت مشاريع القطن وذلك في لحج ويافع الساحل وأحور القطن من النوع السوداني مع بعض التجارب التي اجريت عليه في المنطقة وهو سكلاريدس ٧٣٠ واسمه التجاري ابين بورد كما ان مناطق بيحان وميفع في السلطنة الواحدة وميغعه وغيل باوزير في حضرموت الساحل مناطق خصبة .

١٠ - كان محصول القطن في سلطنة لحج عالياً جداً .

١١ - عدن تعتبر بدون مبالغة أعظم ميناء في الجزيرة العربية . ولا يوجد ميناء في البحر الأحمر يضاهيها ، وفيها شركات عالمية للبواخر وشركات للاستيراد والتصدير . وقد أقامت الحكومة البريطانية فيها خلال السنوات القليلة الماضية منشآت ضخمة أهمها الشركة البريطانية للمصافي في البريقة ويسمونها عدن الصغرى كما جففت الحكومة مساحة كبيرة من الميناء لإقامة العمارات والمخازن وسهلت الهجرة الأجنبية ويكفي للدلالة على أهمية عدن الاقتصادية ان أربعة بنوك انكليزية كبرى قد أنشأت لها فروعاً في عدن .

١٢ - عدن تعتبر قاعدة حصينة ومطارها من أهم مطارات العالم ، وسلاح الطيران الانكليزي فيها قوي والجيش في عدن يتبع في قيادته سلاح الطيران .

١٣ - يوجد في منطقة عدن البوليس العادي والبوليس المسلح ، وبالنسبة لعدن واسائر الامارات توجد ثلاثة جيوش تحت قيادة انكليزية ( جيش الليوى ) أي جيش محمية عدن وعدده لا يزيد على الالفين . وجيش ( الحرس القبلي ) وعدده لا يزيد على الالف ومجال نشاط هذين الجيشين الامارات الغربية ، وجيش ( البادية ) وهو يشبه جيش الليوى ومجال نشاطه الامارات الشرقية . ويوجد في كل سلطنة بوليس مسلح خاضع للإدارة المحلية ، كما يوجد في سلطنة حضرموت الساحل ( القعيطي ) والسلطنة اللحجية عدا ذلك جيش خاص بالسلطنة ففي السلطنة القعيطية توجد كتيبة يبلغ افرادها نحو الف جندي وفي السلطنة اللحجية توجد كتيبة يبلغ افرادها نحو خمسمائة جندي ، كما توجد فصيلة اخرى تسمى بالحرس القبلي يبلغ عدد افرادها نحو مائتي جندي .

على ان المسؤولين اذا ما ثارت بعض النواحي لا يعتمدون على الجيش وحده بل يضمون اليه بعض القبائل الاخرى للقيام بالمهمة .

١٤ - السياسة الانكليزية في الامارات جرت على وضع مستشار انكليزي

ومعه مساعد مستشار عربي في كل اماره ، وكما ذكرنا سابقاً ان الامر والنهي الحقيقي هو لادارة المستشار وغالباً ما تكون السلطة في تصرف الامور مزدوجة في الضابط الانكليزي والرئيس المحلي والازدواج اذا كان بين ضعيف وقوي فان النتيجة معلومة .

١٥ - توجد في منطقة عدن مدرسة ثانوية تسمى بكلية عدن ، ومدرسة فنية متوسطة تسمى بكلية عدن الفنية ، كما يوجد عدد من المدارس الابتدائية والمتوسطة حكومية وأهلية .

ويوجد في السلطنة القعيطية عدد من المدارس الابتدائية ومدرسة متوسطة واحدة ، ويوجد في لحج عدد من المدارس الأولية ومدرستان اعداديتان كاملتان في الحوطة والوهط ومدرسة اعدادية . وتوجد متوسطة في كل من السلطنة الكثيرة والسلطنة الفضلية والسلطنة اليافعية كما يوجد عدد من المدارس الابتدائية . اما فيما عدا ذلك من المناطق فتوجد مدرسة مستواها دون المدارس الأولية في كل منطقة تقريباً ، وقد توجد مدرستان من هذا النوع في بعض المناطق .

١٦ - نظام التعليم في كل هذه المدارس وضعة ضابط المعارف من الانكليز في عدن ، ما عدا السلطنة للحجبية فانها تسير وفق البرنامج المصري .

١٧ - أغلب سكان الامارات مسلحون بالبنادق بين قديمة وحديثة ، ومن لم يكن مسلحاً بالبندق كأهل المدن فان حمل المسدسات شائع فيما بينهم خاصة في الامارات الغربية وقد حاول الانكليز ان يتدرجوا في القوانين ليصلوا الى نزع السلاح ولكنهم لم يفلحوا في ذلك .

١٨ - الفقر منتشر بشكل مفرج في كل مناطق الجنوب .

١٩ - الشعب العربي في جنوب الجزيرة العربية حساس بالنسبة للقومية العربية وشعوره شديد التأثر عند كل دفعة تقدمية للامة العربية ويتبع انباء الكفاح العربي في معركته الخالدة ضد الاستعمار بكل حماس بل انه ليسهم اليوم بدور ايجابي في المعركة ويؤاه الا تساعده امكانياته .

٢٠ - الشعب العربي في الجنوب شديد التمسك بدينه جريص على مشاعره ، ولا يوجد من ابناء الجنوب العربي قاطبة من يعتنق غير الديانة الاسلامية عدا افراد يعدون على اصابع اليد ممن اعتنقوا الديانة المسيحية مؤخراً عن طريق الارسالية التبشيرية .

٢١ - هناك حقيقة يجب ان تسجل من الناحية التاريخية وهي ان السلطنات والامارات التي ذكرناها سابقاً لم تكن قبل خمسة وعشرين عاماً بل لم يكن بعضها قبل عشرة اعوام آخذة شكل المناطق الخاضعة لنظام او الخاضعة لرئيسها فيما يوجهها فيه أي لم تكن متخذة سمة المناطق الخاضعة لادارة موجهة بل كان نظامها قبلياً وكانت القبائل لا تدين لسلطان المنطقة او اميرها الا اسماً او شرفياً فتعتبر السلطان رئيسها الرمزي وقد ثور الحرب بينه وقبيلته وبين قبيلة اخرى .

٢٢ - كان الانكليز يشجعون توريد الاسلحة الى سائر المناطق بل كانت هداياهم للرؤساء ولا صدقاتهم بنادق ورصاصاً وكانوا يعضون الطرف بل يشجعون المتاجرة في الاسلحة .

٢٣ - المرض منتشر انتشاراً مروعاً بين ابناء الجنوب العربي والادارة المحلية الصحية هناك في يد المبشرين الذين يقومون بالدعاية لبريطانيا تحت ستار التبشير بالدين المسيحي ، تماماً كما فعلت فرنسا عندما اتخذت الصليب شعاراً في حربها الاستعمارية في الشرق الاوسط واطلقت على هذه الحرب اسم الحروب الصليبية والصليب منها براء .

### حاصلات الجنوب العربي :

تزرع الحموب وعلى الاخص التّمح والذرة في حضرموت ، كما يزرع القطن في سلطنة لحج والفضلي ويافع الساحل ومنطقة احور في العوالق السفلى ومنطقة خوره واجزاء من العوالق العليا . . . وقد اكتشف البتة ول اخيراً في الجنوب العربي ولا سيما منطقة ( شبوه ) كما يوجد الاسمنت في منطقتي آب والبيضاء والعقيق في منطقة صنعاء والمحم في منطقة اب والحديد في منطقة الصعدا والميكا في منطقة مأرب والمسلح الحجري في منطقة الصليف .

## تاريخ الاستعمار البريطاني في جنوب الجزيرة

يمكن تقسيم السياسة البريطانية في جنوب الجزيرة العربية الى خمس مراحل .

### المرحلة الاولى :

مرحلة ما قبل احتلال عدن عام ١٢٥٤ هـ الموافق سنة ١٨٣٨ م ، وكان الامر مقصوراً على الاتجار مع عدن .

### المرحلة الثانية :

مرحلة ما بعد احتلال عدن وكان همهم توطيد اقدامهم في عدن واستخلاصها نهائياً من سلاطين لحج والاطمئنان الى انتهاء محاولاتهم لاسترجاعها .

### المرحلة الثالثة :

بعد استقرارهم في عدن والاطمئنان الى عدم معارضة سلاطين لحج لهم في ذلك ، فقد بدأوا في اواخر القرن الثالث عشر الهجري ينشئون سلسلة من معاهدات الحماية بينهم وسائر السلاطين والمشايخ في الجنوب العربي ابتداء من حدود الصبيحة ولحج غرباً حتى حضر موت شرقاً وذلك :

- ١ - حتى لا يعمل الاتراك في اليمن على ضم هذه الاجزاء اليهم .
- ٢ - حتى لا يرتبط أي جزء من هذه المناطق بدولة اوروبية أخرى أو شرقية كما يروي التاريخ ان اللورد بالرستون ارسل الى محمد علي باشا كتاباً يندره فيه بسحب جنوده من البلاد إذ لا حق له فيها .

٣ - حتى يجمد الوضع فلا تقوم دويلة من بين هذه المناطق فتوحدها أسوة بما تم من قبل في عصور التاريخ القريبة كالدولة الطاهرية والرسولية والكثيرية وغيرها ، وقد صاحب هذه الفترة إغداق من جانب الانكليز بالسلاح على القبائل هبات وبيعاً وانشغلت القبائل بالحروب فيما بينهم حتى كادت الفتنة ان تقضي عليهم مما ساعد السياسة الانكليزية على النجاح في توسيع نفوذها وتنفيذ سياستها في المرحلة الانية وكان الانكليز في هذا الدور لا يتدخلون اطلاقاً إلا للضرورة القصوى وفي الاحوال التي يريدون بها ان يصلوا الى هدف معين وبطريقة تجعل تدخلهم غير مثير .

### المرحلة الرابعة :

هذه المرحلة تبدأ منذ سنة ١٩٣٥ وقد يكون بدء التفكير فيها والمحاولات عقب الحرب العالمية الاولى مباشرة ، وذلك انه بعد هزيمة الاتراك وانسحابهم من اليمن واستيلاء قوات الامام على اليمن الاسفل حتى حدود المحميات وبعد فشل الانكليز في تدعيم دولة الأدارسة التي كادت تحتل القسم الشافعي من اليمن في وقت من الأوقات وبعد فشل الانكليز في اقامة مشيخات أو سلطنات في القسم الشافعي من اليمن مستقلة عن حكومة صنعاء أقول فشل الانكليز أو ترددهم في ذلك وإحجامهم عن السير في هذا الطريق الى النهاية . بعد ذلك كله خشي الانكليز من ضياع هذه الاجزاء وانضمامها الى اليمن او اتفاقها مع حكومة اليمن على وضع يرضي الطرفين لذلك حاولوا بين عام ١٩٢٥ - ١٩٣٥ إيجاد نوع من الارتباط بين سائر السلاطين ليكونوا جهة واحدة وعقدت ثلاثة مؤتمرات في لحج بايعاز وضغط منهم ولكن هذه المؤتمرات باءت بالفشل لعدم استعداد الاطراف وللشك المتغلغل في نفوسهم ، وقد كان السلطان عبد الكريم سلطان لحج نفسه مدفوعاً الى هذه المؤتمرات دفعاً بغير رغبة أو حماس .

وقد كان من العوامل الفعالة لبدء الاتجاه الجديد في هذه المرحلة تلك البوادر



التي بدرت ودلت على ان الهند في طريقها الى الاستقلال ، وكانت هذه المنطقة تابعة من الوجة الادارية والسياسية والحربية لحكومة الهند الانكليزية ولما فشلت تلك المؤتمرات رسمت سياسة جديدة للمنطقة كلها تقوم على الأسس الآتية :

١ - فصل عدن وبالتالي الامارات الجنوبية من الادارة الهندية وإلحاقها بوزارة المستعمرات رأساً ، وبذلك صارت عدن طبقاً لوجهة نظرهم مستعمرة وجزءاً من ارض التاج البريطاني وقد تم ذلك عام ١٩٣٦ م . وقد جعلوا بعض اذنانهم في عدن يمهّدون لهذا الاجراء ويرغبون الناس فيه ولم توافق أغلبية الناس على ذلك فأخذت امضاءات من بعض الاذنان والعملاء والمخدوعين الذين لا يمثلون البلاد لتأييد هذا الاجراء .

٢ - بدأت حكومة عدن تعقد سلسلة من معاهدات الاستشارة مع الرؤساء . فقد كان ملخص معاهدات الحماية هو انه بناء على رغبة السلطان وخلفائه وورثته يلتزمون بعدم عقد اي اتفاق مع اي دولة او تأجير او بيع او رهن اي جزء من السلطنة لأي دولة او شركة إلا بموافقة بريطانيا وانه يلتزم بالامتناع عن المراسلة مع اي دولة أجنبية إلا بموافقتها ايضاً وهذه المعاهدات عقدت مع كل سلطان وشيخ مسا عدا سلطان لحج فلم تكن المعاهدة المعقودة معه مثقلة بهذه القيود بل كانت معاهدة خفيفة نوعاً ما وكان سلاطين لحج ينكرون انهم عقدوا معاهدة وكان الانجليز يدرجون لحج ضمن المحميات . وكانت معاهدة الحماية لا تنفي بالمقصود بالنسبة لتطور السياسة البريطانية فابتداء من عام ١٩٣٥ م بدأت تهدف الى تدخل حكومة عدن في الشؤون الداخلية للمناطق وايجاد نوع من الاستقرار والادارة يمكنها من الانتقال للمرحلة الخامسة التي سوف نذكرها .

ولذلك بدأت حكومة عدن تعقد معاهدات الاستشارة فعقدتها مع سلاطين حضرموت الساحل وحضرموت الداخل وشريف بيعان ثم استمرت تعقدتها مع الرؤساء واحداً واحداً ومضمون معاهدات الاستشارة هو ان السلطان او الشيخ يلتزم بقبول نصيحة حاكم عدن العام في كل

ما يراه من مصلحة البلاد وحتى عام ١٩٥٠ كان السلاطين الآتية اسماؤهم لم يعقدوها بعد وهم :

- ١ - سلطان العوالق العليا .
- ٢ - سلطان الحواشب .
- ٣ - سلطان يافع العليا .
- ٤ - سلطان العواذل .
- ٥ - سلطان لحج .

اما سلطان العوالق العليا فلم يوقع معاهدة الاستشارة وهو على خلاف مع حكومة عدن ولكن الانجليز استطاعوا التدخل في العوالق العليا بعد ان عقدوا معاهدة الاستشارة مع ابن شيخ العوالق عبدالله بن محسن بن فريد .

اما سلطان الحواشب فلم يوقع ذلك لأسباب غير ذات موضوع واما سلطان يافع العليا فلم يوقع ذلك ولم تحاول بريطانيا الضغط عليه لان يافع العليا حصينة الموقع وليست واقعة على طرق استراتيجية أو تجارية ، واما سلطان لحج فقد اضطر عام ١٩٥٢ م الى عقد معاهدي الحماية والاستشارة عقب احتلال لحج من قبل جنود حكومة عدن .

واما سلطان العواذل فقد عقد المعاهدة عقب ان عقدتها لحج وفي هذه الفترة استطاع الانكليز ان يوطدوا اقدامهم في سائر جنوب الجزيرة العربية وانشأوا الادارات المحلية الخاضعة اسماً لرئيس المنطقة وفعالاً للضابط السياسي او نائبه .

#### المرحلة الخامسة :

اما المرحلة الخامسة فهي المرحلة الجديدة وقد بدأوا في العمل لها عقب نجاحهم في عقد معاهدة الاستشارة مع سلطان لحج وابن شيخ العوالق العليا وسلطان العواذل . ففي اواخر عام ١٩٥٣ م اعدت حكومة عدن مشروعاً للاتحاد بين سائر سلطنات ومشيخات الجنوب ، وجمعهم والي عدن السير توم هيكم بوثام حين ذاك والقى خطاباً تضمن الخطوط العريضة لمشروع الاتحاد ثم سلم نسخاً من تفاصيل المشروع الى الرؤساء وطلب منهم ان يجيبوا بالموافقة خلال ثلاثة اشهر وذلك حتى يعلن بدء المشروع في التنفيذ في الاحتفال الذي سيقام للملكة بريطانيا عند

زيارتها لعدن في أبريل ١٩٥٤ م ولكن المشروع فشل لاسباب كثيرة وكان فشله صدمة لم يتوقعها والي عدن ومستشاروه فاعيدت المحاولة وقدم مشروع آخر لا يختلف كثيراً عن الاول ولم ينجح ايضاً وكانت الاضطرابات القبلية والجاهيرية العامة قد بدأت فما كان من الوالي الا ان يعلم الرؤساء في مجالسهم الخاصة انه قد عدل عن التفكير في الاتحاد لاجل غير مسمى .

وخلصة المشروعين هي ان يقوم اتحاد يكون فيه مجالس للرؤساء يرأسه الوالي ومجلس تشريعي ومجلس تنفيذي اكافة المناطق وحضرت السلطات الثلاث التنفيذية والتشريعية والتضائية في يد والي عدن ومستشاريه .

وفي مارس سنة ١٩٥٦ م جمع والي عدن الرؤساء مرة اخرى وخطب فيهم حاثاً على تنفيذ الاتحاد واخبرهم بانه يكمل اليهم امر تحضير مسودة المشروع .

وكانت تلك مغالطة في الواقع لأنه كان معتمداً توجيه الامور وفقاً لوجهة نظر حكومته بواسطة اشباعه من الرؤساء وبواسطة الضغط على الآخرين ، كما حدث بالفعل ، فقد كونت لجنة من الرؤساء حضرت نقطياً كخطوط عربضة لوجهات نظرها العامة ووقع عليها الرؤساء تمهيداً لارسالها الى والي عدن ولم يبق سوى سلطان حضرموت الساحل الذي أرسلت اليه النسخة الاصلية للتوقيع فلم يوقع عليها وحال مستشاروه دون ارجاعها الى اللجنة لتقديمها .

كما ان والي عدن استدعى اعضاء اللجنة التي حضرت هذه النقط العامة وكان حديثه معهم حديث الساخر الحذر .

واما بالنسبة لمنطقة عدن فان بريطانيا تعمل بجهد شديد رغم المعارضة الوطنية العنيفة على مسح عروبة عدن والاكثر من هجرة الاجانب واعطاء عدن نوعاً من الحكم الذاتي على الاساسين اللذين ذكرناهما سابقاً .

ما هي دوافع الخطوة الجديدة :

١ - لا شك ان الانكليز قد فقدوا أكثر مستعمراتهم ومناطق نفوذهم ولذلك

فقد لجأوا الى هذه المنطقة التي كانت بمثابة احتياطي لهم .

٢ - يخشى الانكليز الوعي العربي العام الآخذ في الانتشار المتجه الى التحرر

الكامل لكافة اقطار العروبة .

٣ - يخشى الانكليز من تحسن الاوضاع في اليمن ويحسبون لاحتمال ذلك الفت حساب ، فهم لهذا يريدون ان يسبقوا الحوادث ويوطدوا اقدامهم في هذه المنطقة .

٤ - من المعروف ان عدن والامارات تحتل مركزاً استراتيجياً ممتازاً .

٥ - ان اهمية عدن وباب المندب العالمية تأتي في الدرجة الثانية بعد قناة السويس مباشرة .

٦ - منطقة جنوب الجزيرة العربية ضرورية لانكلترا لتكون درعاً لامبراطوريتها السوداء في افريقيا .

٧ - اتضح مؤخراً ان منطقة جنوب الجزيرة العربية ليست فقيرة كما كان شائعاً بل هي غنية زراعية وتنتج الآن انواعاً ممتازة من القطن كما تنتج الحبوب بانواعها وكذلك التبغ والتمر والبن وارضها خصبة جداً ، لئن كانت تنقصها المياه الظاهرة فقد ثبت انها غنية بالمياه الجوفية .

كما اتضح ايضاً انها غنية بالبتروول ويحاول الانكليز ان يموهوا ولكن المرجح ان البتروول متوفر في اكثر من منطقة من مناطقتها فيوجد البتروول في ( ثمود ) وفي نواحي ( شبوه ) ويرجحون وجوده في ( بيحان ) في منطقة ( الصبيحة ) من سلطنة لحج .

٨ - كما يتناقل الخبراء انباء عن وجود معادن اخرى كثيرة .

٩ - نتيجة لاهمية هذه المنطقة استراتيجياً واقتصادياً وتوفر البتروول فيها اقامت بريطانيا مصافي البتروول الضخمة في قرية ( البريقه ) وقد كلفتهم خمسين مليوناً من الجنيهات .

تاريخ النضال ضد الاستعمار البريطاني :

أ في ١٤ رمضان سنة ١٢٥١ هـ غرقت السفينة ( دريا دولت ) بالقرب من عدن وهي ملك السيدة ( بيجم ) الهندية بنت اخت النواب ( الكارناتيك ) وكان بها بضائع وحجاج الى جدة ، فتهافت الاعراب على البضاعة الثمينة التماساً للرزق ،

ونزل الركاب على الاخشاب فغرق منهم اربعة عشر شخصاً وقبض الاعراب على الباقين حتى جاء السيد عيد روس من كبار موظفي عدن . وفي عام ١٩٥٣ جاء الكابتن هينس نائباً عن حكومة الهند الى عدن للمفاوضة في اقامة محطة للسفن البريطانية وقابل السلطان محسن فضل وتحدث اليه عن البضائع المنهوبة من السفينة ( دريا دولت ) فانكر السلطان اشتراك رعيته او قبائله في النهب ولكن الكابتن هينس لم يقبل العذر اذ كانت بضائع السفينة المنهوبة تباع في اسواق عدن . ففرض على السلطان غرامة قدرها اثنا عشر الف ريال او رد الاموال المنهوبة ولما كان من المتعذر على السلطات محسن ان يعيد الاموال لوقوع بعضها بايدي غير رعيته فقد ارجع من البضائع ما قيمته ٧٨٠٨ ريالاً وكتب على نفسه سنداً بالباقي اي بمبلغ ٤١٩٢ ريالاً وتعهد بان يدفعها بعد اثني عشر شهراً وبعد انتهاء مسألة السفينة ( دريا دولت ) ففاوض السلطان بشأن المحطة فرضي السلطان ان يرتبط بمعاهدة مع بريطانيا وان يكون لها محطة في عدن على ان يظل نفوذه على رعيته كما هو ولكن ثار الخلاف بينهما ، وبلغ الكابتن هينس ان احمد بن السلطان محسن دبر مكيده للقبض على الاوراق وعلى الوكيل السياسي في عدن بعد المقابلة الاخيرة فعاد هينس الى بومباي .

وفي سنة ١٢٥٤ هـ عاد الكابتن هينس الى عدن بعد ان منحته الحكومة البريطانية التفويض التام في ان ينفذ أمر الاستيلاء على عدن ، فخاطب السلطان في تسليمها مقابل ثمانية الاف ريال سنوياً ، واستهزأ العرب بهذا الطلب واستعدوا لمواجهة الاحتمالات وقال أحمد بن السلطان محسن للكابتن هينس : ان كلمتي لمي العليا ، فاذا جئت الى باب عدن لمقابلة السلطان فتحنا لك الباب وقطعنا رأسك بالسيف وهكذا عادة البدو . « ثم منعوا الماء عن السفينة « كوت » وضربوها بالبنادق فأصابوا جنديين من رجالها وحاصر الكابتن هينس عدن . وفي ٢٥ شوال عام ١٢٥٤ هـ تناوش المركب كوت وقلعه حيره بالمدافع واستشهد من اصحاب السلطان ثلاثون قتيلاً .

وفي اوائل ذي القعدة وصلت الى عدن قوة مؤلفة من المراكب الحربية ماهي

وفوليج وكروزر، ومعهم ما يزيد عن ثلاثين مدفعاً وثلاثمائة مقاتل من البريطانيين واربعمائة مقاتل من الهنود وضربوا البلاد بالمدافع وخسر العرب مائة وخمسين بين قتيل وجريح.. ولم تزد خسارة الانكليز على خمسة عشر وانسحب السلطان وعائلته والاعيان الى الحج وبهذه الصورة سقطت عدن بيد الانكليز وهي اول بلد فتح في عهد الملكة فكتوريا . وفي هذا التاريخ كانت الدولة العثمانية تدعى سيادة اسمية على عدن ويبدو ان السلطان عبد الحميد وحكومته تقربا بهذه الهدية من بريطانيا طمعاً في معاونتها ضد الوالي محمد علي الذي شق عصا الطاعة على السلطان واستولى على الحجاز والشام حتى وقعت معاهدة لندن سنة ١٨٤٠ م (١٢٥٦ هـ) والتي تقضي باعتبار محمد علي تابعاً للدولة العثمانية .

وفي ٦ ربيع الثاني سنة ١٢٥٥ عقد السلطان محسن والكابتن هينس معاهدة تضمنت .. تعهد السلطان محسن واولاده الا يقوموا بأي نوع من المقاومة ضد بريطانيا ، واذا حدث هجوم على الحج او على قبائل العبادل او على عدن او على الجوش البريطانية فالسلطان محسن ، الدولة البريطانية يكونون يداً واحدة وفي مقابل ذلك تعهدت بريطانيا بان تدفع المعاشات التي كان يدفعها السلطان محسن للفضلي واليا فعي والحوشي وقبائل الامير وان تدفع بريطانيا ايضاً للسلطان محسن واولاده الى الابد معاشاً سنوياً قدره ستة آلاف وخمسمائة ريال .

ومنذ عام ١٨٣٩ اخذت بريطانيا تغري سلاطين المناطق المجاورة لعدن بالمال والهدايا ثم تسلبهم توقيعاتهم او بصماتهم على سندات « التكريم والترحيب » وهي في الحقيقة تعهدات ومبيعات لكل ما يملكون لحكومة الملكة فكتوريا .

وفي سنة ١٨٧٢ تقدمت القوات التركية في جنوب اليمن حتى حدود الحج شمال عدن بسبب استغاثة بعض السلاطين بالسلطات التركية وبدأت بريطانيا ترسل قوات من الهند لتهديد السلاطين الثائرين والأتراك المجاورين للمحميات ، واستمر الصراع حتى سنة ١٨٧٨ عندما تم للسلطات البريطانية شراء الاراضي المشرفة على خليج عدن والمعروفة باسم ( اراضي الشيخ عثمان ) وذلك لتأمين منطقة عدن ضد اي هجوم قد يقوم به الأتراك او الشيوخ الاحرار . وفي سنة ١٨٨٢ تم توقيع

عقد بيع هذه المناطق ومساحتها ٣٥ ميلاً مربعاً الى بريطانيا وفي نفس السنة احتلت بريطانيا مصر ، وبدأت تضع خططها للتوسع الافريقي فاعدت مشروع حملة السودان ودفعت بابناء مصر وقوداً لهذه الحرب وكانت هذه الخطة تستهدف اقامة امبراطورية بريطانية جديدة على حساب وادي النيل وجنوب الجزيرة العربية لجعل البحر الاحمر بحيرة بريطانية تتحكم فيه بريطانيا بالقواعد التي تقيمها على مداخله سواء في عدن او في السويس او في السودان وهكذا بدأ الاخطبوط البريطاني يبسط نفوذه على هذه المنطقة العربية في حين ترك شمال أفريقيا لفرنسا . وعلى الرغم من ذلك كله ظلت عدن والمحميات خاضعة لليمن روحياً وشرعياً وقبل اندلاع نيران الحرب العالمية الاولى وافقت بريطانيا تحت ضغط الرأي العام على ان يشرف الامام يحيى على الاحكام الشرعية في الاحوال الشخصية وعلى الاوقاف الخيرية في المحميات .

ولما قامت الحرب حاربت بريطانيا تركيا وعقب انتصار الحلفاء طلبت بريطانيا من اليمن تسليم الاتراك الذين في اراضيها ولكن الامام رفض هذا الطلب طبقاً للتقاليد العربية على الرغم مما فعله الاتراك ضد مصالح اليمن والعرب جميعاً .

وانتهى الخلاف بدخول القوات البريطانية كل المناطق المحيطة بـعدن ، وهي المناطق التي عرفت بأسم ( المحميات ) والتي كانت بريطانيا تسلمت الى بعضها بطريق الغش والخداع ونتيجة حتمية لاستسلام الاتراك لبريطانيا ودخول القوات البريطانية المناطق اليمنية اعلن الامام يحيى مطالبته بحقوقه في هذه المناطق وعدم تقيده بنتائج تصرفات الاتراك بتنازلهم عن هذه المناطق لبريطانيا اذ ليس من حقهم التنازل عن شيء لا يملكونه ولكن بريطانيا لم تعبأ بهذا الاعلان ، بل نزلت في ميناء ( الحديد ) اليمنية . وفي سنة ١٩١٩ دارت مباحثات مباشرة بين اليمن وبريطانيا حول هذا الموضوع فسافر وفد بريطاني الى صنعاء من أجل مفاوضة الامام يحيى بشأن الاوضاع التي نتجت على اثر جلاء الاتراك عن المحميات وفي موضوع وضع الحدود بين اليمن وعدن .

وبينما كانت المفاوضات دائرة عمدت بريطانيا الى اشعال نار حرب اهلية في

المناطق الساحلية اذ اوغزت الى محمد الادريس باعلان العصيان على الامام وقد جاء في كتاب ( تاريخ اليمن ) عن محمد الادريس ما يلي : في سنة ١٩٠٥ كانت الدولة العثمانية مشتبكة في حرب مع ايطاليا لأجل طرابلس الغرب ولما كانت حكومة ايطاليا قد ارادت إشغال الدولة عنها رغبت في اشعال نار جديدة في جهة من الجهات التابعة للدولة . في ذلك العهد كان السنيور جوليني رئيس الوزراء الايطالي فسعى الى اضرام النار في تهامة وقام محمد علي علوي بمفاوضة السيد محمد الادريس قبل تنفيذ هذا المشروع خصوصاً وان تهامة تخضع لهذه العائلة لما لجده (السيد احمد) من الاعتقاد المشهور لديهم ، ولأن اهل تلك الجهات كانت نافرة غاضبة على المأمورين من الدولة العثمانية اذ كانوا على جانب عظيم من الظلم والجور فانتهاز السيد محمد الادريس هذه الفرصة ووافق على القيام بمناوئة الدولة العثمانية في تهامة بعد ان ضمننت له الحكومة الايطالية كل ما يحتاج اليه من مال وذخيرة وسلاح . ووصل محمد الادريس الى ( صبيا ) واطهر الصلاح والزهد والورع وجرت بينه وبين الامام يحيى مكاتبة . . . وطلب الادريس الأذن من الامام ببقائه في تلك الجهات للارشاد والتعليم . . فأذن له فقويت شوكرته فاهتمت الدولة العثمانية اهتماماً عظيماً بحركته اذ اطاعته البلاد فأخذ ( ميدى ) و ( جيزان ) وكانت ايطاليا تساعده من البحر برمي القنابل والرصاص وهو يحاصر الجيوش العثمانية من البر حتى استولى على تهامة والاكثر من سواحلها اما كيف انتهت صداقة الادريس لأيطالية وكيف انتقلت لبريطانيا فأن ايطاليا كانت تشد ازره إبان حربها للدولة العثمانية بخصوص طرابلس الغرب ، فلما انتهت الحرب ، رأت ايطاليا ان من حسن السياسة ان تتخلى عن الادريس فحققت عليها ولما رأى حرج موقفه التجأ الى بريطانيا وصادقها وبقي حتى آخر حياته محباً لها وهي تمده بالذخيرة والمال . وعقد معاهدة مع والي عدن تضمنت حمايته وادعى الادريس الخلافة الدينية ، وآزرته بريطانيا واستغلت القصة القديمة في التفرقة بين الامة باثارة العنصرية المذهبية ( الزيدية ضد الشافعية ) ومنحته بريطانيا ميناء ( الحديدية ) كوسيلة لمعاضدته في دعوته ضد الامام ولذلك قرر الامام يحيى انهاء مهزلة المفاوضات ،



وتفرع لتهدئة الفتنة وإخماد الحرب الأهلية حتى اذا تم له النجاح بعد عام قضاه في الكفاح قامت بريطانيا بمناورة أخرى في مناطق الحدود الجنوبية والجنوبية الشرقية حتى تتاح لها فرصة التدخل المسلح . . ففي سنة ١٩٢١ حدث مناوشات بين حاميات الحدود اليمنية وبعض القرى في وادي معان والفرشة بمنطقة الاصابح والتي تزعم بريطانيا حمايتها فساءت العلاقات بين حكومة اليمن وبين عدن واستغلت السلطات البريطانية هذه المناوشات لارهاب اليمن حكومة وشعباً .

فارسلت الطائرات البريطانية للاغارة على حاميات اليمن والقرى الآمنة المجاورة للحدود والقوت قنابلها على المزارعين والسكان واضطر رجال الحاميات اليمنية الى اخلاء مناطق الدريجة ومعان والفرشة .

وقد حاول الجنرال جلبرت كلايتون مطالبة الامام يحيى باخلاء مدينة الضالع وجبل جحاف وتسليم اللاجئين اليه من سكان المناطق التي تزعم بريطانيا حمايتها والافراج عن الاشخاص الذين اعتقلتهم السلطات اليمنية ، ولكن الامام يحيى رفض التنازل عن اي شبر من بلاده او تسليم اللاجئين الذين ادينوا بمقتضى الشرع الاسلامي .

وفي سنة ١٩٢٤ عاود جلبرت المحاولة مرة اخرى بيد انه فشل نظراً لمطالب بريطانيا غير المقبولة .

وفي سنة ١٩٢٦ ارسلت بريطانيا بعثة برئاسة الكولونيل جاكوب ولكن هذه البعثة فشلت في مفاوضة الامام ايضاً وفي سنة ١٩٢٧ بدأت بريطانيا في التحرش بارسال بعض طائراتها للتخليق في سماء بعض مدن اليمن الجنوبية والقوت بمنشورات فيها تهديد بتدمير البلاد فلم يأبه الامام بهذا التهديد وتمسك بالضالع والشعيب والاجعود والقطيب . وعمدت بريطانيا الى اتباع سياستها التقليدية ( فرق تسد ) فاخذت توقع بين ( الزيدية والشافعية ) وارسلت انذاراً بتوقيع الجنرال كيت ستوريات حاكم عدن وقد تضمن الانذار تعهد السلطات البريطانية بمساعدة معتنقي المذهب الشافعي الذي يعتنقه اهل عدن واهل الجنوب والعرب من اليمن ، ضد عدوان اهل الزيدية وهم الذين يسكنون في شمالها وشرقها حيث يقيم الامام

في صنعاء واعلن الانذار ايضاً ان ضرب الطائرات البريطانية سيستمر طوال شهر رمضان سنة ١٣٤٦ هـ وسيتوقف في ايام العيد وذلك ان لم تنسحب القوات اليمنية من كل مناطق الجنوب، وقد لجأت بريطانيا الى وسيلة اخرى للحصول على ما تريد اذ اثارت فتنة على الامام ، فقامت قبيلة الزرانيق بثورة كبيرة ضد حكومة اليمن فاضطر الامام يحيى الى ارسال حملة تأديبية فاستولت على بلاد ( المراوعة ) و ( الدرهمه ) بعد قتال عنيف اذ كانت قبيلة الزرانيق مسلحة بعتاد بريطاني ثم استولت الحملة على ( الجاح ) و ( الطائف ) ثم ميناء ( غليفقه ) واضطر شيخ الزرانيق الى التقهقر ثم الفرار الى جزيرة كمران .

وفي سنة ١٩٣٤ وقعت معاهدة الصداقة والتعاون المتبادل بين اليمن وبريطانيا . ان الاستعمار البريطاني كان يلقي ستاراً كثيفاً على الشعب العربي في جنوب الجزيرة العربية ليحجب عنه التطورات التي تجري في العالم .. ومن اجل هذا الهدف عمد الاستعمار الى ترك ابناء الجنوب في جهل مطبق ... بيد ان هذه السياسة لم يقدر لها النجاح .

فقد صمم الشعب العربي في الجنوب على انتزاع حريته وتمتعه بحقه في تقرير مصيره وثورته على التجزئة والفساد والطغيان لقد برز دور العرب في النضال من اجل الحرية والكرامة والاستقلال ...

ان معارك العرب لم تعد بعد اليوم معارك منفصلة مجزأة .. لقد اصبحت معركة العرب ضد الاستعمار معركة واحدة ...

لقد قال زعيم العراق عبد الكريم قاسم : « سوف يكون العراق دوماً وابدأ في خدمة الأمة العربية ويكافح من اجلها لتحرير البلاد من كل اجزاء الوطن العربي . ورد العدوان من اية جهة كانت على هذا الوطن . »

وقال كذلك : « سوف يساعد كل شعب يرغب في التحرر . ان الدول الكبيرة في الوقت الحالي قد علمت ان اعطاء الشعوب حقها واعطاء الفرصة لها لتقرير مصيرها هي الوسيلة الناجحة القانعة لضمان سلامة العالم من الشرور ولتمتع بني الانسان في ارجاء المعمورة بالحرية والسلام . »

واكد سيادته مرة اخرى قائلاً : « ان الوحدة العراقية الصادقة الكاملة هي الضمان الوحيد لمساعدة جيراننا ومساعدة اخواننا الدول العربية والدفاع عن كيانها والدفاع عن استقلالها والدفاع عن حريتها ومساعدتها في كل مصيبة وفي السراء والضراء . »

فماذا تريد دول الجنوب العربي غير الاستقلال والحرية والعيش في كرامة ؟ لا تريد غير ذلك وهو ما ينادي به زعيمنا الامين في ضرب الاستعمار وطرده من ارجاء المعمورة العربية ..

ان عام ١٩٥٠ يسجل بداية الحركات السياسية في جنوب الجزيرة العربية وان كانت لم تعمر طويلاً كحركة نادي الشعب في سلطنة لحج وكانت اهدافها النهوض بالزراعة والحزب الوطني في السلطنة القعيطية ، ولجنة العمل لوحدة حضر موت في السلطنة الكثيرية . وقبل هذا التاريخ ( ١٩٥٠ ) بدأ نوع من النشاط الاجتماعي في عدن ممثلاً في نادي الادب العربي الذي يرأسه عبد الله علوي الجعري ونادي الاصلاح بيد ان هذا النشاط خمد في اثناء الحرب العالمية الثانية .

وفي عام ١٩٥٠ اسست جمعية اطلق عليها اسم ( الجمعية العدنانية ) وكان ولا يزال القائمون عليها محمد علي لقمان واولاده وهم في الاصل ( بهرة ) ولقيف من المتصلين بهم .

وفي خلال سنوات ٩٤٧ و ٩٤٨ و ٩٥٠ بدأ يفتد الى جنوب الجزيرة العربية والى عدن بصفة خاصة عدد من ابنائها خريجي الجامعات والمعاهد الثانوية في مصر والعراق والسودان وهذا العدد من المتعلمين وان يك ضئيلاً ، الا انه كان في نفس الوقت نشيطاً ثائراً وكأنا كانت هذه الطليعة من الشباب العربي في هذا الجزء من وطن العروبة على موعد مع الاستعمار فقد كانت هذه السنوات هي التي قرر فيها بسط سيطرته ونفوذه كاملاً على الجنوب العربي بأكمله ، وكانت احابيله تلف حول العواقر العليا ولحج لفرض معاهدات الاستشارة والحماية على شعبها كما كانت خططه تسير في حضر موت لتعطيم معنوية الشعب والسيطرة على مقدراته ولذلك خاضت هذه الطليعة سلسلة من المعارك الفردية التي لم تأخذ شكل الحركة الجماعية

المنظمة فقامت في حضرموت حركة الوحدة الحضرمية بين سلطنتي حضرموت  
الداخل والساحل على اساس شعبي . وقامت في بلاد العوالق العليا حركة ترمي الى  
تحقيق اصلاحات بين سائر القبائل وتعميم الامان واقامة ادارة محلية وطنية في  
هذه المنطقة القبلية حتى تفوت على بريطانيا فرصة التدخل ، وفرض معاهدة  
الاستشارة ورسمت سياسة في لحج تستهدف الاحتفاظ بوضع لحج السياسي ورفض  
عقد معاهدة الاستشارة والحماية اللتين تصر بريطانيا على عقدهما مع لحج .

واذا كانت هذه الحركات لم تنجح بيد انها احدثت آثاراً بعيدة المدى فكرية  
وقومية وانتجت كما حدث في سنج سلسلة من الانتصارات المحلية حيث اعلن  
الدستور لأول مرة في تاريخ جزيرة العربية وازيلت بعض العقبات الرجعية التي  
اعترضت الحركة التحررية .

وفي خلال السنوات ٤٨ و ٤٩ و ١٩٥٠ تجمع في عدن عدد كبير من هذا  
الشباب الواعي وتدارسوا الوضع كاملاً وكانوا خليطاً من كافة المناطق : عدن  
ولحج وحضرموت والعوالق وغيرها ورأوا انه في الوقت الذي يتخلص فيه الوطن  
العربي من الاستعمار وتوضع الخطط للقضاء عليه فالعكس من ذلك تماماً يجري في  
ربوع الجنوب اذ بدأ الاستعمار البريطاني ينشب مخالفه ويوطد اقدامه . وانه في  
هذا الجزء من الوطن العربي الذي لا يتجاوز عدد سكانه المليون . ( منطقة عدن  
والامارات ) يوجد أكثر من عشرين سلطنة وأمارات ومشيخة ولكل واحدة  
كمرورها وجيشها وادارتها ورئيسها وتنظر الى أبناء الاخرى نظرتها الى  
الاجانب . . وان هذه المناطق تقاسي من المظالم كثيراً وطرق الحكم فيها فاسدة  
وان الاستعمار البريطاني يعمل جاهداً على ان تنظر هذه المناطق الى اليمن اي  
المملكة اليمنية المتوكلية نظرتها الى اجنبي عنها ومن ثم رأت هذه الطليعة ان اساس  
المشاكل والمتاعب في هذا الجزء من ارض العروبة هو ( الاستعمار والتجزئة ) .  
وقررت انه لكي تنهض دعوة صالحة فلا بد من القيام بحركة شاملة للجنوب  
العربي كله وليس لمنطقة دون اخرى ويجب ان تعتمد الدعوة على توعية الشعب  
فالموجود في المنطقة قوتان قوة بريطانيا وقوة الحكام فواجب الحركة التحررية

أن توجد قوة ثالثة هي قوة الشعب .  
قوة الشعب هذه القوة الهائلة التي يجب أن تقف أمام بريطانيا والحكام .  
فتأسست سنة ١٩٥٠ رابطة أبناء الجنوب برئاسة محمد علي الجفري وأمينها  
العام شيخان عبد الله الحبش .

## رابطة أبناء الجنوب العربي

لقد سبق تأسيس هذه الرابطة معارك صحفية عنيفة بين طليعة الشباب العربي  
الواعي المتحرر وبين القوى الانفصالية والداخلية ولم يكن الطريق سهلاً ، بل كان  
سير الرابطة بطيئاً والأخطار تكتمنها من كل جانب فلم يعهد الجنوب من قبل  
حركة وطنية حديثة شاملة ، ولم تطرق أسماعه معاني الحرية والعدالة الاجتماعية  
والوحدة بمثل هذه القوة والوضوح ولم يعهد ان مجموعة من الشباب تقف أمام  
بريطانيا وأذنانها تطالب بما تطالب به الشعوب المتعطشة للحرية والخلاص .  
وسارت الرابطة متمهلة هادئة حيناً ومسرعة حيناً آخر وتلقت ضربات عنيفة  
من أعداء الوطنية وأذئاب الاستعمار .

وخاضت الرابطة عدة معارك مع السياسة الانكليزية منها الظاهر ومنها الخفي  
وذلك في عدن ولحج وحضرموت ويافع والعوالق ، معارك في ميادين عدة سياسية  
وثقافية وصحية واجتماعية ودينية .

وكانت أبرز معركة دخلتها الرابطة مع الاستعمار هي معارك المشروع الاول  
للاتحاد الفدرالي الاستعماري ثم المشروع الثاني ومشروع اتفاقيتي البترول ومشروع  
الحكم الذاتي لعدن على الاساسين المذكورين الميلاد والكومنولث .  
ودخلت الرابطة المعارك الأولى منفردة . . أما معركة الحكم الذاتي لعدن على

الاساسين المذكورين فقد دخلت معها في المعركة مؤخراً سبع عشرة هيئة ونقابة وناديا وصحيفه شمالها المؤتمر الوطني في عدن .

وقد أعلنت الرابطة انها ستستفتي شعب الجنوب في سياستها وقررت ان تزور هيئتها المركزية وشبابها العامل كل منطقة من مناطق الجنوب لتتفهم اتجاهات الشعب فبعد ان نالت سياستها التي أعلنتها في بيانها تأييد المؤتمر الوطني في عدن الذي ضم هيئات وأندية عدن السياسييه والعمالية والرياضية والاجتماعية مما عدا الجمعية العدنية الانفصالية .

زارت السلطة اللعججية والسلطة الفضلية والسلطة اليافعية فكان الشعب بأعيانه وجماهيره مؤيداً لسياستها تأييداً كاملاً لم يرتفع صوت واحد يعارض هذه السياسة وكانت الرابطة معترمة الاستمرار في زيارة المناطق لهذا الغرض الا أن الحكومة البريطانية ارتاعت من هذا الاجماع واصيب اذنانها بالرعب فعمدت الى العنف ونفت السيد شيخان الحبش الأمين العام للرابطة ثم نفت السيد محمد علي الجفري رئيس الرابطة وهاجمت المركز العام للرابطة وصادرت كافة محتوياته من ملفات ودفاتر وأوراق ونهجت متعاونة مع بعض الرؤساء سياسة الضغط والارهاب والاعتقال والتغريم لأعضاء الرابطة في عدن والمناطق الأخرى. كما ان السلطات البريطانية قد نفت الى اليمن السيد محمد عبده نعماني الأمين العام لحزب الجبهة الوطنية المتحدة وهي هيئة تأسست في عدن سنة ١٩٥٦ . ثم أوقفت صحيفة البعث للسيد محمد سالم علي عبده وذكرت في حديثها شفهيّاً ان السبب هو نشاط الاول في الحركة العمالية وهو غير عدني بل يعني على حد تعبيرها وان سبب ايقاف صحيفة البعث تطرفها في الحركة العمالية وتحريضها للعمال .

### اهداف الرابطة :

- ١ - وحدة شعب الجنوب العربي الكبير والقضاء على التفرقة التي ركزت الاستعمار البريطاني في الجنوب .
- ٢ - انها تعتبر جميع معاهدات الحماية والاستشارة التي عقدتها بريطانيا مع السلاطين باطلة .

ان الرابطة بحركتها الوطنية التحررية في جنوب الجزيرة العربية قد استكملت حلقات الكفاح العربي الذي كان يفتقد هذا الجزء من وطن العروبة في كافة مجالات الكفاح من أجل تحرير الوطن العربي الكبير . . .  
ومن أجل مسح عروبة عدن والجنوب العربي وضعت بريطانيا عدة مشاريع وهي :

- ١ - قانون الهجرة .
- ٢ - مشروع التعدين .
- ٣ - قانون الصحافة .
- ٤ - قانون منع التبرعات .
- ٥ - قانون حالة الطوارئ .

ونحاول ان نأتي على تعريف موجز لهذه القوانين :

- ١ - قانون الهجرة : يستهدف هذا القانون جلب جموع من ابناء الكومنولث البريطاني ومنحهم الجنسية العدنية وذلك لاذابة عروبة الشعب العربي في عدن كما حدث في فلسطين وتعمد السلطات الاستعمارية البريطانية في عدن الى تشغيل ابناء الكومنولث البريطاني حتى يكونوا دعامة للاستعمار يرتكز عليها للبقاء في عدن .
- ٢ - مشروع التعدين : وضعت السلطات البريطانية عند تقديمها هذا المشروع أسساً ومبادئ تعين الوجهة المرسومة له مقدماً وهي لا تختلف عن أهداف قانون الهجرة .

فالمواطن العدني في هذا المشروع هو :

- ١ - من قضى عشر سنوات في خدمة الحكومة .
  - ٢ - الرعوي البريطاني المولود في عدن .
  - ٣ - أو الرعوي البريطاني المولود خارج عدن والذي ولد ابوه في عدن .
  - ٤ - في حالة ضباط الخدمة الآخرين وجميع الاشخاص الصالحين للتوظيف .
- أ - الرعوي البريطاني المولود في عدن وولد أبوه ايضاً في عدن .  
ب - الرعوي البريطاني المولود خارج عدن والمولود أبوه في عدن والذي

عاش بنفسه في عدن خمس سنوات خلال السنوات العشر السابقة .  
ومن هذا المشروع يتضح ان تعريف المواطن أساسه الرعوية البريطانية لا  
عروبة الشخص وقد ثار الشعب في عدن على هذا المشروع ووضعت الهيئات  
الوطنية مشروعاً مضاداً لمشروع السلطات الاستعمارية يعرف المواطن العربي بأنه:  
١ - كل شخص عربي ولد في عدن .

٢ - جميع ابناء الجنوب القاطنين في عدن .  
٣ - كل شخص من أصل غير عربي ولد في عدن وانقطعت صلته بوطنه  
الأصلي ، ولكن السلطات البريطانية لم تصح السمع لهذه الاعتراضات وصممت على  
المضي في تنفيذ مشروعها الاستعماري .

٣ - قانون الصحافة : يستهدف قانون المطبوعات خنق حرية ابداء الرأي  
أو النقد النزيه ومنح ضباط البوليس سلطة مصادرة أي جريدة ومصادرة المطبعة  
ايضاً وبهذا القانون الجائر كمت الافواه وأغلقت دور الصحف الوطنية .

ومما هو جدير بالذكر ان هذا القانون التعسفي صدر في الوقت الذي كانت  
المفاوضات دائرة بين وزارة المستعمرات البريطانية وبعض السلاطين والمشايخ  
من اجل تنفيذ مشروع الاتحاد الفيدرالي بين المحميات .

وهكذا يتضح ان الهدف من هذا القانون هو منع أي معارضة لهذا المشروع  
الاستعماري الذي رفضه الشعب العربي في الجنوب .

٤ - قانون منع التبرعات : يحرم جمع التبرعات لأي غرض خيري الا  
بترخيص من السلطات المختصة وهذه السلطات بحق رفض اي طلب بالترخيص  
لجمع التبرعات لاغراض خيرية .

٥ - قانون حالة الطوارئ : من المسلم به ان حالة الطوارئ لا تفرض الا  
في حالة وجود اضطرابات عنيفة او في حالة حرب عندئذ تفرض بقصد المحافظة  
على الامن وممتلكات وارواح الأهالي .

ولكن السلطات الاستعمارية تفرض حالة الطوارئ في الجنوب العربي لارهاب  
الشعب هناك لكي تتاح لها فرصة تنفيذ مشروع الاتحاد الفدرالي .



وفي ظل هذه المشاريع الاستعمارية أقدمت السلطات البريطانية على اجراء انتخابات للمجلس التشريعي في عدن .

وفي ٤ كانون الثاني ١٩٥٩ اجريت الانتخابات الصورية في عدن ووقف الشعب كله الى جانب الهيئات الوطنية وفي مقدمتها رابطة أبناء الجنوب العربي التي نادى بمقاطعة الانتخابات وتقول صحيفة « نيوز كرونكل » البريطانية عن الانتخابات في عدن ما يلي : وقال زعيم نقابي ان المقاطعة التي يؤيدها اثنان من الاحزاب السياسية الثلاثة وهما : رابطة أبناء الجنوب العربي والجهة القومية المتحدة قد تسربت الى ١٤ الف عضو في اتحاد النقابات ..

وقال ان اسباب المقاطعة هي :

— ان الاغلبية المنتخبة وهي اثنا عشر عدنياً وأحد عشر من الموظفين السابقين والاعضاء المعينين باطلاة ، ذلك لانه عندما يتولى ثلاثة من هؤلاء الاثني عشر مناصب في المجلس التنفيذي فسوف يقترعون مع الكتلة البريطانية .

— ليس هناك حرية للصحافة ولا حرية للاجتماع .

ان السلطات الاستثنائية ليست موضوعاً للمباحثات والمناقشات في المجلس الجديد .

لقد قال سلطان لحج علي عبد الكريم « ان قضيتنا قضية شعب ووطن عربي ليست قضية فرد ما او سلطة ما أو دولة ما .. شعب عانى ولا زال يعاني وكافح ولا زال يكافح .. والمجال الدولي امامه مغلق لان سوء الطالع أوقعه تحت هذه الحماية وهذا الاستعمار .. ومن هنا فقد بقيت أبواب الأمم المتحدة مقفلة في وجهه وابواب مجلس الوصاية موصدة عنه .. لان شعبنا ناقص السيادة ولكنه لم يكن ناقص العزم ، فهل ستتقدم الدول العربية بصفتها دولاً كاملة السيادة وتفتح امامه هذه الابواب .. الامل ملء القلوب والقضية بالنسبة للشعب العربي هي قضية اليوم والساعة » . انه يتساءل هل ستتقدم الدول العربية وتفتح أمامه هذه الابواب الموصدة ؟

ان زعيمنا الامين عبد الكريم قاسم يجيب على هذا التساؤل ..

ان زعيم العراق الامين يقول : ان العراق قد انتصر ... قد انتصر الشعب  
العراقي المظفر منذ ثورة ١٤ تموز وانتصر الشعب العربي .. وانتصرت الامة  
العربية بكاملها منذ ثورة ١٤ تموز الخالدة ومضت طلائعنا في أرجاء الوطن  
العربي تصدع كيان المستعمر والطامع .. فنحن نضحى باموالنا ونفوسنا وبكل  
ما نملك في سبيل قضيتنا العادلة ، في سبيل السيادة والاستقلال والنصر لكل مخلص  
في العالم .. والنصر للشعوب التي تكافح عن سيادتها واستقلالها ضد المستعمرين  
الغزاة الطامعين في ديار الآخرين والنصر لكل مخلص يعمل في سبيل شعبه  
وطنه وامته ..

## وثائق ومعاهدات

### اتفاقية مع أمير الضالع

المعقودة في ٢ أكتوبر ١٨٨٠

أنا الامير علي مقبل الضالعي أوافق وأتعهد بمحض ارادتي وبالاصالة عن نفسي وبالنيابة عن وزرائي وخلفائي بالمحافظة على الامن والسلام وعلى الصداقة الادبية من الحكومة البريطانية الجليلة وبابقاء كل الطرقات المؤدية الى عدن والمارة في بلاده مفتوحة وامنة . وبجماية المساكين والضعفاء المسافرين عليها وان أنحمل مسئولية الاعتداءات والابخاء التي يرتكبها اهل ردفان وحالمين وكافة القبائل التابعة لي واني سأعمل جهد المستطاع للمحافظة على أمان الطرق . ولقاء ذلك تدفع لي الحكومة البريطانية العلية مبلغ ٥٠ ريالاً سنوياً على دفعتين أي ٢٥ ريالاً في كل ستة أشهر . وتستمر هذه الدفعات جيلاً بعد جيل واذا ذهبت أنا او احد اولادي أو اقربائي او مشايخي وعقالي الى عدن او عدت منها فيلزم الحكومة اظهار الاحترام والاكرام اللائقين بمركزنا ومكانتنا والله خير الشاهدين .  
حررت في عدن ٢ أكتوبر ١٨٨٠ الموافق ٢٧ شوال ١٢٩٧ .

ختم  
على مقبل  
أمضاء : جى أجود فلو - مساعد الولي

### معاهدة الحماية المعقودة مع سلطان العوالق

السفلى في ٢ يونيه سنة ١٨٨٢

إن الحكومة البريطانية وأبو بكر بن عبدالله بن مهدي سلطان العوالق السفلى

بالاصالة عن نفسه وبالنيابة عن ورثته وخلفائه وعن ابن عمه ناصر احمد وورثائه  
وخلفائه وعبدالله بن بوبكر عبدالله بالاصالة عن نفسه وبالنيابة عن أقربائه وخلفائهم  
وورثتهم . وبوبكر ناصر بن علي مهدي بالاصالة عن نفسه وبالنيابة عن أقربائه  
وخلفائهم وورثتهم .

ومهدي بن علي بن ناصر بن مهدي بالاصالة عن نفسه وبالنيابة عن إقربائه  
وخلفائهم وورثتهم . الذين ينتمون جميعهم الى عائلة السلطنة في بلاد العوالم السفلى  
والذين يرغبون في المحافظة على تقوية العلاقات السلمية والودية الكامنة بينهما .

فان الحكومة البريطانية قد سمت وعينت الجنرال آدم جورج فوريس هوج  
والي عدن لعقد معاهدة لهذا الغرض ، وان الجنرال آدم جورج فوريس هوج  
المذكور والسلطان بو بكر بن عبدالله بو بكر بن عبدالله . وبوبكر بن ناصر بن  
علي مهدي وناصر بو بكر بن ناصر بن بو بكر مهدي ومهدي علي بن ناصر بن  
مهدي بالاصالة عن انفسهم وبالنيابة عن خلفائهم وورثتهم وأقربائهم  
وورثتهم ... قد اتفقوا وعقدوا المعاهدة الآتية : -

### المادة الاولى :

ان الحكومة البريطانية نزولاً عند الرغبة التي أبدتها سلاطين العوالم السفلى  
المذكورين آنفاً تتعهد بوضع آخوور وملحقاتها الكائنة تحت سلطة السلاطين  
المذكورين وضمن حدودهم تحت حماية جلالة الملك الامبراطورية .

### المادة الثانية :

يوافق سلاطين العوالم السفلى المشار اليهم أعلاه ويعدون بالاصالة عن انفسهم  
وبالنيابة عن خلفائهم وورثتهم وأقربائهم بالامتناع عن الدخول في أية مراسلة أو  
اتفاقية أو معاهدة مع أية دولة أو حكومة أجنبية الا بعد اطلاع الحكومة  
البريطانية وأخذ موافقتها على ذلك ووعدوا بالاضافة على ذلك باعطاء انذار  
فوراً لوالي عدن أو لاي ضابط بريطاني آخر عن أية محاولة للتعرض لآخوور

### المادة الثالثة :

يسري مفعول هذه المعاهدة من هذا التاريخ واشعاراً بذلك لقد وقع عليها  
أدناه وختمها الاشخاص المختصون وذلك في عدن في ٢ يونيو سنة ١٨٨٢ أمضاء .

آى . جى . اف هوج

آى في ستايس ليوتنت كولونيل

مساعد الوالي

والي عدن

امضاءات السلطان بو بكر بن عبدالله بن مهدي - السلطان عبدالله  
ابن بو بكر بن عبد الله . بو بكر بن ناصر بن علي - ناصر بو بكر - بصمة  
مهدي بن علي بن ناصر .

### الشهود :

امضاء : احمد بن بو بكر - بصمة مهدي بن علي - بصمة علوي بن علي

امضاءات : عبد المجيد بن بو بكر - محمد صالح جعفر المساعد المحلي .

الامضاء : لانسدون نائب الملك وحاكم الهند العام .

صدق سعادة نائب الملك والحاكم العام للهند على هذه المعاهدة في فورت ولیم في ٢٦ فبراير ١٨٩٠

امضاء : دبليو - جاي كنفها - سكرتير حكومة الهند بالنيابة - الادارة الخارجية .

### اتفاقية مبايعة الحواشب

#### للسلطان فضل بن علي سلطاناً عليهم

في ٢ محرم سنة ١٣١٢ بعد خلع السلطان محسن بن علي الحوشي الحمد لله  
والصلاة والسلام على من لا نبي بعده . محمد المختار وعلى آله الاطهار  
وأصحابه البررة الاخيار ، وبعد

فانه لما كان يوم الجمعة لثلاث خلت من محرم الحرام سنة ١٣١٢ هجرية ،  
فقد تحررها شاهداً كريماً بين السلطان فضل بن علي محسن العبدلي من اهل الفخار  
وأهل يحيى وكافة قبائلنا .

اننا رضينا ان يكون السلطان فضل بن علي محسن العبدلي سلطاناً علينا ، وعلى

بلادنا ، وله الحرية التامة في حكم بلادنا الحوشبية المعنية المدينة المحروثة .. مرعى وجبال .. التي بحدودها من جهة حدود الترك ، ومن جهة البحر حدود العبدلي . ومن جهة الغرب حدود الاصابع وبعض حدود الترك .. ومن جهة الشرق قبائل ردفان وصحيب ويافع الى وادي « بنا » .

تلك الحدود المعروفة من الجهات الاربع هي وأهلها تبع سلطان لحج المذكور يتصرف بها كتصرفه بحدود لحج « بجميع اوامره بمقتضى نظره » . وعلى السلطان فضل بن علي المذكور وأهله وخلفائه من بعده الا من والامانة ، وأن يجعل الجبري جبري والعشري عشري كلا على حسب قاعدته وعاداته سادة ودولة ، وقبائل ، والنزما أيضاً لسلطان لحج المذكور وأهله وخلفائه بالطاعة والامتثال كسائر القبائل - العبادلة - وانه لا لنا تعاطي بيع ولا رهن في شيء من الاراضي والحدود المذكورة مع أحد من الدول الاجانب اسلامية كانت أو اورية من دون رضا سلطان لحج .. لكون الارض صارت أرضه كسائر حدود لحج .. وان كل ما التزم به السلطان فضل بن علي المذكور متعهد به عند والي عدن وكيل الدولة البريطانية مقبول علينا كتعهده على سائر أهل مملكته وان حماية أرض الحوشي كحماية لحج كما هي الآن عند الدولة البريطانية وان هذه المعاهدة مرتبطة بين سلاطين الحواشب المذكورين في هذه المعاهدة وسلاطين العبادل آل محسن معاهدة خلف على الامن والامانة .

اختتام الرؤساء

وقد صادق على هذه الاتفاقية السلطان محسن الحوشي أثر اسلامه لسلطان لحج في ٩ ربيع الآخر سنة ١٣١٢ هـ .

معاهدة الحماية مع شيخ حوره الذبيبي

المعقودة في ٢٨ ابريل ١٨٨٨

ان الحكومة البريطانية وعبد الله بن محمد شهيد واخوانه احمد بن محمد وعلي بن محمد مشايخ حوره السفلى وملحقاتها رغبة منهم في المحافظة على تقوية العلاقات

السلمية والودية الكائنة بينهم .

فان الحكومة البريطانية قد سمت وعينت الجنرال آدم جورج فوريس هوج والي عدن لعقد معاهدة لهذا الغرض . وان الجنرال آدم جورج فوريس هوج والشيخ عبد الله بن محمد باشهيد واخوانه احمد بن محمد وسعيد بن محمد وعلي بن محمد المذكورين آنفاً قد اتفقوا وعقدوا المعاهدة التالية :

### المادة الاولى :

ان الحكومة البريطانية نزولاً على الرغبة التي ابداهها الشيخ عبد الله ابن محمد باشهيد واخوانه احمد بن محمد وسعيد بن محمد وعلي بن محمد الموقعون اسماءهم ادناه مشايخ حوره السفلى وملحقاتها تتعهد بوضع حورة السفلى وملحقاتها الكائنة تحت سلطتهم وداخل حدودهم تحت حماية جلالة الملكة الامبراطورة .

### المادة الثانية :

يوافق الشيخ عبد الله بن محمد باشهيد واخوانه احمد بن محمد وسعيد بن محمد وعلي ابن محمد ، ويعدون بالاصالة عن انفسهم وبالنيابة عن ورثتهم وخلفائهم بالامتناع عن الدخول في أية مراسلة أو اتفاقية أو معاهدة مع أية دولة أو حكومة اجنبية الا بعد اطلاع الحكومة البريطانية وأخذ موافقتها على ذلك ووعدوا بالاضافة الى ذلك باعطاء انذار فوري لوالي عدن أو لأي ضابط بريطاني آخر عن أية محاولة من أي دولة للتعرض لحورة السفلى وملحقاتها .

### المادة الثالثة :

يسري مفعول هذه المعاهدة من هذا التاريخ واشعاراً بذلك فقد وقع عليها أدناه وختمها الاشخاص المختصون وذلك في حورة السفلى في ٢٨ ابريل سنة ١٨٨٨ .

الشيخ عبدالله محمد باشهيد  
صاحب حورة السفلى  
علي بن محمد

امضاءات : الجنرال أي . جي . اف هوج  
والي عدن  
سعيد بن محمد  
بصمات : أحمد بن محمد

معاهدت الحماية على سقطرة وملحقاتها  
المعقودة في ٢٣ أبريل ١٨٨٦ بين الجنرال هوج وعلي بن عبدالله ابن  
سالم بن سعد بن عقير

ان الحكومة البريطانية وعلي عبدالله بن سالم بن سعد بن عقير سلطان سقطرة  
وملحقاتها رغبة منهما في المحافظة على .. وتقوية العلاقات السلمية والودية  
الكائنة بينهما .

فان الحكومة البريطانية قد سمت وهينت الجنرال أي. جي. اف. هوج والي  
عدن لعقد معاهدة لهذا الغرض .

وان الجنرال اي. اف. هوج المذكور والسلطان علي بن عبدالله بن سالم بن  
سعد بن عقير الآنف الذكر قد اتفقا وعقدا المعاهدة التالية :

المادة الاولى :

ان الحكومة البريطانية نزولاً على الرغبة التي أبداهها السلطان الموقع اسمه ادناه  
علي بن عبدالله بن سالم بن سعد بن عقير ، تتعهد بوضع جزيرة سقطرة وملحقاتها  
الكائنة تحت سلطنة السلطان المذكور وداخل حدوده تحت حماية جلالة الملكة  
الامبراطورة .

المادة الثانية :

يوافق السلطان علي بن عبدالله بن سالم بن سعد بن عقير المذكور اعلاه  
بالاصالة عن نفسه وبالنيابة عن أقاربه وورثته وحلفائه بالامتناع عن الدخول في  
أية مراسلة او اتفاقية او معاهدة مع أية دولة او حكومة أجنبية إلا بعد اطلاع  
الحكومة البريطانية وأخذ موافقتها على ذلك ، ووعده بالاضافة الى ذلك باعطاء  
انذار فوري لوالي عدن او لأي ضابط بريطاني آخر عن أية محاولة من أية دولة  
للتعرض لجزيرة سقطرة وملحقاتها .

يسري مفعول هذه المعاهدة من هذا التاريخ واشعاراً بذلك لقد وقع عليها



أدناه وختمها الأشخاص المختصون . وذلك في قشن في ٢٣ أبريل سنة ١٨٨٦ .  
الامضاء : شاس . ديليو . اتشى سيلبي المساعد الثاني . بصمة السلطان علي  
عبدالله بن سالم بالنيابة عن الجنرال اي . جي . اف . هوج والي عدن وعلي بن  
عبدالله بن سالم بن سعد بن عقير سلطان سقطرة وملحقاتها .

### الشهود :

محمد صالح جعفر — السلطان سالم بن احمد بن سعد بن عقير — سعد بن مبارك قاضي قشن —  
محمد بن سعد قاضي قلونسية وسقطرة .

### معاهدة الحماية على الحواشب

المعقودة في ٦ اغسطس ١٨٩٥

ان الحكومة البريطانية ومحسن بن علي مسانع سلطان الحواشب في المسيمر بن  
عبير والواحة وبلاد الحواشب الأخرى مع ملحقاتها رغبة منهم في المحافظة على  
تقوية علاقات السلم والصدائة الكائنة بينهم فقد سمت الحكومة البريطانية وعينت  
البريجادير جنرال شارل الاكسندر كنتهام المقيم السياسي في عدن لعقد معاهدة  
لذلك الغرض وان البريجادير شارل الاكسندر المذكور والسلطان محسن بن علي  
مانع الحوشي المذكور أعلاه قد اتفقا على عقد المعاهدة التالية :

### المادة الاولى :

ان الحكومة البريطانية استجابة لرغبة السلطان الموقع أدناه اسمه محسن بن علي  
مانع الحوشي تتعهد بشمل المسيمر بن عبير ، والواحة وبلاد الحواشب وملحقاتها  
الكائنة تحت سلطنته وحكمه بالرعاية الملكية الكريمة وبجماية جلالة الملكة  
الامبراطورة .

### المادة الثانية :

ان السلطان محسن بن مانع الحوشي المذكور يوافق ويعد بالاصالة عن نفسه  
وبالنيابة عن أهله وورثته وخلفائه وجميع القبيلة بالامتناع عن الدخول في أية  
مراسلات في اية اتفاقية او معاهدة مع أية دولة اجنبية الا بمعرفة وترخيص الحكومة

البريطانية وبعد بالاضافة الى ذلك باعطاء انذار فوري الى المقيم بعدن او الى اي ضابط بريطاني عن اية محاولة من اية دولة اخرى للتدخل في شؤون الميسمر بن عبير الواحة وبلاد الحواشب وملحقاتها .

### المادة الثالثة :

ان السلطان محسن بن مانع الحوشي المذكور يرتبط مع أهله وورثته وخلفائه وكافة القبيلة الى الابد بأنه هو وهم لن يتنازلوا أو يعطوا أو يبيعوا أو يرهنوا أو يؤجروا أو يتصرفوا بأية طريقة في الاراضي الحوشية وملحقاتها او اي جزء منها في اي وقت والى اية دولة او شخص غير الحكومة البريطانية .

### لمادة الرابعة :

تسري هذه المعاهدة من هذا التاريخ واشعاراً بذلك لقد وضع الموقعون ادناه امضاءاتهم واختامهم في عدن في اليوم السادس من اغسطس ١٩٥٨ .  
امضاء

شارل الاكسندر كنتهام  
محسن بن مانع الحوشي

### اتفاقية صداقة وطاعة بين والي عدن والشيخ مطهر علي

من سهم المعروف في الشعب بخصوص الاعتناء بأعمدة الحدود المعقودة في  
٢٤ اكتوبر ١٩٥٣ .

سيدفع والي عدن دائماً الى الشيخ مطهر من لطف الحكومة وكرمها مبلغ سبعة ريالات شهرياً اعترافاً بصداقته وبانخدمات الجليلة التي أداها للحكومة وعلى الاخص للجنة الحدود . ويوافق الشيخ المذكور على التمسك دائماً بصداقة وطاعة الحكومة البريطانية وبمساعدة ضباطها وبملاحظة اعمدة الحدود الموضوعه على حدود بلاده والاعتناء بها واصلاحها حينما يطرأ عليها أي عطل .

معاهدة بين حكومة صاحبة الجلالة في

المملكة المتحدة وسلطان لحج

المعقودة في ١٧ نوفمبر سنة ١٩٥٢

حيث ان حكومة صاحبة الجلالة في المملكة المتحدة وصاحب العظمة السلطان علي بن عبد الكريم بن فضل العبدلي سلطان لحج راغبان في زيادة تعزيز التزامات معاهدتهما وفي توثيق العلاقات الودية الموجودة منذ القدم بين حكومة صاحبة الجلالة وسلطان لحج .

وحيث ان السلطان علي عبد الكريم بن فضل العبدلي سلطان لحج الآنف الذكر راغب في تحسين بلاد السلطنة للحجبية وفي الاعلان عن عزمه على الحكم بالرشاد والعدل وفقاً للدستور الحجبي وحيث ان حكومة صاحبة الجلالة مستعدة لمساعدته بنصائحهم .

فان حكومة صاحبة الجلالة في المملكة المتحدة قد اختارت وعينت توم هيكنبوتام المحترم الحائز على لقب رفيق من الدرجة الممتازة لوسام القديسين ميخائيل وجورج ولقب رفيق من الدرجة الممتازة لوسام الامبراطورية والي وقائد محمية عدن لا يرام معاهدة لهذا الغرض .

والمذكور توم هيكنبوتام والمذكور السلطان علي بن عبد الكريم بن فضل العبدلي قد اتفقا وأبرما المواد التالية :

#### المادة الاولى :

تتعهد حكومة صاحبة الجلالة وفقاً لرغبة السلطان علي بن عبد الكريم بن فضل العبدلي الآنف الذكر بأن تشمل منطقة سلطنة لحج وجميع ملحقاتها الداخلة تحت سلطة وحكم السلطان المذكور برعاية وحماية صاحبة الجلالة الملكة .

#### المادة الثانية :

يجب ان يسود السلام والصداقة بين حكومة صاحبة الجلالة وسلطنة لحج . ويجب ان يكون رعايا صاحبة الجلالة ورعايا سلطان لحج والتابعين له كل منهم

حرأ في دخول مناطق الآخر بمقتضى قوانين هذه المناطق ويجب ان يتمتعوا بحماية القانون التامة الذي يجب على انفسهم ان يحترموه في جميع الازمنة والامكنة .

#### المادة الثالثة :

السلطان علي بن عبد الكريم بن فضل العبدلي الآنف الذكر يوافق ويعد اصالة عن نفسه وورثته وخلفائه على السلطنة ان يتمتع عن الدخول في أية مراسلات سياسة واتفاق او معاهدة مع أية دولة أو حكومة أجنبية الا بعلم وموافقة حكومة صاحبة الجلالة . ويعد كذلك بأن يخطر حالاً والي عدن او نائبه عن محاولة أية دولة أخرى التدخل في بلاد سلطنة لحج او ملحقاتها .

#### المادة الرابعة :

يلزم السلطان علي عبدالكريم بن فضل العبدلي المذكور نفسه وورثته وخلفائه على السلطنة أن أي جزء من أراضي سلطنة لحج وملحقاتها لن يسلم او يباع او يرهن او يؤجر او يتصرف فيه بأي صورة أخرى في أي وقت لأية دولة او لرعايا دولة إلا بمقتضى سياسة الاراضي تتخذ بين وقت وآخر بالتشاور مع والي عدن .

#### المادة الخامسة :

يتعهد السلطان علي عبد الكريم بن فضل العبدلي المذكور بأمانة واخلاص اصالة عن نفسه وورثته وخلفائه على السلطنة ان يراعي جميع المعاهدات والاتفاقيات والوعود التي دخل فيها هو نفسه او أسلافه مع حكومة صاحبة الجلالة او ممثليهم .

#### المادة السادسة :

السلطان علي عبد الكريم بن فضل العبدلي المذكور اصالة عن نفسه وعن ورثته وخلفائه على السلطنة في جميع الاوقات سيتعاون تعاوناً تاماً مع حاكم عدن وسيقبل نصحه في جميع المسائل المتعلقة بسعادة وتقدم بلاد السلطنة اللحجية وملحقاتها بشرط الا ينقص أي شيء في هذه المادة بأي طريق من حق السلطان

اذا رغب في مخاطبة وزير مستعمرات صاحبة الجلالة

### المادة السابعة :

تتعهد حكومة صاحبة الجلالة بالمثل ان تراعي جميع المعاهدات والاتفاقات والوعود التي دخلت الحكومة البريطانية او نائبهم مع السلطات على بن عبد الكريم بن فضل العبدلي سلطان لحج او أسلافه وان تعاونه وورثته وخلفاءه على السلطنة بالنصح للغرض المذكور اعلاه .

### المادة الثامنة :

حررت المعاهدة الحاضرة بالانجليزية والعربية وكلا النصين لهما نفس الاعتبار ولكن في حالة أي خلاف في تفسير أي جزء من المعاهدة سوف يرجع الى النص الانجليزي .

### المادة التاسعة :

يسري مفعول هذه المعاهدة عندما يكون كل من الطرفين المتعاقدين قد انبأ الاخر بموافقته وابتداء من ابلاغ ذلك النبا الاخير بالموافقة . وقعت هذه المعاهدة في عدن من نسختين وبحضور الشهود وضمع الطرفان المعينان أختتامهما وامضاءيهما في يوم الاثنين السابع عشر من شهر نوفمبر عام اثنين وخمسين وتسعمائة وألف ميلادية .

### معاهدة امتياز مع قبيلة الحضارم

بمضور نوم هيكنوتام بالنيابة عن حكومة صاحبة الجلالة في المملكة المتحدة حتى الحصول على موافقتها النهائية .

الوالي والحاكم العام لمحمية عدن

بمضور علي عبد الكريم سلطان لحج بالاصالة عن نفسه وبالنيابة عن ورثته وخلفائه على السلطة .

## ( التابعة ليافع العليا )

المعقودة في ٢٦ سبتمبر ١٩٥٣

ان الحكومة البريطانية ومحسن بن محسن بن غالب شيخ فخذة الحضارم التابعة ليافع العليا رغبة في الارتباط بعلاقات السلم والصدقة .  
فان الحكومة البريطانية قد سمت وعينت الجنرال جيمس ميتلند والي عدن لعقد معاهدة لهذا الغرض ، وان الجنرال بلهام جيمس ميتلند المذكور والشيخ محسن بن غالب المشار اليه اعلاه قد اتفقا وعقد المعاهدة التالية

### المادة الاولى :

ستعم الصداقة ويسود السلم جميع العلاقات الكائنة بين البريطانيين وقبائل الحضارم . وسيكون لكل من الرعايا البريطانيين وقبائل الفالحة الحق بحرية دخول بلاد الاخر دون ان يلحق بهم أي أذى . بل يعاملون باحترام في كل وقت وفي كل مكان . وسيزور مشايخ الحضارة عدن متى شاءوا . فيعاملون باحترام ويعطون رخصاً لحمل أسلحتهم .

### المادة الثانية :

ونزولاً عند رغبة محسن بن غالب الحضرمي ، تتعهد الحكومة البريطانية بوضع بلاد الفالحة وملحقاتها الكائنة تحت سلطنته وداخل حدوده تحت حماية جلالة الملك الامبراطور .

### المادة الثالثة :

يوافق الشيخ محسن بن محسن بن غالب الحضرمي ويعد بالاصالة عن اقربائه وورثته وخلفائه وكافة قبيلته بالامتناع عن الدخول في اية مراسلة او اتفاقية او معاهدة مع اية دولة او حكومة اجنبية ، الا بعد اطلاع الحكومة البريطانية واخذ موافقتها على ذلك ووعد بالاضافة الى ذلك باعطاء انذار فوري لوالي عدن أو لاي ضابط بريطاني آخر عن اية محاولة من اية دولة للتعرض للاراضي الحضرمية وملحقاتها .

#### المادة الرابعة :

ويتعهد الشيخ محسن بن محسن بن غالب الحضرمي بالاصالة عن نفسه وبالنيابة عن اقربائه وورثته وخلفائه وكافة قبيلته الى الابد بأن لا يتنازل او يبيع او يسلم او يرهن او يؤجر او يتصرف بأي طريقة كانت في بلاد الحضارم او مملحاتها أو أي جزء منها لاية دولة او حكومة او لاي شخص عدا الحكومة البريطانية .

#### المادة الخامسة :

ويعد الشيخ محسن بن محسن بن غالب الحضرمي اضافة الى ذلك بالاصالة عن نفسه وبالنيابة عن اقربائه وورثته وخلفائه وكافة قبيلته بابقاء كافة الطرقات داخل بلاده مفتوحة وان يحمي كل المسافرين الى عدن والعائدين منها بقصد الحضارة ولقاء ذلك توافق الحكومة البريطانية على دفع معاش سنوي قدره مائة وعشرون ريالاً وخلفائه من بعده .

#### المادة السادسة :

يسري مفعول هذه المعاهدة من هذا التاريخ واشعاراً بذلك . لقد وقع عليها ادناه الاشخاص المختصون في الضالع في ٢٦ سبتمبر سنة ١٩٠٣  
الامضاءات : الجنرال بي . جي . ميتلند والي عدن . محسن بن محسن بن غالب الحضرمي .  
بصمة : صالح احمد .

#### الشهود :

جي . ورنفورد مساعد الوالي - سيد حمود ( كاتب )

الامضاء - كرزن

نائب الملك وحاكم الهند العام

لقد صدق سعادة نائب الملك وحاكم الهند العام على هذه المعاهدة في فورت

وليم في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٠٣

الامضاء - لويس واين

سكرتير حكومة الهند - الادارة الخارجية

المشروع البريطاني لتر كيز ادارة  
الحكومات في محميات عدن الشرقية « ا »

١ - عمومي

أ - مجمل عام :

هذه المقترحات ترمي الى تركيز ادارات وماليات وحكومة « القعبيطي والواحدى والكثيرى » في حكومة واحدة ستكون مسئولة أمام مجلس سلاطين مكون من :

السلطان القعبيطي والسلطان الكثيرى والسلطان الواحدى بالاشتراك مع المستشار المقيم .

ب - الغرض :

بينما تصان ذاتية السلاطين الفردية فان هذه المقترحات تهدف الى تأكيد تعيين الحكومة وحالة حياة الشعب ، لكل من الدويلات او الامارات الثلاث عن طريق تبسيط وزيادة كفاءة الادارة وتوزيع أحسن الموارد للتعمير .

٢ - التشريع

أ - عام :

تحول السلطة التشريعية لمجلس تشريعى ، وتكون قراراته عرضة للتصديق بواسطة مجلس السلاطين .

---

١ - اردنا هنا نص المشروع كما وضع ، دون أي تعديل في الالفاظ .



ب - المجلس التشريعي :

١ - التكوين :

يتكون المجلس التشريعي من :

سبعة اعضاء بحكم وظائفهم .

السكرتير العام للحكومة .

المستشار المقيم .

السكرتير المالي للحكومة .

رئيس القضاة الشرعي الاسلامي .

نائب السكرتير - المنطقة الشمالية .

نائب السكرتير - المنطقة الجنوبية .

نائب السكرتير - المنطقة الغربية .

اثنان اعضاء موظفين، ويوصى عليهم السكرتير العام ويعينهم مجلس السلاطين

بموجب مشورة الوالي وعضويتهم لمدة سنتين .

وسيعين ثمانية اعضاء غير رسميين في المجلس لمدة سنتين .

ونظراً للتعاون الحاصل في عدد السكان في الثلاث دويلات أو امارات ،

فهؤلاء الاعضاء سيكون تعيينهم كما يلي :

القعيطي ٤      الكثيري ٢      الواحدي ١

اما الاعضاء غير الرسميين المعينين يرشحون بواسطة سلاطينهم المختصين

بمصادقة الوالي والقرارات تكون بأغلبية بسيطة ، والرئيس له صوت أصلي فقط .

٢ - الرئيس :

الرئيس يكون السكرتير العام .

٣ - مجلس الانعقاد :

المجلس التشريعي يعقد عادة في المكلا .

٤ - دورات الانعقاد :

يعقد المجلس التشريعي على الاقل أربع جلسات في السنة .

ويجوز عقد جلسات اضافية بحسب ما يرى الرئيس .

ج - مجلس السلاطين :

١ - التكوين - يتألف مجلس السلاطين من :

سلطان « القعيطي » وسلطان « الكثيري » وسلطان « الواحدي » بالاشتراك مع المستشار المقيم الذي اذا دعى الحال يجوز له باعتماره نائب الوالي ان يقدم مشورة الاخير .. السكرتير العام . بوصفه رئيس المجلس التشريعي سيكون حاضراً ولكن لا صوت له .. ويعين ايضاً ضابط تنفيذي للمجلس .

٢ - السلطات :

اجراءات المجلس التشريعي ستكون عرضة لمصادقة مجلس السلاطين .. ولا تكون نافذة الى ان تتمثل تلك المصادقة . وسلطة عدم اجازة التشريعات الغير مرغوب فيها تحول لمجلس السلاطين . واذا رأى مجلس السلاطين انه من المناسب لمصلحة النظام العام والثقة العامة او الحكم الصالح اجازة اية اجراءات للمجلس التشريعي .. سن أي تشريع بموجب أي قانون .

والقرارات تكون بأغلبية بسيطة من السلاطين . ولكن أي رأي يؤيده قرار أغلبية المجلس التشريعي - تلك الأغلبية التي تشمل صوت المستشار المقيم - فذلك الرأي يعتبر رأي مجلس السلاطين واذا كان رأي احد السلاطين يؤيده قرار أغلبية المجلس التشريعي - تلك الأغلبية لا تشمل صوت المستشار المقيم - فيرفع الأمر الى الوالي للعمل بموجب مشورته .

يؤيد مجلس السلاطين احكام الاعدام ويستعمل حق الرحمة .

٣ - محل الانعقاد :

مجلس السلاطين يعقد في المكلا .

٤ - دورات الانعقاد :

مجلس السلاطين يجتمع على الأقل أربع مرات في السنة مباشرة بعد جلسات المجلس التشريعي وفي أي أوقات اخرى يرغب فيها .

## ٥ - تغيب الاعضاء :

في حالة التغيب الاجباري للسلطان .. ينوب عنه وصي معين رسمياً . وفي حالة تغيب احد السلاطين بدون سبب معقول .. يستمر المجلس في العمل بحسب الاجراءات الاعتيادية . وفي حالة تغيب سلطان بدون سبب معقول . فالسلطان الباقي بما يمارس سلطات المجلس بموجب مشورة الوالي كما يقدمها نائبه . في حالة غياب كل الثلاثة السلاطين بدون سبب معقول . فقرارات المجلس التشريعي ترسل الى الوالي لاقرارها أو عدم اجازتها . واذا أقرها فتكون لها نفس القوة كما لو أجازها مجلس السلاطين .

## ٣ - التنفيذ :

- أ - عام يخول التنفيذ للسكرتير العام للحكومة الذي سيكون مسؤولاً . الى مجلس السلاطين في السياسة والادارة والحكومة الرشيدة للاقليم .
- ب - المجلس التنفيذي . الاعضاء المذكورين بعد في المجلس التشريعي يكونون مجلساً ليقدم النصح الى السكرتير العام .
- السكرتير العام : رئيساً .
  - السكرتير المقيم .
  - السكرتير المالي .
  - رئيس القضاة الشرعي الاسلامي .
- عضو من كل اقليم بواسطة مجلس السلاطين .
- والسكرتير العام يقدم المواضيع الآتية الى المجلس التشريعي لابداء المشورة .
- ١ - كل القوانين تمهيداً لتقديمها للمجلس التشريعي .
  - ٢ - كل مشروع مشاهرات جديدة أو تعديل أساس على مشروع المشاهرات الحالية .
  - ٣ - كل مشروع مزعم لايجاد او اعادة تكوين أساس لأي ادارة ومصصلحة

حكومية .

٤ - أي موضوع يرى المستشار المقيم ان يعرض كهذا .  
٥ - أي موضوع آخر يرغب السكرتير العام ان يحصل على مشورة عنه .  
والسكرتير العام ليس مقيداً بقبول مشورة المجلس التنفيذي . ولكن في هذه الحالات عندما لا يفعل ذلك عليه ان يقدم الامر كتابة الى مجلس السلاطين للتوجيه عما يتخذ من اجراءات .

٤ - الادارة :

أ - السكرتارية :

تؤسس المكلا سكرتارية مركزية تحت اشراف السكرتير العام .

ب - المناطق والألوية :

لفرض الاعتبارات الادارية تؤسس ثلاث مناطق كل تحت مسؤولية نائب السكرتير كالاتي :

المنطقة الشمالية : الدولة الكثيرة ولواء شهام ( الرئاسة بسيون )

المنطقة الجنوبية : لواء الشحر ولواء المكلا دوعن ( الرئاسة المكلا )

المنطقة الغربية : الدولة الواحدة ولواء حجر ولواء عرما ( الرئاسة ميفعا ) .

وتكوين الألوية والمقاطعات الحالي يعدل اذا دعت الحالة ليناسب هذا التقسيم للمناطق .

ج - الادارات :

تبقى الادارات الحكومية وتدمج عند اللزوم في ادارات موحدة للحكومة المركزية .

د - تعيين الموظفين :

يكون كل الموظفين خدام الحكومة المركزية ولا يكونون بعد ذلك خدام دولة الحكومات المنفردة ويكون ولاؤهم الى مجلس السلاطين .

أما السكرتير العام .. والسكرتير المالي .. فيعينهم مجلس السلاطين حسب مشورة الوالي .. ونائب السكرتير للمناطق .. فيعينهم السكرتير العام بعد التشاور مع المستشار المقيم والسلطان المختص .. وكل التعيينات الأخرى يقوم بها السكرتير العام الا في الحالات التي يخول له فيها بهذه السلطة ، ويعمل كل مجهود في تأمين حقوق الموظفين الذين يخدمون الآن في الامارات الثلاث . وسيكون الموظفون عرضة للخدمة في أي منطقة .

وكما تسمح الحالة المالية ، فإن في انية تنسيق مشاهرات موظفي الحكومة .

#### ٥ - المالية :

تدمج ماليات واحتياطي كل الامارات الثلاث .. وتدار في دائرة الحدود المنصوص عليها في القوانين بواسطة السكرتير المالي الذي سيكون مسئولاً عن تقديم ميزانية سنوية .

وهذه المقترحات لا تنتج عن أي زيادة ملحوظة في الصرف لأنه من المقصود استبدال حكومات الدول بحكومة مركزية واحدة ... وليس فرض حكومة فيدرالية على حكومات الدول الحالية .. وبهذه الطريقة .

فأن أي وظائف جديدة يحتاج اليها يقابلها غالباً تخفيض مماثل في موظفي الدول الحاليين - مع ذلك فاتحاد الجمارك المبين في الفقر ٦ التالية سينتج عن حاجة الى تحصيل دخل اضافي .. وهذا مع أي التزامات مالية أخرى تنتج هذه المقترحات المذكورة بتفصيل اكبر في الملحق (١) وأي نقص في التدخل يسد من الاحتياطي الى الوقت الذي يمكن مقابله بزيادة في التدخل .

#### ٦ - الجمارك :

ترفع حواجز الجمارك الداخلية للحكومات ، وتقوم ادارة موحدة للجمارك تفرض تعريف موحدة وينتظر أن يقابل هذا فيما بعد التخفيض الناتج من موظفي الجمارك وزيادة الكفاءة في التحصيل بزيادة التعريف على حدود الدولة الواحدة التي تفرض الآن رسوماً بفضة أقل من الدولة القميطية والدولة الكثيرة .

## ٧ - القضاء :

البنود الخاصة بالشريعة الاسلامية والعادات والمعاهدات القائمة ستستمر مراعاتها .. فيعين رئيس للقضاء بواسطة مجلس السلاطين ، ويكون رئيس محكمة الاستئناف العليا التي سيكون مقرها في المكلا .. وفوق هذا ستكون هناك محاكم استئناف للمناطق في كل منطقة .

والاستئناف من محاكم استئناف المناطق في القضايا المدنية تكون الى محكمة الاستئناف العليا فقط عندما تكون الدعوى تزيد عن ( ٥٠٠ جنيه ) أما في القضايا الجنائية فالاستئناف يكون حسب نظام الشريعة العادي .

وطلبات الرأفة التي يجب أن تحصر في عرائض المحكوم عليهم بالاعدام توجه الى مجلس السلاطين الذي يؤيد أيضاً أحكام الاعدام الصادرة من المحاكم . جميع القوانين الموجودة حالياً في الحكومات ستكون عرضة لمصادقة مجلس السلاطين .

## ٨ - السلاطين :

- ١ - تؤمن مشاهرتهم الشخصية ولا تغير مصادقة الوالي .
- ٢ - يحتفظون بألقابهم وكل حقوق التشريرات كما هي الآن .
- ٣ - يحتفظون بأعلامهم الخاصة ، ولكن هذا لا يمنع احتمال ايجاد علم واحد ليحل محل أعلام الدولة الحالية .

## ٩ - المعاهدات :

- ١ - اتفاقية جديدة :
- اذا صارت هذه المقترحات مقبولة .. فتدمج في اتفاقية جديدة تحمل محل اتفاقية سنة ١٩٣٩ ، ما بين القعيطي والكثيري .. وهذه الاتفاقية ستحوي مادة تطلب الى السلاطين عندما يكونون في مجاسهم أن يقبلوا مشورة الوالي .

## ٢ - معاهدات الاستشارة :

معاهدات الاستشارة الحالية بين حكومة صاحبة الجلالة والسلطان القعيطي والسلطان الكثيري والسلطان الواحدي ستبقى نافذة .

١٠ - سلطات صاحبة الجلالة :

لصاحبة الجلالة الادارة التامة في الدفاع وكل الامور الخارجية للاقليم .

١١ - سلطات الوالي :

أ - اذا رؤي أنه من الملائم في صالح النظام العام أو الثقة العامة أو الحكومة الرشيدة .. فللوالي أو نائبه أن يحفظ الحق لدعوة مجلس السلاطين لينصحبهم فيما يجب اتخاذه من عمل .

ب - في حالة تأخير المجلس التشريعي عن العمل وتأخر مجلس السلاطين ان يجتمع بالوالي بدون سبب معقول حسب طلبه بموجب الفقرة السابعة . فللوالي أو نائبه أن يحفظ الحق لعمل قوانين فيما يختص بالمواضيع الآتية :

١ - الدفاع :

الامور المتعلقة بالدفاع بما فيها :

أ - قوات صاحبة الجلالة المسلحة .

ب - أعمال الدفاع والجهات المحمية .

ج - الحجز التحفظي لاسباب تتعلق بالدفاع او بالامور الخارجية .

٢ - الامور الخارجية .

أ - المعاهدات والاتفاقيات مع السلطات والحكومات .

ب - تسليم المتهمين الفارين الى حكومتهم .

ج - الجوازات .

٣ - الامن العام :

كل الامور المتعلقة باستعمال قوات صاحبة الجلالة المسلحة لأغراض الامن العام داخل المنطقة .

٤ - الطوارئ :

١ - السلطة لاعلان حالة الطوارئ وبعد ذلك اصدار القوانين في مدة

الطوارئ .

٢ - سلطات الوالي تحت امر محمية عدن لسنة ١٩٣٧ تبقى كاملة .

١٢ - متفرقات :

١ - طوابع البريد :

يستلم اصدار طوابع البريد للحكومات مفردة . . الى ان يرى المرغوب فيه استبدالها بمجموعة واحدة جديدة . . وفي حالة نسبة تلك المجموعات فسيحتفظ بذاتية ( حضر موت ) .

٢ - الجوازات :

تحل جوازات الاقليم محل جوازات الدول الفردية .

٣ - الحدود الاقليمية :

تبقى الحدود الاقليمية لكل دولة كما هي الآن ، وأي نزاع في هذا الصدد يحول الى المستشار المقيم للتحكيم النهائي .

٤ - قوات الجيش والامن :

تدمج القوات المختلفة للدولة في قوات حضرية متحدة . . مثال ذلك « الجيش الحزبي النظامي والشرطة الحزبية النظامية . . »



## الملحق الملخص المالي

عام :

تبين البيانات المذكورة أدناه أي زيادات أو نقصان في الإيرادات والمصروفات للدول الثلاث .. تلك الزيادات أو النقصان التي هي نتيجة مباشرة لتركيز ادارتهم ومالياتهم والخسارة الرئيسية في الإيراد ناتجة من رفع الحواجز الجمركية في داخل الدول .. والزيادة الرئيسية في المصروفات تسببت في بعض الزيادات في الموظفين والمباني .

وتعني هذه المقترحات ان الوظائف الجديدة في الحكومة المركزية يمكن عموماً شغلها من موظفي الدول الحاليين وان المباني المكتتبة الحالية يمكن تحريرها في معظم المناطق لما يناسب النظام الجديد .

### ١ - الدولة القعيطية :

سينتج من قفل مركز الجمارك القعيطية على حدود « الواحدي - القعيطي » خسارة في الإيرادات نحو ١٥٠,٠٠٠ شلن .

اما المصروفات فسيكون : الوفر الآتي ممكناً في الحال :  
الرأس (٨) المادة (٣) كتبه (جمارك) ٣,٠٠٠ شلن .

### ٢ - الدولة الكثيرية :

من حيث الإيرادات .. فان الغناء تعريفه الجمرک الكثيري .. سينتج عنه خسارة في الإيرادات تقدر بـ ٢٤٠,٠٠٠ شلن في السنة .

أما في المصروفات : فان الوفر الآتي سيكون ممكناً نتيجة لالغاء ادارة الجمارك

الكثيرة وادماج بعض الادارات .

|      |        |                      |    |         |          |
|------|--------|----------------------|----|---------|----------|
| شلمن | ١٥٠٠   | ضابط الجوازات        | ١  | مادة ٤  | الرأس ٤  |
| شلمن | ١٨٠٠   | اثنين كتبة           | ٤  | مادة ٤  | الرأس ٢  |
| شلمن | ٨٥٠٠   | ٦ كتبة               | ٥  |         |          |
| شلمن | ١٤٤٠   | ٢ جنود جمارك مسئولون | ٧  |         |          |
| شلمن | ٦٠٠٠   | ٢١ حرس جمارك         | ٨  |         |          |
| شلمن | ٥٥٠٠   | علاوة غلاء           | ٩  |         |          |
| شلمن | ٦٠٠    | انارة مراكز خارجية   | ١٢ |         |          |
| شلمن | ٧٥٠    | انارة مراكز خارجية   | ١٣ |         |          |
|      |        | ملابس ومهمات         |    |         |          |
| شلمن | ٦٠٠    | متفرقات              | ١٥ |         |          |
| شلمن | ١٨٠٠   | واحد نائب            | ٣  | مادة ١٣ | الرأس ١٣ |
| شلمن | ١٤٤٠   | واحد نائب            | ٤  |         |          |
| شلمن | ٧٧٠    | علاوة غلاء           |    |         |          |
| شلمن | ٣٠،٧٠٠ | الجملة               |    |         |          |

٣ - الدولة الواحدة :

من حيث الايرادات فانه بالرغم من ان تعريفه الجمارك الواحدة هي أقل ٧٥ في المائة عن تعريفه الدولة القميطية والدولة الكثيرة . فليس من المزمع في أول الامر زيادة التعريف الواحدة بموجب ذلك لان هذا ربما يسبب هبوطاً في التجارة وفي النية الابقاء على التعريف الواحدة تقريباً في مستواها الحالي . وذلك بتخفيض الجمارك والتي يمكن تطبيقها في المنطقة الغربية فقط . ولهذا السبب فلا ينتظر حصول زيادة مباشرة على الايرادات في الجمارك .

وربما تكون هناك بعض الزيادات او النقصان في الايرادات عندما تتوحد رسوم الرخص الخ .. ولكن يلغي بعضها بعضاً وبذلك لا تأتي بأي فرق يذكر

في الإيرادات .

ولكن ليس من المنتظر حصول أي وفر سريع في المصروفات .

#### ٤ - المصروفات الاضافية :

المصروفات الاضافية لم تدرج الآن في ميزانية الدول يحتاج اليها :

١ - مشاهرات شخصية :

|      |        |    |                            |
|------|--------|----|----------------------------|
| شلمن | ١٠٠٠٠٠ | ١  | نائب سكرتير مالي حوالي     |
| شلمن | ١٠٠٠٠٠ | ١  | نائب سكرتير منطقة حوالي    |
| شلمن | ٥٠٠٠   | ١  | قاضي استئناف حوالي         |
| شلمن | ٥٠٠    | ١  | مساعد سكرتير حوالي         |
| شلمن | ٣٥٠٠٠  | ٢٠ | كتبة حوالي                 |
| شلمن | ١٢٠٠   | ١  | كاتب للقاضي حوالي          |
| شلمن | ٢٠٠٠٠  | ٢  | مصروفات اخرى متفرقات حوالي |
|      |        | ٣  | مصروفات خاصة :             |

|      |        |  |                               |
|------|--------|--|-------------------------------|
| شلمن | ١٠٠٠٠٠ |  | بناء مكاتب في المنطقة الغربية |
| شلمن | ١٢٠٠٠  |  | شراء سيارات المنطقة الغربية   |

## مشروع دستور محميات عدن الغربية

### الباب الاول

#### تأسيس الاتحاد :

١ سوف يؤسس اتحاد يعرف باسم « اتحاد محمية عدن الغربية » يشمل :  
سلطنة العوذلي .. وسلطنة العوالق العليا .. ومشيخة العوالق العليا .. وامارة  
بيحان .. وامارة الضالع .. وسلطنة الفضلي .. وسلطنة لحج .. ومشيخة شعيب ..  
وسلطنة يافع السفلى .

٢ - بعد تأسيس الاتحاد .. يمكن قبول اية دولة في المحمية الغربية ( لم تكن  
عضواً في الاتحاد ) لعضوية الاتحاد بشرط ان يسن قانون اتحادي في اول الامر  
يعترف بقبولها في العضوية .. ويشترط ان تقبل حكومة الدولة المختصة شروط  
ذلك القانون .

٣ - يمكن تعديل نصوص هذا الدستور بواسطة قانون اتحادي

### الباب الثاني

#### المندوب السامي :

٤ - سوف يكون الحاكم العام لمستعمرة عدن مندوباً سامياً لاتحاد محمية عدن  
الغربية .. بالاضافة الى الصلاحيات الاخرى التي يتمتع بها بمقتضى نصوص هذا  
الدستور .

وسوف تكون له سلطة بحكم مركزه كمندوب صاحبة الجلالة وبمقتضى نصوص  
المعاهدات المعقودة بين جلالته وبين رؤساء الدول الداخلية في الاتحاد وذلك

حسبما يراه مناسباً وفي مصلحة الحكم الصالح للاتحاد ورفاهية الاهالي بأن يقدم لمجلس الرؤساء الذي يخلفه هذا الدستور النصح الرسمي الذي سوف يكون المجلس المذكور ملزماً بقبوله . ولهذا الغرض يمكن للمندوب السامي ان يدعو الى انعقاد المجلس في اي وقت .

### الباب الثالث

#### مجلس الرؤساء :

- ٥ - سوف يتأسس مجلس الرؤساء على ان يتكون كما يأتي :
- ١ - الرئيس .. وهو المندوب السامي .
- ٢ - نائب الرئيس .. الذي سوف يختاره أعضاء المجلس من بينهم لمدة سنة في كل حالة .
- ٣ - أعضاء .. ويجب أن يكونوا من رؤساء الدول الداخلة في الاتحاد أو نوابهم المفوضين .
- ٤ - السكرتير العام للإدارة الاتحادية .. الذي سوف يقوم بدور المستشار للمجلس نيابة عن المندوب السامي .
- ٦ - يمكن للرئيس أو لأي عضو في المجلس ان يقدم اي اقتراح يتعلق بسير أعمال ومسؤوليات المجلس بمقتضى نصوص هذا الدستور لاتخاذ قرار بشأنه . وأي قرار من هذا القبيل سيتم بأغلبية أصوات الأعضاء الحاضرين ولهذا الغرض لن يكون للسكرتير العام اي صوت .
- ٧ - سيكون للرئيس صوت عادي وصوت الترجيح .
- ٨ - سوف يكون الرئيس وأعضاء المجلس مسؤولين كمجموعة لما يتخذه المجلس من قرارات .
- ٩ - تكون المباحثات وكل ما يجري في المجلس سرياً وسوف يكون الرئيس وكل عضو ملزماً بعدم افشاء سرية ذلك .
- ١٠ - تكرر المكافأة التي تدفع للرئيس وأعضاء المجلس بموجب قانون وتدفع

تكاليف تلك المكافأة من ايراد الاتحاد .

١١ - سوف يصدر المجلس لوائح لانتظام وحسن سير أعماله ومباشرتها .

١٢ - سوف تعقد جلسات المجلس واللجنة في عدن .

١٣ - تتأسس لجنة عاملة للمجلس وتتكون كما يأتي :

أ - رئيس وهو نائب الرئيس في مجلس الرؤساء .

ب - عضوان ينتخبهما مجلس الرؤساء من بين اعضائه لمدة سنة في كل حالة .

١٤ - يكون في مقدور اللجنة العاملة في جميع الاوقات عندما يكون مجلس

الرؤساء غير منعقد ان تتمتع بالسلطات المخولة للمجلس بالنيابة عنه وان تتصرف وتعامل بكل وجه من الوجوه كأنها المجلس ذاته .

١٥ - يجري سير اعمال اللجنة بمقتضى لائحة تنظيم اعمال المجلس ما عدا

رأي الرئيس فيكون له صوت عادي عند التصويت .

### الباب الرابع

١٦ - تكون السلطة التنفيذية ضمن الاتحاد مخولة لمجلس الرؤساء وبمقتضى ما

تسمح به نصوص هذا الدستور لمجلس تنفيذي .

١٧ - سوف يتأسس مجلس تنفيذي ويتكون كما يأتي :

١ - رئيس وهو المستشار العام للإدارة الاتحادية .

٢ - المستشار القضائي للإدارة الاتحادية .

٣ - السكرتير المالي للإدارة الاتحادية .

٤ - عضوان من مجلس الرؤساء وعضوان من المجلس التشريعي يعينهم المندوب

السامي لمدة سنتين في كل حالة .

١٨ - يمكن للرئيس او لأي عضو في المجلس التنفيذي - بشرط موافقة

الرئيس - ان يقدم اي اقتراح يتعلق بسير اعمال او مسؤوليات الحكومة الى الرئيس

المجلس التنفيذي لاتخاذ قرار بشأنه . واي قرار من هذا القبيل . . سيتم باغلبية

اصوات الاعضاء الحاضرين .

- ١٩ - سيكون للرئيس صوت عادي وصوت الترجيح .
- ٢٠ - يمكن لمجلس الرؤساء لاسباب تدون في محضر الجلسة التنفيذي ان يلغي اي قرار يتخذه المجلس الاخير وسيبدله بقرار من عنده على ان يعتبر قرار مجلس الرؤساء هذا القرار للمجلس التنفيذي .
- ٢١ - يكون اعضاء المجلس التنفيذي مسئولين كمجموعة عن سياسة المجلس وقراراته وتصرفاته .
- ٢٢ - وتكون المباحثات وكل ما يجري في المجلس التنفيذي سرية وكل عضو في المجلس ملزماً بعدم افشاء سرية ذلك . ويستثنى من هذا أي موظف من الادارات الانحاديّة قد يفوض تفويضاً صريحاً بحكم واجبه الرسمي ان يعلن للجمهور أي قرار من قرارات المجلس .
- ٢٣ - سوف تقرر المكافأة التي تدفع للرئيس ولاءعضاء المجلس التنفيذي مقابل خدماتهم بموجب قانون وسوف تدفع تكاليف تلك المكافأة من ايرادات الاتحاد .
- ٢٤ - يصدر المجلس التنفيذي لوائح لانتظام حسن سير اعماله ومباشرتها .
- ٢٥ - تعقد جلسات المجلس في عدن .

## الباب الخامس

### السلطة التشريعية للاتحاد :

#### أ - السلطة التشريعية للاتحاد

٢٦ - وقد تكون السلطة التشريعية ضمن حسن الاتحاد مخولة للمندوب السامي ومجلس الرؤساء ومجلس تشريعي تكون له صلاحية سن القوانين للامن والنظام والحكم الصالح والرفاهية في الاتحاد بمقتضى نصوص الجدول الاول التابع لهذا الدستور .

٢٧ - سوف يتأسس مجلس تشريعي كما يأتي :

١ - رئيس . . . ينتخبه المجلس من بين اعضائه لمدة سنتين في كل حالة .

٢ - اعضاء .. رسميون من الادارة الاتحادية يعينهم المندوب السامي بمقتضى ما يراه مناسباً الى حد لا يتجاوز احد عشر عضواً على ان تكون هذه التعيينات لمدة سنتين في كل حالة .

٣ - عضوان .. رسميان عربيان يعينهما مجلس الرؤساء بمشورة المندوب السامي .

٤ - عضو واحد عادي يعينه كل من رؤساء دول الاتحاد لمدة سنتين في كل حالة .

٢٨ - سوف تتم جميع المسائل المقدمة بشأنها مقترحات الى المجلس التشريعي

لاتخاذ قرار بطريقة اغلبية اصوات الاعضاء الحاضرين .

٢٩ - لن يكون للرئيس صوت عادي بل سيكون له صوت الترجيح .

٣٠ - سوف تتقرر المكافأة التي تدفع للاعضاء الرسميين والاعضاء العاديين

مقابل خدماتهم للمجلس التشريعي بموجب قانون وان تدفع تكاليف هذه المكافأة

من مالية الاتحاد على ان لا يحصل اي عضو رسمي او عادي - يتناول مكافأة

كعضو في المجلس التنفيذي على مكافأة من هذا الباب .

٣١ - يمكن للمجلس التشريعي ان يصدر لوائح لانتظام وحسن سير اعماله

ومباشرتها .

٣٢ - سوف تعقد جلسات المجلس في عدن .

## ب - الاسلوب التشريعي :

١ - التشريع الرسمي بواسطة مرسوم يصدره المندوب السامي :

٣٣ - يمكن للمندوب السامي سن القوانين بمقتضى ما ينص عليه القسم (أ)

من الجدول الاول التابع لهذا الدستور وذلك باصدار المراسيم .

٣٤ - بصرف النظر عما جاء في الفقرة المتقدمة يمكن للمندوب السامي بموجب

اختياره ان يتشاور مع الرؤساء بخصوص أي قانون يقترح سنه .

٢ - التشريع الرسمي بواسطة قانون يصدره مجلس الرؤساء :

٣٥ - يمكن لمجلس الرؤساء سن قوانين بمقتضى نصوص القسم (ب) من

الجدول الاول التابع لهذا الدستور . وذلك باصدار قوانين في مصلحة الامن



والثقة العامة والحكم الصالح بشرط أن يقدم المجلس هذه القوانين دائماً قبل إصدارها بصورة مسودة الى المندوب السامي وأن يأخذ منه تأكيدات بأنه لا يرغب في ابداء مشورته الرسمية للمجلس .

### ٣ = التشريع الرسمي بواسطة القوانين :

٣٦ - سوف يكون المجلس التنفيذي مسؤولاً بالنيابة عن الحكومة الاتحادية عند البدء في اي تشريع او اقتراح اي تشريع بمقتضى نصوص القسم ( ب ) من الجدول الاول التابع لهذا الدستور .

٣٧ - على المجلس التنفيذي تقديم هذه التشريعات الى المجلس التشريعي في صيغة المشروع بقانون رسمي .

٣٨ - اذا اقر المجلس التشريعي « مشروع قانون رسمي » اما بدون تعديل او بعد ادخال تعديلات عليه . ويقبلها المجلس التنفيذي . فعلى المجلس التنفيذي تقديم ذلك بالصيغة التي اقرها به المجلس التشريعي الى مجلس الرؤساء للموافقة عليه .

٣٩ - عند الحصول على الموافقة من مجلس الرؤساء يصبح المشروع بقانون قانوناً .

٤٠ - بصرف النظر عما نصت عليه الفقرات ٣٨ و ٣٩ و ٤٠ يجب على مجلس الرؤساء قبل اعطاء موافقته على اي مشروع بقانون ان يستفسر من المندوب السامي اذا كانت لديه رغبة في تقديم مشورته الرسمية ام لا .

### ٤ - التشريع المستعجل بواسطة امر مؤقت :

٤١ - اذا رأى المجلس التنفيذي لزوم سن قانون رسمي كمسألة مستعجلة خلال الفترة التي لم يكن فيها المجلس التشريعي منعقداً يمكنه بعد اخذ موافقة مجلس الرؤساء اصدار امر مؤقت يسن به القانون المطلوب .

٤٢ - للمجلس التنفيذي اما ان يلغي اي امر مؤقت كهذا قبل انعقاد الجلسة القادمة للمجلس التشريعي او ان يقدمه للمجلس المذكور كأنه مشروع بقانون رسمي .

٤٣ - أي أمر مؤقت سيكون له قوة نفاذ القانون ابتداء من وقت اعلانه ، الى وقت الغائه أو سنه كقانون .

## الباب السادس

### المالية

#### ١ - الميزانية :

٤٤ - على المجلس التنفيذي تدبير اعداد ميزانية سنوية تتكون من تقدير للايرادات للعام . وتقدير للمصروفات التي ستصرف من تلك الايرادات .

٤٥ - على المجلس التنفيذي تدبير تقديم مقترحات لجميع المصروفات المشار اليها أعلاه للمجلس التشريعي بصيغة « مشروع بقانون تخصيص مالي » يحتوي على تقديرات مبنية للخدمات المتعددة المطلوبة . وبعد ذلك تعامل هذه المقترحات من كافة النواحي كأنها مشروع بقانون رسمي .

٤٦ - على المجلس التنفيذي تدبير تقديم أي اقتراح لعرض ضرائب جديدة أو تعديل الضرائب السارية للمجلس التشريعي بصيغة « مشروع بقانون مالي » ما عدا في الحالات التي قد نص عليها أمراً من الأوامر . وبعد ذلك يعامل من كافة النواحي كأنه مشروع بقانون رسمي .

#### ٢ - مشاريع بقوانين تخصيصات مالية اضافية :

٤٧ - في حالة ما اذا ثبت أن المبلغ المخصص صرفه ( بموجب مشروع بقانون تخصيص مالي ) وافق عليه مجلس الرؤساء غير كاف للعام الجاري .. او في حالة ما اذا دعت الضرورة خلال العام الجاري لصرف مبلغ لم يخصص له مقابل في التقديرات المقررة ( في مشروع بقانون تخصيص مالي ) يجب على المجلس التنفيذي ان يدبر تقديم تقرير للصرف المطلوب من ايرادات العام الجاري الى المجلس التشريعي بصيغة مشروع بقانون اعتماد مالي اضافي .

#### ٣ - مشروعات بقوانين مالية اضافية :

٤٨ - يمكن للمجلس التنفيذي في أي وقت تدبير تقديم مشروع بقانون مالي

اضافي الى المجلس التشريعي .

٤٩ - سوف تعامل المشروعات بقوانين مالية اضافية بنفس الطريقة التي تعامل بها المشروعات بقوانين مالية ، ما عدا في حالة اذا لم يكن المجلس التشريعي منعقداً حين يمكن لمجلس الرؤساء في الحالات المستعجلة تفويض فرض ضريبة جديدة أو تعديل الضرائب السارية بواسطة أمر مؤقت .

٤ - المصروفات التي تدفع من احتياطي الاتحاد :

٥٠ - اذا رأى المجلس التنفيذي من المرغوب فيه ان تدفع أي مصروفات من الاحتياطي للاتحاد، فعليه تدبير تقديم مشروع بقانون يشمل تلك المصروفات الى المجلس التشريعي .

٥١ - سوف تعامل هذه المشروعات بقوانين من كافة النواحي كأنها مشروع قانون مالي .

٥ - الحسابات النهائية :

٥٢ - على المجلس التنفيذي تدبير تقديم الحسابات النهائية للايرادات والمصروفات لكل عام الى المجلس التشريعي ، وان يدبر في نفس الوقت تقديم تقدير مكتوب للهيئة التي راجعت تلك الحسابات .

٥٣ - اذا صرفت مصروفات زيادة عن المخصصة بقانون التخصيص المالي فيما يتعلق بأي باب .. فعلى المجلس التنفيذي أن يدبر تقديم مشروع بقانون يشمل الزيادة المذكورة الى المجلس التشريعي .

٥٤ - سوف تعامل هذه المشاريع بقوانين مالية من جميع النواحي ، كأنها مشروعات بتخصيصات مالية .

## الباب السابع

السلطة القضائية الاتحادية :

أ - المحكمة الاتحادية العليا

٥٥ - سوف تؤسس محكمة اتحادية عليا وتتكون من قاض يعينه

المندوب السامي .

٥٦ - وتكون المحكمة الاتحادية العليا صاحبة البت في جميع القضايا فيما بين الحكومة الاتحادية وحكومة أي دولة داخلة في الاتحاد .

### ب - المحكمة الاتحادية

٥٧ - تؤسس محكمة اتحادية ويكون لها صلاحية غير محدودة ، في كافة القضايا المدنية والجنائية ما عدا تلك الداخلة ضمن نطاق قانون الشريعة وذلك فيما بين الدول الداخلة في الاتحاد او فيما بين الهيئات الاجتماعية القاطنة في مختلف الدول الداخلة في الاتحاد .

٥٨ - سوف تتشكل المحكمة الاتحادية كما يلي :

١ - رئيس .. وهو السكرتير العام للإدارة الاتحادية وبصفته هذه كمستشار للمندوب السامي .

٢ - أربعة أعضاء .. يعينهم المندوب السامي يكون اثنان منهم رؤساء دول داخلية في الاتحاد واثنان أعضاء في المجلس التشريعي ويشترط دائماً أن لا يكون لأي عضو من هؤلاء أي مصلحة مباشرة او غير مباشرة في اية قضية .

٥٩ - سوف يتم قرار المحكمة في كل قضية بموجب رأي أغلبية الاعضاء الحاضرين وعند حصول اختلاف في الرأي بين أعضاء المحكمة يجب أن تسجل آراء كل من الأغلبية والاقلية .

٦٠ - لن يكون للرئيس صوت عادي ولكن له صوت الترجيح .

### ج - المندوب السامي

٦١ - يصدق على قرارات المحكمة الاتحادية العليا من المندوب السامي .

٦٢ - تستأنف أحكام المحكمة الاتحادية لدى المندوب السامي الذي يحل له ان يصادق عليها يبطلها او يعدها .

### د - المحكمة الشرعية للاستئناف

٦٣ - سوف تتأسس محكمة شرعية للاستئناف يكون لها صلاحية استئناف

جميع القضايا أمام المحاكم الشرعية الابتدائية داخل الاتحاد .  
٦٤ - وستتكون المحكمة من قاض يعينه المجلس التنفيذي .

#### هـ - مجلس الرؤساء

٦٥ - يمكن تقديم التماسات للرحمة ضد أحكام الاعدام الصادرة من أية محكمة داخل الاتحاد الى مجلس الرؤساء الذي يحق له أن يأمر بسجن الأشخاص المحكوم عليهم بالاعدام حسب رغبته بدلا من تنفيذ حكم الاعدام فيهم .

#### الباب الثامن

##### الخدمات الاتحادية :

٦٦ - تتأسس ادارة للخدمة الاتحادية للقيام بكل مسؤوليات وأعباء الحكومة الاتحادية .

٦٧ - سوف يتصرف السكرتير العام للادارة الاتحادية في جميع التعيينات والترقيات والتبديلات للموظفين داخل خدمة الاتحاد وذلك نيابة عن الحكومة الاتحادية .

٦٨ - جميع الضباط التابعين لخدمة صاحبة الجلالة للمستعمرات الذين لهم مناصب في الخدمة الاجتماعية سوف يعتبرون لغرض نظامهم وشروط خدمتهم ضباطاً تابعين لحكومة مستعمرة عدن ومنتدبين منها الى الحكومة الاتحادية .

#### الباب التاسع

##### الاحتياطات في حالة فشل النظام الدستوري :

٦٩ - اذا اقتنع المندوب السامي في أي وقت بأن حالة قد طرأت بحيث لا تستطيع الحكومة الاتحادية الاستمرار بمقتضى هذا الدستور يمكنه بواسطة اعلان أن يحتفظ لنفسه بكل أو ببعض الصلاحيات المخولة لمجلس الرؤساء للمجلس التنفيذي والتشريعي .

## الباب العاشر

العلاقات الادارية بين الحكومة الاتحادية وحكومات الدول الداخلية في الاتحاد .

١ - مسؤوليات وصلاحيات حكومات الدول الداخلة في الاتحاد :

٧٠ - سوف تكون الحكومة كدولة داخلة في الاتحاد مسؤولة على العموم عن الحكم الصالح ورفاهية السكان فيها وعليها لهذا الغرض ان تواصل القيام والتمتع بجميع المسؤوليات والصلاحيات ، كما كانت الحال قبلاً بشرط ألا تكون لها أية صلاحية ادارية او تشريعية من تلك التي تتمتع بها الحكومة الاتحادية بمقتضى نصوص الدستور .

٧١ - تكون حكومة كل دولة داخلة في الاتحاد مسؤولة ضمن الحدود الاقليمية الداخلة تحت سيطرتها على تنفيذ التشريعات الاتحادية او أحد وكلائها .

٧٢ - سوف تعالج المحاكم المختصة التي تنشئها حكومات الدول الداخلة في الاتحاد جميع القضايا الناتجة عن مخالفات لأي قانون تسنه الحكومة الاتحادية ، وسوف تؤول جميع الغرامات والرسوم المدفوعة عن تلك القضايا الى ايراد الدولة المختصة الداخلة في الاتحاد .

٧٣ - ستكون حكومة كل دولة داخلة في الاتحاد مسؤولة على المحافظة والتعرف على أي شخص يدان بارتكاب المخالفات لأي قانون تسنه الحكومة الاتحادية ، وتحكم عليه بالسجن محكمة تابعة للدولة داخلة في الاتحاد وذلك طول مدة الحكم بالسجن .

٧٤ - تكون حكومات جميع الدول الداخلة في الاتحاد مسؤولة عن تنفيذ جميع الاوامر الصادرة من المحاكم فيما يختص بالقضايا المتعلقة بالمخالفات ضد القوانين التي تسنها الحكومة الاتحادية .

٢ - مسؤوليات وصلاحيات الحكومات الاتحادية :

١ - مسؤوليات تقديم الخدمات المتنوعة :

٧٥ - سوف تكون الحكومة الاتحادية مسؤولة ضمن حدود مقدرتها المالية

وعند توفر الامكان والرغبة فيما عدا ذلك عن تقديم الخدمات المبينة في الجدول الثاني التابع لهذا الدستور .

٧٦ - للحكومة الاتحادية أن تعين وكلاء ، وتمنحهم صلاحيات كما تقتضيه الضرورة للقيام بمسؤولياتها على خير وجه لتقديم تلك الخدمات .

## ٢ - مسؤولية الامن :

٧٧ - بصرف النظر عن النصوص القضاية بأن يكون المندوب السامي مسئولاً عن الدفاع عن الاتحاد من الهجوم الخارجي ، وأن تكون حكومة كل دولة داخلة في الاتحاد مسئولة على المحافظة على القانون والنظام في المنطقة الداخلة تحت سيطرتها . بغض النظر عن هذا سوف تكون الحكومة الاتحادية مسئولة على العموم عن الأمن العام داخل الاتحاد .

٧٨ - ولهذا الغرض سوف تؤسس قوة شرطة اتحادية توضع فصائل منها في تلك الجهات من الاتحاد التي تراها الحكومة الاتحادية ضرورية .

٧٩ - سوف تكون قوة الشرطة في الاتحاد مسئولة عن أمن وسلامة حدود الاتحاد والدول الداخلة فيه .

٨٠ - يمكن استخدام قوة الشرطة الاتحادية لتأييد قوات الأمن التابعة لأي دولة داخلة في الاتحاد وذلك بطلب من الحكومة المختصة .

٨١ - سوف تقدم الشرطة الاتحادية اذا طلبت ذلك منها حكومة دولة داخلة في الاتحاد تسهيلات لتموين وتجهيز قوات أمنها . وسوف تقدم ضمن حدود مقدرتها كل مساعدة ومشورة تقتضيها الضرورة لحسن قيام تلك القوات بأعمالها .

## ٣ - مسؤولية مساعدة حكومات الدول الداخلة في الاتحاد :

٨٢ - في حالة غياب وكلاء حكومة دولة في الاتحاد سوف يكون وكلاء الحكومة الاتحادية مسئولة عن تنفيذ أي قانون من قوانين تلك الدولة .

٨٣ - سوف تقوم الحكومة الاتحادية في حالة طلب حكومة داخلة في الاتحاد

بتقديم المعونة لتنفيذ أي قرار لمشروع أو أي تشريع .

## الباب الحادي عشر

### العلاقات المالية بين الحكومة الاتحادية وحكومات الدول الداخلة

- ٨٤ - سوف تكون الحكومة الاتحادية مسئولة عن القيام بتكاليف جميع الخدمات وأوجه النشاط الضرورية لحسن إدارتها لواجباتها .
- ٨٥ - بموجب تشريع من أي باب من الابواب المبينة في الجدول الثالث التابع لهذا الدستور أو كلها .
- ٨٦ - يمكن لحكومة الدول الداخلة في الاتحاد جمع أي نوع من الإيرادات ما عدا تلك المبوبة في الجدول الثالث التابع لهذا الدستور .
- ٨٧ - للحكومة الاتحادية ان تعين وكلاء وتمنحهم صلاحيات كما تقتضيه الضرورة لجميع أنواع الإيرادات المبينة في الجدول الثالث التابع لهذا الدستور .
- ٨٨ - سوف تقدم الحكومة الاتحادية سنوياً منحة الى إيرادات حكومة كل دولة داخلة في الاتحاد التي كانت تجمع واردات جمركية قبل تأسيس الاتحاد تعويضاً لخسارة تلك الإيرادات .. وذلك بموجب المقياس المبين في الجدول الرابع التابع لهذا الدستور .
- ٨٩ - سوف تدفع الحكومة - كدولة داخلة في الاتحاد - مساهمة سنوية للحكومة الاتحادية بموجب المقياس المبين في الجدول الخامس التابع لهذا الدستور .
- ٩٠ - يمكن للحكومة الاتحادية ان تقدم أي منحة أو قرض بأي شرط لحكومة أي دولة داخلة في الاتحاد .
- ٩١ - لا يمكن لحكومة أي دولة داخلة في الاتحاد ان تقرض دراهم الا من الحكومة الاتحادية .
- ٩٢ - يمكن للحكومة الاتحادية ان تقرض أي « دراهم » في أي وقت من أي مصدر بشرط موافقة المندوب السامي على ذلك .



## الباب الثاني

احتياطات خاصة لتحديد العلاقات بين الحكومات الاتحادية

وحكومات الدول الداخلة في الاتحاد

١ - تفسير الحقوق والواجبات :

٩٣ - عند حصول اختلاف في وجهة النظر في أية قضية بين الحكومة الاتحادية وحكومة أي دولة داخلة في الاتحاد ، يجب ان تسود وجهة نظر الحكومة الاتحادية بشرط ان يكون بإمكان حكومة أي دولة داخلة في الاتحاد ان تحيل القضية المتنازع عليها الى المحكمة العليا الاتحادية لاتخاذ قرار .

ب - حق الحكومة الاتحادية في التدخل في شؤون اية دولة داخلة في الاتحاد :

٩٤ - اذا رأى مجلس الرؤساء في أي حال سلوك حكومة من الحكومات التابعة للدول الداخلة في الاتحاد أصبح يهدد سلامة او رفاهية الاتحاد . . يمكنه ان يتخذ أي خطوات يراها ضرورية لصيانة وسلامة ورفاهية الاتحاد، الا انه يشترط في هذه الحالة ان يبلغ مجلس الرؤساء قصده قبل اتخاذ اية خطوة الى المندوب السامي وان يتناول منه تأكيداً بأنه لا يرغب في اعطائه مشورة رسمية .

### المجدول الاول

الامور التي يمكن للمندوب السامي او للحكومة الاتحادية

اصدار قوانين بشأنها

١ - الامور التي يمكن للمندوب السامي صلاحية سن قوانين بشأنها بواسطة اصدار مراسيم :

١ - الدفاع :

جميع المسائل المتعلقة بالدفاع بما فيها :

أ - قوات صاحبة الجلالة المسلحة .

ب- اعمال الدفاع والمناطق المشمولة بالحماية .

ج- توقيف الاشخاص لاسباب تتعلق بالدفاع او الشؤون الخارجية .

٢- الشؤون الخارجية :

أ- المعاهدات والاتفاقيات مع السلطات والحكومات .

ب- تسليم الجناة .

ج- الجوازات .

٣- الامن العام :

جميع المسائل المتعلقة باستخدام قوات صاحبة الجلالة المسلحة لفرض الامن

العام داخل الاتحاد .

٤- الطوارئ- سلطة اعلان حالة الطوارئ واصدار الاوامر بعد ذلك .

٥- السلطات المخولة للوالي بمقتضى أمر محمية عدن لعام ١٩٣٧ :

ب- الامور التي للحكومة الاتحادية صلاحية من قوانين بشأنها بواسطة

اصدار القوانين والاوامر المؤقتة :

١- الزراعة وصيد الاسماك والغابات والماشية - الحماية ضد الحشرات

ومنع الامراض .

٢- المواصلات :

أ- الطائرات والمطارات .

ب- حمل الركاب والبضائع .

ج- البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية .

د- الطرق والجسور .

هـ- النقل على الطرقات .

٣- الدستور :

تعديل الدستور الاتحادي .

٤ - المحاكم :

تكوين واختصاصات وصلاحيات ولوائح جميع المحاكم الاتحادية .

٥ - الرقابة الاقتصادية والتقدم :

أ - العملة والاوراق المالية .

ب - تقدم ورقابة الانتاج الصناعي والمعنوي عندما تكون الرقابة ضرورية للصالح العام .

ج - حركة البضائع والافراد داخل الأتحاد .

د - رقابة المواد الضرورية .

هـ - الواردات والصادرات .

و - رقابة الاسعار .

٦ - المعارف :

كافة المنشآت والمنظمات التعليمية .

٧ - الصحة :

كافة الامور المتعلقة بالصحة العامة .

٨ - الهجرة :

٩ - الاراضي والاملاك :

امتلاك الاراضي والاملاك لاغراض عامة متعلقة بسير اعمال الحكومة الاتحادية .

١٠ - المجلس التشريعي والمجلس التنفيذي :

مرتبات الاعضاء .

١١ - الخدمات العامة وضباط هذه الخدمات .

شروط الخدمة والواجبات والصلاحيات والضبط الخ ..

١٢ - الإيرادات :

( جميع أنواع الإيرادات كما هي مبينة في الجدول الثالث ) .

١٣ - الأمن :

- أ - الأمن فيما بين الدول الداخلة في الاتحاد وسكانها .  
ب - الأمن في أية دولة داخلة في الاتحاد بطلب من حكومتها .  
ج - طرد الأفراد لأسباب الأمن العام من إحدى الدول الداخلة في الاتحاد إلى أخرى .

د - طرد الأفراد من الاتحاد لأسباب الأمن العام .

١٤ - ضبط ومراقبة المستعمل فيما يختص بجميع المياه التي تخترق أراضي أكثر من دولة واحدة داخلة في الاتحاد .

## الجدول الثاني

الخدمات المتنوعة التي ستكون حكومة الاتحاد مسؤولة عنها

- ١ - التطور الاقتصادي والرفاهية فيما يتعلق بالآتي :
- أ - تقديم الخدمات الزراعية والمتعلقة بتنمية الغابات وذلك إلى حد ينحصر إعطاء المشورة الفنية والمساعدة وتمويل الموظفين الفنيين لتوظيفهم لدى حكومات دول الاتحاد وإدارة المشاريع التقدمية أو التجريبية الكبرى أو البحث العلمي ومكافحة الحشرات والأمراض .
- ٢ - تموين وتوزيع المواد الضرورية :
- ب - مراجعة حسابات حكومات جميع الدول الداخلة في الاتحاد .  
ج - إنشاء إدارة وصيانة المواني الجوية وميادين الهبوط .  
د - ضبط الهجرة إلى داخل الاتحاد ومنه .  
هـ - تقديم أنواع التعليم الابتدائي والمتقدم بشرط أن تبقى مسؤولية بناء جميع المدارس الابتدائية على عاتق حكومات الدول الداخلة في الاتحاد التي ينحصر الأمر .

- و - تقديم المشورة الفنية والمساعدة فيما يخص صيد الاسماك .
- ز - الخدمات البريدية والمواصلات السلوكية واللاسلكية .
- ح - انشاء وصيانة جميع الطرق الرئيسية .
- ط - تسجيل وضبط جميع وسائل النقل الآلية .

### الجدول الثالث

#### مصادر الايراد الاتحادي

- أ - الرسوم المأخوذة على استخدام الموانئ الجوية وميادين الهبوط .
- ب - رسوم الهجرة المأخوذة على اي نوع من الهجرة الى الخارج او الداخل او فيما بين الدول الداخلة في الاتحاد وبعضها .
- ج - الرسوم المأخوذة على اي نوع من العربات الآلية المسافرة على طريق الاتحاد .
- د - الرسوم المأخوذة فيما يختص بالخدمات التعليمية التي تقدمها اي نوع من المؤسسات المدرسية او التعليمية .
- هـ - الرسوم المأخوذة فيما يختص بالخدمات الصحية التي تقدمها اي نوع من المؤسسات الصحية .
- و - الرسوم المأخوذة على دخل الأفراد او الهيئات .
- ز - الرسوم المتعلقة بتقديم التسهيلات البريدية او المواصلات السلوكية واللاسلكية .
- ح - الرسوم المأخوذة فيما يختص بتسهيل وترخيص اي نوع من العربات الآلية .
- ط - الرسوم والغرامات التي تفرضها المحكمة الاتحادية العليا او المحكمة الاتحادية او المحكمة الشرعية للاستئناف .
- ي - الرسوم او الضرائب المأخوذة فيما يختص بتوريد او تصدير اي نوع من البضائع الى الاتحاد او منه او فيما بين الدول الداخلة في الاتحاد وبعضها .

### الجدول الرابع

تقدير التعويض الذي سيدفع لحكومات الدول الداخلة في الاتحاد مقابل

فقدان حق جمع رسوم الجمارك والطريق .. الخ ..

| المبلغ المجموع خلال السنة السابقة للاتحاد | مقدار التعويض الذي سيدفع بالنسبة للرسوم الجمركية المجموعة |
|---|---|
| جنيهاً                                    | النسبة المئوية  |
| الاولى ال ٥٠٠٠ ر                          | ١٠٠   |
| الثانية ال ٥٠٠٠ ر                         | ٩٥  |
| الثالثة ال ٢٥٠٠٠ ر                        | ٩٠  |
| ما يلي ذلك                                | ٨٥  |

### الجدول الخامس

تقدير المساهمة التي ستدفعها حكومات الدول الداخلة في الاتحاد الى الحكومة الاتحادية :

| الدخل السنوي للدولة | المقدار الذي ستدفعه الدولة بالنسبة المئوية لايراداتها |
|---------------------|---|
| جنيه                | في المائة   |
| الاولى ال ١٠٠٠ ر    | ٣   |
| الثانية ال ١٥٠٠ ر   | ٤   |
| الثالثة ال ٥٠٠٠ ر   | ٥   |
| ال ١٠٠٠٠ ر          | ٧   |
| ال ١٠٠٠٠ ر          | ١٥  |
| ال ١٠٠٠٠ ر          | ٢٠  |
| ما يلي ذلك          | ٢٥  |

## بيان للرأي العام من حزب رابطة ابناء الجنوب العرب

ايها الشعب العربي العزيز

تقوم قوات الاحتلال البريطانية هذه الايام بشن غارات جوية متوالية وبعمليات حرب ابادة لابخواننا في منطقة يافع العليا ، وتخرب مساكنهم وتحرق مزارعهم وتقتل مواشيهم وابلهم بقنابلها المحرقة .  
ان قوات الاحتلال في بلادنا التي ترتكب هذه الاعمال الوحشية ضد المواطنين لابرياء العزل من السلاح في يافع العليا تعمل في نفس الوقت على تضليل الرأي العام المحلي والخارجي بالادعاء في بلاغاتهم بأن ما يحدث اليوم في يافع العليا ليس الا ( حادثاً بين اتباع محمد بن عيدروس وفرقة حيدرة بن منصور وعلي عاطف وجعبل بن حسين العوذلي ) .

ان قوات الاحتلال البريطانية تقصد من وراء هذه البلاغات تضليل الرأي العام المحلي والخارجي وحجب الحقائق المرة عنه واسدال ستار كثيف على الفضائح الوحشية الارهابية التي ترتكبها اليوم في يافع ضد المواطنين الآمنين الابرياء .  
اننا لنشهد الشعب والرأي العام العالمي بأن قوات الاحتلال البريطانية هي التي زحفت باعتراف بلاغاتها بمعداتها الحربية الى يافع العليا في يوم ٢٧ اكتوبر ١٩٦٠ حيث يسكن البطل المناضل محمد بن عيدروس وان هذا الزحف لا يمكن ان يفسر الا على انه مؤامرة مدبرة وخطة مرسومة للتوسع والاحتلال واستفزاز

المواطنين والتحرش بهم . وان هذا الزحف ليس الا استمراراً لأعمال الارهاب التي طالما مارستها قوات الاحتلال البريطانية ضد المواطنين الابرياء والعناصر الوطنية الصلبة بغية تصفية الحركة الوطنية الهادفة الى التحرر والوحدة . وما اقتحام قوات الاحتلال البريطانية للحج في ابريل ١٩٥٨ ، وما عمليات الاستفزاز والارهاب والتحرش التي قامت بها تلك القوات آنذاك ضد المواطنين الابرياء العزل في الحج بغية اعتقال فضيلة السيد محمد علي الجفري رئيس رابطة انباء الجنوب . وما تبع ذلك من فصول المؤامرة التي انتهت بعزل الانكليز لسultan الحج الشرعي السلطان علي بن عبد الكريم فضل ومنعه من العودة الى بلاده . وتقييم وضع خاضع مستسلم لسيطرتهم المباشرة . نقول ليس اقتحام قوات الاحتلال البريطانية لعاصمة الحج ببعيد .

وان ما تمارسه اليوم قوات الاحتلال البريطانية في يافع العليا وضد قوى الشعب هناك بقيادة البطل الشعبي محمد بن عيدروس ليس الا صورة مكبرة من المؤامرة التي دبرت ضد القوى الوطنية في الحج في ١٨ ابريل ١٩٥٨ وان المأساة التي صنعها الانكليز في الحج لتكرر اليوم في جزء آخر من جنوبنا العربي . . في يافع العليا . . وان اختلفت فصولا وابطالا .

ان محمد بن عيدروس الذي يواجه اليوم قوات الاحتلال بقاذفاتها وطائراتها ورصاصها . . ليس الا مناضلاً شعبياً رفض ان يبيع ارضه للقوى الاجنبية ، ورفض ان يساوم او يتاجر بقضية شعبه وبني قومه . ورفض تمكين قوى الاحتلال من ترسيخ اقدامها في جنوبنا العربي وتحويله الى قاعدة عسكرية ذرية يتخذ منها مجرمو الحرب نقطة انطلاق وارتكاز وعمليات الابادة والغزو والاغارة على الاجزاء الاخرى من وطننا العربي الكبير . ومنطقة تهديد لاصدقائنا شعوب آسيا وافريقيا وللسلام العالمي .

ان الحالة اليوم في يافع العليا خطيرة جداً . . وان شعبنا هناك مهدد بالفناء والحرب والموت . وان الاعمال الوحشية التي تنتهجها قوات الاحتلال البريطانية والغارات الجوية المتوالية التي تشنها باتت تهدد مستقبل شعبنا وبلادنا



وتشكل خطراً مباشراً للحريات العامة واهداراً صريحاً للقيم والمثل الانسانية .  
ان حزب رابطة الجنوب العربي ليسجل استنكاره الصارخ للاعمال الوحشية  
البربرية التي تقوم بها اليوم قوات الاحتلال البريطانية في يافع العليا بغية اباده  
الشعب هناك وقهره ، وفرض وضع لا يتمشى مع رغبته وأمانيه وان حزب  
الرابطة ليطالب هذه القوات برفع ايديها عن يافع العليا فوراً . ويحملها مسئولية  
كل ما اصاب ويصيب المواطنين هناك من اضرار وخسائر في الارواح والاموال .  
واننا لنهيب بكافة القوى الوطنية ان تدرك مسئولياتها تجاه ما يجري اليوم في  
يافع العليا ضد القوى الوطنية ؛ وان تعمل على اثبات وجودها باستنكار وشجب  
الاعمال الوحشية التي ترتكبها قوات الاحتلال البريطانية . وان الوطنيين مدعوون  
اليوم - اكثر من أي وقت مضى - للوقوف بصلابه وحزم ضد ما تدبره قوات  
الاحتلال لنا وما تهدف لفرضه علينا من مشاريعها الاستعمارية التوسعية .  
واننا بكل اخلاص وصدق ندعو لنبد الخلفات والخصومات والوقوف ضد  
ما يدبر ضدنا . كما اننا نود ان نهيب بصحفنا المحلية ان تتبنى نشر الاخبار  
والتعليقات حول ما يدور اليوم في يافع العليا وغير يافع العليا من الاعمال الوحشية  
والفضائح الاستعمارية .

محمد سالم باوزير

الامين العام بالنيابة

حزب رابطة ابناء الجنوب العربي

٦ نوفمبر ١٩٦٠

### نص برقية

قوات الاحتلال البريطانية تقوم هذه الايام بعمليات حرب اباده للمواطنين  
الابرياء في منطقة يافع العليا في الجنوب العربي ( عدن والمحميات ) وتخرب  
مساكنهم وتحرق مزارعهم وحقولهم وتقتل مواشيهم وابلهم بقنابلهم المحرقة  
بغية اخضاعهم للسيطرة البريطانية المباشرة . اننا باسم الشعب في الجنوب العربي  
نعلم عن استنكارنا واحتجاجنا للاعمال الوحشية التي تقوم بها قوات الاحتلال

البريطانية في يافع العليا . واننا لنستصرخ اخواننا العرب وكل الحكومات العربية  
واخواننا شعوب آسيا وافريقيا ودولهم ونناشدهم جميعاً موازتنا والوقوف الى  
جانبنا ووضع حد لعمليات الابداء لآلاف الأنفس البشرية وعمليات التدمير  
والتخريب لممتلكات المواطنين الابرياء .

ان الوضع في يافع العليا خطير جداً . ويتطلب عملاً ايجابياً سريعاً . ان  
الحكومة البريطانية في عدن تعمل على التستر على اعمالها الوحشية .  
نشكر لكم موازرتكم .

محمد سالم باوزير

الامين العام بالنيابة

حزب رابطة ابناء الجنوب العربي

✍

٧ نوفمبر ١٩٦٠

## مذكرة

( وفيما يلي نص المذكرة التي قدمها حزب رابطة ابناء الجنوب الى حاكم  
عدن والقائد العام للقوات المسلحة بخصوص الاعتداءات التي قامت  
بها قوات الاحتلال البريطانية على منطقة يافع العليا منذ ٢٧

اكتوبر ١٩٦٠

عدن ٧ نوفمبر ١٩٦٠

حضرة صاحب السعادة حاكم عدن والقائد العام للقوات المسلحة - عدن .

تحية طيبة :

نود ان نسجل استنكارنا الصارخ لما ترتكبه حكومتكم هذه الايام من عمليات  
الابادة والتدمير في منطقة يافع العليا .  
ان ما تقومون به من جرب الابادة للمواطنين الابرياء العزل في قرى يافع  
العليا ، وما ترتكبونه من عمليات وتخریب سساكنهم وحرق مزارعهم وحقولهم  
وقتل مواشيهم وابلهم ليست الا أعمالاً وحشية واعتداءات صارخة على مواطنين  
ابرياء ، واهداراً للقيم والمثل الانسانية . وليست كما تصورها بلاغاتكم بأنها  
( حادثة بين اتباع محمد بن عيدروس وفريق حيدرة بن منصور وعلي عاطف ) ..  
بغية تضليل الرأي العام الخارجي وحجب الحقائق المرة عنه واسدال ستار على  
ما ترتكب في منطقتنا من عمليات الارهاب وخنق الرأي الشعبي المعارض وتقييد  
الحريات العامة .

اننا نسجل أسفنا لأن ترتكب هذه الأعمال الوحشية في بداية عهد حكمكم  
لعدن . وان هذه الاعمال لتعطينا صورة مصغرة عن أعمال الابداء والتخريب  
التي تنوي حكومتكم ارتكابها في المستقبل في جنوبنا العربي بصورة أوسع .  
اننا نطالبكم برفع أيديكم فوراً عن يافع ونحملكم مسؤولية نتائج عمليات  
الابادة والتدمير والتخريب وكل ما يلحق بالمواطنين الابرياء من أضرار وخسائر  
في الأرواح والاموال .  
هذا وتفضلوا بقبول أسمى التحيات .

الخلص

محمد سالم باوزير  
الأمين العام بالنيابة

## فهرست

|    |   |
|----|---|
| ٢  | شكر وتقدير  |
| ٥  | مقدمة الطبعة الثانية                              |
| ٧  | توطئة   |
| ٩  | الشعب العربي في الجنوب يدمغ اتفاقية لندن          |
| ١٢ | الوثيقة رقم ٦٨   ٥                                |
| ١٧ | أهداف حركة رابطة تحرير الجنوب العربي              |
| ٢٠ | بيان من حزب رابطة ابناء الجنوب العربي             |
| ٢٣ | بيان للرأي العام                                  |
| ٢٦ | دعوة لتوحيد مطالبنا السياسية                      |
| ٣١ | بيان الى الرأي العام                              |
| ٣٦ | بيان للرابطة حول مفاوضات لندن                     |
| ٣٩ | الماؤامرة الكبرى                                  |
| ٤٢ | بيان للرأي العام                                  |
| ٤٥ | بيان عام من حزب رابطة ابناء الجنوب العربي         |
| ٤٨ | بيان للرأي العام من حزب رابطة ابناء الجنوب العربي |

|     |   |
|-----|---|
| ٥١  | بيان من حزب الرابطة للرأي العام . . . . .                               |
| ٥٣  | منظمة وطنية سياسية تهدف إلى التحرر والوحدة والاشتراكية . . . . .        |
| ٦١  | معاهدة انضمام عدن الى اتحاد الجنوب العربي . . . . .                     |
| ٨١  | مقترحات بصدد الشؤون الادارية وموظفي الحكومة والمالية . . . . .          |
| ٨٤  | تبادل الرسائل الخاصة بالمعونة المالية . . . . .                         |
| ٨٥  | رد وزراء الاتحاد وعدن . . . . .   |
| ٨٦  | المامة . . . . .  |
| ٩٥  | تاريخ الاستعمار البريطاني . . . . .                                     |
| ١١٥ | رابطة ابناء الجنوب العربي . . . . .                                     |
| ١٢٨ | المشروع البريطاني لتركيز إدارة الحكومات في محميات عدن الشرقية . . . . . |

### الملحق

|     |  |
|-----|--|
| ١٣٧ | الملخص المالي . . . . .                  |
| ١٤٠ | مشروع دستور محميات عدن الغربية . . . . . |
| ١٥٩ | بيان للرأي العام . . . . .               |
| ١٦٣ | مذكرة . . . . .                          |